سلسلة : النظريات الاجتماعية
(الكتاب الخامس)

كـــارل مـــاركس

و البحث فى نشأة الرأسمالية المعاصرة

دكتور
علي ليلة
أستاذ النظرية الإجتماعية
جامعة عين شمس

2006



للطباعة والنشر والتوزيع
3 ش أحمد ذو الفقار – لوران الإسكندرية
تليفاكس : 002/03/5840298
محمول : 0124686049



للطباعة والنشر والتوزيع
3 ش أحمد ذو الفقار – لوران الإسكندرية
تليفاكس : 002/03/5840298
محمول : 0124686049

رقم الإيداع : 2005/20701

الترقيم الدولي : 5-238-411-977



المحتـويـات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

تصور الماركسية للنظام الرأسمالي

من النشأة إلي الانهيار

مقدمة

تشكل النظرية الماركسية مرحلة فكرية منطقية فى تطور التفكير العلمى بشأن المجتمع ذلك لأن ظهور هذه النظرية ارتبط بوجود مقدمات مهدت لها. ومن ثم فلها ارتباطها العضوى من ناحية بهذه المقدمات، ومن ناحية ثانية بالمجتمع الذى نظرت فى اطاره أو ذلك المجتمع الذى استهدفته بهذا التنظير.

وفى محاولة تحديد المقدمات التى ساعدت على نشأة الماركسية بهذا الطابع. فإننا سوف نواجه منذ البداية بروح النقد التى عاشتها أوربا ابتداء من عصر التنوير وحتى قيام الثورة الفرنسية، وإنشغال العقل الإنسانى بإعادة ترتيب الأوضاع فى المجتمع، ذلك يعنى أن روح النقد هى التى شكلت الاطار الذى من خلاله حاول العقل تبصر الواقع. إبتدأ هذا النقد بتناول قضية الشرعية، ونشأة النظام السياسى، وعلاقة النظام السياسى بالمجتمع المدنى ثم علاقة الفرد بالمجتمع وأثناء كل ذلك رفض المفكرون كل وصاية على العقل، تأكيداً لذلك يذهب كانت إلى التأكيد على الاكتفاء الذاتى للعقل فى عملية الادراك، فالعقل يولد بمقولات الادراك الثلاث الزمان، والمكان، والنسبية، واستناداً إليها يعيد ترتيب الواقع وتصنيفه، وديكارت الذى جعل الشك منهج العقل فى تبصر تفاعلات الواقع المحيط. بحيث يمكن القول بأن هذه الروح النقدية انتقلت إلى الماركسية التى خلعت كل قداسة عن الواقع المعاش، بل جعلت من نفسها حركة فى مواجهة تفاعلاته.

ويشكل الجدل المقدمة الثانية للماركسية، وفى طابعه الأساسى يعتبر الجدل حركة فكرية تنكر على الواقع المعاش شرف الحقيقة. وإذا كانت الاتجاهات النظرية الأخرى تنظر إلى الواقع الذى نعيشه باعتباره إرثا تراكم من خلال حركة تاريخية واسعة وعريضة، وإن ما تبقى لدينا يعتبر أكثر العناصر صدقاً وحقيقة. فإن الجدل ينظر إلى ما نعايشه باعتباره ليس إلا وجها عابراً أو مرحلة من مراحل الحقيقة المكتشفة، ومن ثم فما نشاهده أو

تعايشه ناقص فى حاجة إلى الاكتمال دائماً، وسعى مستمر إليه إلى أن يتحقق الاكتمال، فإذا تحقق الجدل يفقد مبرره ومنطقه، ولذلك كان الجدل تاريخياً عند كارل ماركس، وهى نقطة خلاف له مع هيجل.

وتعتبر الروح الإنسانية التى روج لها عصر التنوير من المقدمات الأساسية التى برزت فى هذا العصر، والتى شكلت فى ذات الوقت إحدى مقدمات الماركسية. فقد شهدت نهاية عصر التنوير تأكيداً على كل ما هو إنسانى، فقد أبرز التنوير الثقة فى العقل الإنسانى وقدرته على ترشيد حركة الواقع وتحقيق أكثر الخيارات ملائمة للإنسان. وقد نادى التنوير أيضاً بالحرية الإنسانية، وبإتساع مساحة فاعلية الإرادة الإنسانية، ويمكن القول بأن عصر التنوير كان عصر المطالبة برفع قهر النظام عن كاهل الإنسان. وتعتبر المساواه والإخاء هى الشعارات التى برزت خلال التنوير أيضاً. وهو ما يعنى رفض سمو الإنسان على أخيه ومن ثم قهره له. حيث ورثت الماركسية هذه الروح الإنسانية عن التنوير، وهى الروح التى كان لها تأثيرها على الطابع الأيديولوجى، والرؤية الثورية للنظرية الماركسية كما سنوضح ذلك.

ذلك يوضح التأثير الفعال لأفكار عصر التنوير على النظرية الماركسية، وهو التأثير الذى استوعبته واستند فى فاعليته إلى ثلاثة محاور، الطابع الفلسفى الشامل للأفكار، والروح الإنسانية ذات الطابع الصوفى والتحليلات الاقتصادية الصارمة والدقيقة. وهو التأثير الذى إمتد لقرون كاملة.

فبرغم أن ماركس ولد بعد عقدين من ابتداء القرن الثامن عشر وتوفى قبل نهاية ذات القرن (١٨١٨ - ١٨٨٣)، فإن التأثير الفعال لأفكاره - وخاصة فى المجال الاقتصادى والسياسى - امتد ليغطى القرن العشرين، آخذين فى الاعتبار أن ارهاصات بنائه النظرى وجدت بدايتها إبان القرن الثامن عشر. ومن ثم فبإمكاننا التأكيد على أنه إذا كانت البداية الحقيقة للنظرية الماركسية قد ارتبطت بالتغيرات الاجتماعية والسياسية التى عايشت

تفجر الثورة الفرنسيه فى ١٧٨٩ ، فإنها ظلت نسقاً ديناميأ تولى نقل هذا التأثير إلى ثورة أكتوبر التى تفجرت عام ١٩١٧ . أى أن هذا النسق النظرى شغل التفكير الأوربى ما يزيد على مائة وثلاثين عاماً. إبان ذلك – ولا تزال – شكلت الماركسية تحدياً حقيقياً للنظرية الغربية بل شكلت الأساس لفترة كاملة من الحوار العقلى الخلاق.

ويساعد على فهم الماركسية إدراك المبادئ الأساسية التى حكمت تفكير ماركس الشاب الذى كتب مقالاً بعنوان (أفكار شاب حول اختبار مهنة) يؤكد فيه: إن الرفاهية الإنسانية والكمال ينبغى أن تكون المبادئ التى تقودنا فى أى اختبار. ومن ثم فعلى المرء ألا ينظر إلى المصالح على أن كلا منهما تناقض الأخرى ومن ثم فعلى أى منا أن يقضى على الآخر. وإنما تفرض طبيعة الإنسان عليه أن يحقق مبتغاه من خلال العمل على كمال ورفاهية مجتمعه. إذ يعتبر التاريخ هؤلاء البشر عظاماً، لأنهم أسسوا نبالتهم من خلال العمل لما هو عام(١). ذلك يؤكد طبيعة الالتزام الاخلاقى لماركس منذ البداية، الالتزام بالآخر أو بما هو عام. ونظراً لأن النظام الرأسمالى وطبيعة التفاعل التى تسوده كانت تمثل نقيضاً للتصور الماركسى، فإنه اعتبره هدفاً أساسياً لنقده. ومن ثم يعتبر مؤلفه رأس المال عنصراً واحداً فقط من نقد شامل أنتواه ماركس للنظام الرأسمالى. حيث كان يهدف إلى تأسيس عدة مؤلفات نقدية تغطى القانون والأخلاق والسياسة كل على حدة. بحيث تؤلف فى مجموعها تصوراً نقدياً شاملاً له(٢).

ولكى يبدأ هذه البداية الشاملة كان عليه أن يتخذ موقفاً شكيا ديكارتيا فى مواجهة كل المقولات التحليلية التى تراكمت حتى عصره، الاقتصادى منها والاخلاقى. لأنها أما إنعكاس لمواقف شكلت مقدمات لهذا النظام أو أنها لعبت دور المقولات التبريرية له. يتضح ذلك من رسالته التى أرسلها إلى روجيه قبل مغادرته ألمانيا إلى فرنسا فى سبتمبر عام ١٨٤٣ حيث عبر فيها عن اعتقاده بضرورة الشك فى كل المعتقدات سواء كانت دينية أو سياسية.

فشعارنا ينبغي أن يكون إصلاح الوعي ليس من خلال المعتقدات Dogmas، الجامدة ولكن من خلال تحليل الوعي الصوفي الغامض فيما يتعلق بذاته سواء في الدين أم السياسة(٣).

في اطار هذا الهدف الأخلاقي الذي يتضمن انتقاداً للنظام الرأسمالي. كتب كارل ماركس مؤلفات عديدة يكشف - تحليلها - تضمنها لأربعة مستويات أساسية من التفكير أو الكتابات.

١- المستوى التجريدي، وهو المستوى الذي يبرز فيه كارل ماركس كمنظر يحاول تناول الأنساق، أو العمليات الاجتماعية من منظور شامل بحثاً عن القوانين التي تحكمها، ومن ثم التي تيسر فهما ملائماً لفاعليتها. ويدخل في اطار هذا المستوى كتابات مثل رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، حيث نجد أن كارل ماركس يحاول ادراك القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي، وقد تركز اهتمامه خلال هذه الكتابات أساساً على محاولة تفسير عمليات التطور والصراع والتغير.

٢- المستوى الواقعي ويضم تحليلاته التاريخية والسياسية المفصلة لبعض الأحداث الحقيقية في تاريخ كل من فرنسا وألمانيا وإنجلترا. ولقد لعب المستوى الأول دور الموجه النظري لفهم طبيعة تشكل المجتمع والطبقات في مرحلة معينة من التطور(٤).

٣- المستوى الأيديولوجي وهو المستوى الذي أدرك من خلاله ماركس أن النظرية لابد أن تلعب دوراً إيجابياً وراديكاليا في تغيير الواقع الاجتماعي. وهنا نجد أن ماركس يلعب دور الثوري إلى جانب المنظر العلمي. ويعتبر مؤلفه البيان الشيوعي خير كتاباته في هذا الصدد، هذا إلى جانب خطاباته العديدة لأصدقائه وزعماء حركات التحرر والثورة في عصره.

٤- المستوى النقدي، وهو المستوى الذي حاول فيه أن يقف موقفاً تنقيحياً ونقدياً من كل التراث الاجتماعي أو الفلسفي السابق عليه. ولعل تحليلاته

وانتقاداته لهيجل ونيتشة وفويرباخ أفضل مضامين هذا المستوى، ولعل أبرز كتاباته فى هذا الصدد هو كتابة فقر الفلسفة، والأيديولوجيا الألمانية وأنتى دهرنج.

مجمل القول أن النظرية الماركسية نبتت من الإلتزام الأخلاقى لمفكر رأى تفسخ الواقع المحيط به، ومن ثم اتجهت كتاباته النقدية والتحليلية إلى ذلك الواقع والأفكار المرتبطة به. ومن هنا اختلط كثيراً دور ماركس العالم التجريدى المنظر بدور الثورى الذى يرسم استراتيجيات التغير وتكتيكاته. وهو ما نعرض له خلال الفصول الثلاثة التالية.

وفى هذا المؤلف سوف نحاول تقديم معالجة مبدئية للنظرية الماركسية، وذلك على أمل استكمال الأبعاد المختلفة للنظرية الماركسية فى الطبعات التالية، ونظراً لأنها معالجة مبدئية فقد رأينا أن نتناول الجوانب المحورية فى بناء النظرية الماركسية، وهى ثلاثة جوانب.

فى نطاق الجوانب الأول، وهذه الذى يشكل موضوع الفصل الأول حاولت تناول الجذور الفكرية للنظرية الماركسية، وهى التى تتشكل من التيارات الفكرية التى شغلت الفضاء الثقافى فى الفترة التى نشأ فيها كارل ماركس أو التى استكمل فيها بناء نظريته. فمن المؤكد أن حواره مع هذه التيارات الفكرية كان له تأثيره على طبيعة وعمق أفكاره.

ويدور الفصل الثانى حول الجانب التالى من نظرية كارل ماركس، وهو الجانب المنهجى، سواء من حيث نظرية الماركسية إلى دور علم الاجتماع وما هو المنهج الذى ينبغى تبينه لفهم أو إدراك الحقيقة الاجتماعية، ثم وجهة نظره فى الحقيقة الاجتماعية ذاتها، وكيف يمكن فهم هذه الحقيقة بالنظر إلى المنهج الجدلى.

وفى الفصل الثالث تناولنا الجانب العينى أو الجوهرى فى النظرية الماركسية، وهو الجانب الذى قدم فى نطاقه كارل ماركس تحليلاً عميقاً لنشأة النظام الرأسمالى، وفاعليته وحتى إنهياره، وفى أثناء ذلك عرضنا معالجة

ماركس لمفاهيم الاغتراب وفائض القيمة والوعى والثورة، وهى المفاهيم التى شكلت أدواته التحليليه للنظام الرأسمالى.

وأتمنى بهذا الجهد أن أقدم تحليلاً للنظرية الماركسية من وجهة النظر الاجتماعية، وادرك منذ البداية أن هناك تحليلات ماركسية عميقة لم يتضمنها هذا العمل بعد وإن كانت تشكل هدف جهودى العلمية فى المستقبل إن شاء الله. والله الموفق أولاً وأخيراً.

علي ليلة



الفصل الأول

النظرية الماركسية

كتاباتها وجذورها الفكرية

تمهيد:

ظهرت النظرية الماركسية استناداً إلى التفاعلات التى أثارتها الثورة الفرنسية من ناحية والثورة الصناعية من ناحية ثانية. وهى التفاعلات التى أثارت مواقف نظرية متباينة فى مواجهة هذه الأحداث التى أعادت توجيه التاريخ الأوربى، ويمكن بلورة هذه المواقف النظرية فى ثلاثة مواقف أساسية اتصلت بطريقة ما بهذه الأحداث.

فقد كان للفلسفة المثالية موقفها، حيث هى التى مهدت للثورة الفرنسية، وقد عبر عن هذه الفلسفة مفكرون كثيرون، أبرزهم ديكارت وكانت ونيتشه وهيجل. ولقد تضمن هذا الاتجاه نموذجين من التفكير. النموذج المحافظ وهو الذى يريد الرجوع مرة أخرى إلى رومانسية ما قبل الثورة حيث عهد الاقطاع وحيث التفكير الفلسفى ذو الطابع الميتافيزيقى،الذى يشير إلى عجز الفكرة عن تنوير الواقع أو حتى تأسيس حركة رشيدة له، ويمكن أن نسمى ذلك بأنه نداء بالعودة إلى عجز الفلسفة. أما الجناح الثانى فهو الجناح الثورى وهو الذى يذهب إلى أنه مادامت الثورة قد تفجرت فعليها أن تستمر حتى يتم الاكتمال الكامن فى قلب الواقع، فما هو كامل مازال جنينا فى جوف المستقبل بينما ليس بالواقع سوى عذاب شامل يشهد علي اغتراب الإنسان والمجتمع والدولة والفلسفة. ولعل جزءاً من فلسفة هيجل ومعظم فلسفة فويرباخ والجناح الهيجلى الثورى أفضل ممثل لهذا النموذج من التفكير.

وتعتبر الوضعية هى التيار الفكرى الثانى الذى عايش هذه المرحلة، ورغم تنوع جذورها إلى أنها ترجع فى بعض جوانبها إلى التطورات المنهجية التى حققها الفكر التجريبى على يد كل من فرنسيس بيكون وروجر بيكون، أو إلى فلسفات التنوير التى أكدت على ضرورة الإيمان بالعقل الإنسانى وإعماله فى ترشيد حركة التطور البشرى. أو إلى النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية التى تدرس جزءاً من ظواهره. وإن الحاجة أصبحت ماسة إلى علم اجتماعى يدرس ظواهر الاجتماع كجزء من ظواهر الكون

والطبيعة، غير أن الوضعية فى مجملها شكلت تصوراً شاملاً للنظام الاجتماعى. حيث يتلخص موقفها فى أن المرحلة الميتافيزيقية قد انتهت وإن الفلسفة النقدية فلسفة هدامة، وإننا فى حاجة إلى فلسفة وضعية أو علم يتولى ضبط المجتمع وتغييره وفقاً للقوانين التى تحكم تطوره وتفاعله ويمكن اكتشافها. ونادى هذا الموقف بضرورة تناول ظواهر الاجتماع بالدراسة بنفس منطق التناول الذى تتم به دراسة ظواهر الطبيعة.

وقد شكلت الفلسفة النفعية الاتجاه الثالث فى هذه المرحلة، وهى بدورها لها جذورها التى ترجع إلى نشأة طبقة التجاريين، أو البداية الحقيقية للطبقة البرجوازية وهى الفترة التى عاصرت مرحلة إنهيار الاقطاعيات الأوروبية. ومن ثم فهى ترفض الفوضى، لكنها أيضاً ترفض أى ضبط للسلوك الفردى التلقائى. وفى بعض أصولها ترجع إلى الأفكار الدارونية حيث الانتخاب الطبيعى والبقاء للأصلح، ومن ثم فلديها إيمان بأن ثمة قوانين طبيعية قادرة على الانتقاء، أو أنه ليس من حق العقل التدخل فى فاعلية القوانين الطبيعية. ولقد ارتبطت هذه النزعة ببداية الاستعمار الأوربى والتجارة الدولية الشاملة. مجمل القول أن هذه الفلسفة ترفض مسألتين. الأولى الفوضى الشاملة التى قد ينحدر إليها النظام الاجتماعى والثانية تحريم تدخل الدولة أو أية سلطة خارجية لتنظيم التفاعل الاجتماعى، لأن الاجتماع البشرى جزء من الطبيعة ومن ثم فهو يخضع لذات القوانين التلقائية التى تحكم حركتها وتوازنها.

لعل هذه هى أبرز المواقف النظرية التى ظهرت وتبلورت رؤيتها فى أعقاب الثورة الفرنسية. ومن ثم فقد شهدت المرحلة التالية نشأة مجموعة من النظريات التى شكلت فى مجموعها على ما يذهب هربرت ماركيوز نفيا للفلسفة(٥). غير أن النفى لم يكن قطيعة، وإنما إحلال لنماذج نظرية جديدة تحمل عناصر من هذه الفلسفة أو تلك، إن سلباً أو إيجاباً. وتعتبر الماركسية من بين هذه النظريات، التى سوف نحاول استكشاف جدلها مع هذه المواقف النظرية خلال الصفحات التالية:

أولاً: الماركسية واستمرار المثالية النقدية:

فى التزامه الأخلاقى برفاهية الإنسان الشاملة أو الكمال الذاتى الإنسانى، أكد ماركس من خلال رسالة إلى والده فى عام ١٨٣٧، أنه يرى أن فلسفة كانت Kant وفيشته Fichte غير كافية، وأنه يرفض الحب العاطفى الذى يشيعه الشعر الغنائى Lyrical Poetry، ومن ثم فليس أمامه سوى القفز فى محيط هيجل (٦). ولعل سبب إنجذاب ماركس إلى الهيجلية يتكشف من خلال ملاحظاته كتلميذ بجامعة برلين من خلال قراءاته للفلسفة والقانون. فهو يعتقد أن الثنائية الكانتية بين (ما هو كائن) وبين (ما ينبغى أن يكون) تتناقض كلية مع احتياجات الفرد الذى يرغب فى الاستعانة بالفلسفة فى سعيه لتحقيق أهدافه. وبالمثل تتعرض فلسفة فيتشه لنفس الاعتراض لأنها تفصل خصائص المنطق والحقيقة (كما هو متضمن بوضوح فى الرياضة والعلم الأمبيريقى) عن تدخل الإنسان فى عالم يتطور باستمرار. ومن ثم فوجهة النظر هذه ينبغى استبدالها بوجهة نظر تسلم بأن الموضوع ذاته ينبغى دراسته فى تطوره أو أنه لا ينبغى أن تكون هناك تقييمات تعسفية. فعقلانية الشئ ينبغى أن تتكشف من خلال تناقضاته، حتى نعثر على وحدته فى ذاته(٧). هذا بالإضافة إلى رفضه المقولة الابستمولوجية التى حكمت الفلسفة الكانتية والهيجلية، والتى تعطى الأولوية للوعى على التجربة، باعتبارها المعيار الذى يحكم علاقة الأفراد ببيئتهم الاجتماعية، ومن ثم فقد كان على الفلسفة الماركسية أن تؤكد فرضية أن العالم يسبق وعينا به(٨).

وحينما كشف ماركس عن حل عديد من الموضوعات الفلسفية التى عرضت له فى شبابه، كان عليه أن يسير فى ذات الطريق الذى قطعته الفلسفة الألمانية ككل. حيث تحرك من كانت إلى فيشته ثم هيجل(٩). وبالنظر إلى كونه أحد المتتلمذين على الفلسفة الهيجلية فإننا نجده قد صاغ حواراً مع كل من الأفكار الفلسفية لهيجل، وقضايا فويرباخ التى أراد بها الأخير نفى الفلسفة الهيجلية. ومن الواضح أنه قد كان لماركس مع كل منهما

اتفاقات وافتراقات برغم تباين فلسفة كل من هيجل وفويرباخ إلى حد للتناقض، ووفقاً لما يذهب إليه ماركيوز فإن الانتقال من هيجل إلى ماركس يعتبر انتقالاً إلى مجال مختلف أساساً من مجالات الحقيقة. ذلك أننا سوف نرى أن جميع التصورات الفلسفية للنظرية الماركسية هى مقولات اقتصادية واجتماعية، على حين أن مقولات هيجل الاجتماعية والاقتصادية هى كلها مقولات فلسفية وحتى كتابات ماركس الأولى لم تكن فلسفية بقدر ما كانت نفياً للفلسفة. إلى جانب ذلك فإن كل المقولات فى مذهب هيجل، تفضى إلى النظام القائم وتنتهى إليه، على حين أنها فى مذهب ماركس تشير إلى نفى هذا النظام وإنكاره. فهى تستهدف شكلاً جديداً للمجتمع حتى حين تستهدف شكله الراهن(١٠).

وإذا كان هيجل قد ادرك التضاد الابستمولوجى بين الذات والموضوع، وكشف كيف تؤدى العلاقة بينهما إلى الاغتراب التام للوعى، حينما تطغى على الإنسان نفس الموضوعات التى صنعها. ومن ثم فإن تحقيق العقل يعنى التغلب على الاغتراب، وإيجاد وضع تعرف فيه الذات نفسها وتمتلكها فى جميع موضوعاتها. وبرغم إعلان ماركس أن البرهنة المتعلقة بدور العمل، وعملية التشيؤ وإلغائها تعتبر من أعظم إنجازات كتاب (ظاهرات الروح) لهيجل. إلا أن قيمة البرهان قد ضاعت، لأن هيجل زعم أن وحدة الذات والموضوع قد أكتملت بالفعل، وأنه قد تم تجاوز عملية التشيؤ، ففى دولته الملكية يتم تهدئة عداوات المجتمع المدنى، ويتم التوفيق أخيراً بين المتناقضات فى عالم الفكر أو الروح المطلقة. ويتساءل ماركس هل كانت الحقيقة تتفق بالفعل مع النظام الاجتماعى والسياسى القائم؟. وهل أعفى التاريخ الفكر النظرى من أية حاجة إلى تجاوز النظام الاجتماعى والسياسى القائم؟. إن هيجل حين أجاب بالإيجاب قد افترض أن الأشكال الاجتماعية والسياسية أصبحت مطابقة لمبادئ العقل، بحيث أن أعلى إمكانات الإنسان يمكن تنميتها عن طريق تنمية الأشكال الاجتماعية السائدة. وإذا كانت

الحقيقة على ما يذهب هيجل هى كل ما ينبغى أن يكون حاضراً فى كل عنصر منفرد، بحيث أنه إذا لم يمكن ربط عنصر مادى واحد أو واقعة واحدة بعملية العقل أو مساره كان فى ذلك قضاء على حقيقة الكل، فقد ذكر ماركس أن هناك بالفعل عنصراً كهذا يتمثل فى الطبقة العاملة (البروليتاريا) . فوجود البروليتاريا يناقض الواقعية المزعومة للعقل، لأنه يعرض أمامنا طبقة كاملة تقدم دليلاً على نفى العقل نفسه. إن المصير الذى تلقاه البروليتاريا ليس تحقيقا للإمكانيات الإنسانية، بل هو على العكس من ذلك نفياً لها. وإذا كانت الملكية هى أول ما يتميز به الشخص الحر، فإن العامل البروليتارى ليس حراً وليس شخصاً، إذ ليست لديه ملكية. وإذا كانت أوجه النشاط التى تمارسها الروح المطلقة من فن ودين وفلسفة هى التى تؤلف ماهية الإنسان، فإن العامل يظل إلى الأبد منفصلاً عن ماهيته، إذ أن حياته لا تترك له وقتاً يمارس فيه أوجه النشاط هذه.

وفضلاً عن ذلك فإن وجود البروليتاريا لا يقتصر تأثيره الضار على المجتمع العاقل الذى قال به هيجل فى كتاب (فلسفة الحق)، بل هو يضر بالمجتمع البرجوازى كله. فالبروليتاريا تظهر من خلال عملية العمل، وهى القائم الفعلى بالعمل أو الأداء فى هذا المجتمع. غير أن العمل، كما بين هيجل ذاته، يحدد ماهية الإنسان والشكل الاجتماعى الذى تتخذه. ومن ثم فإذا كان وجود البروليتاريا يشهد (بالضياع التام للإنسان) وكان هذا الضياع ناجماً عن طريقة العمل التى يؤسس عليها المجتمع المدنى، فمعنى ذلك أن المجتمع شرير بأكمله، وإن البروليتاريا تعبر عن سلبية تامة، أى عن (عذاب شامل)، (ظلم شامل). وبذلك تتحول واقعية العقل والحق والحرية إلى واقعية البطلان والظلم والعبودية.

وهكذا فإن وجود البروليتاريا يعد شاهد حى على أن الحقيقة لم تتحقق ومعنى ذلك أن التاريخ والواقع الاجتماعى ذاتهما (ينفيان) الفلسفة، وبذلك لا يمكن أن يتم نقد المجتمع على يد النظرية الفلسفية، بل هو مهمة الممارسة

العملية الاجتماعية التاريخية[11]. فرفض النظام الذى ارتضاه هيجل كان مهمة ماركسية لأنه يتضمن نقصاً خطيراً يهز كماله الذى قال به هيجل. ذلك لأن اغتراب البروليتاريا فى نطاقه يؤكد أن إمكانات اكتماله مازالت قائمة، ومن ثم فالحاجة ماسة إلى استمرار الجدل الهيجلى ولكن بطريقة ماركسية حتى يستكمل تحرير الإنسان ليبدأ تاريخه الحقيقى[12].

فهل يختلف الجدل الماركسى عن الجدل الهيجلى؟ لا يختلف الجدل منذ بدأ منهجياً على يد أرسطو وفلاسفة اليونان عنه عند هيجل أو وفويرباخ وماركس. ولكن ما هو جديد فى الأمر إن ماركس برغم اعترافه بشرف تتلمذه عقلياً على مفكر عظيم كهيجل، إلا أنه يؤكد أن الجدل قد عانى من الغموض على يديه، إذ يقف التنظير الهيجلى لديه على رأسه، ومن ثم فقد كان عليه – أى ماركس – أن يجعله معتدلاً[13]. وهو بذلك يوافق فويرباخ فى نقده لهيجل حينما يؤكد أن العلاقة الصحيحة بين الفكر والوجود، هى أن الوجود موضوع والفكر محمول، فالفكر ينبثق من الوجود، ولكن الوجود لا ينبثق من الفكر[14]. وبذلك فإن ماركس يوافق بلا شك على نظرة واقعية، حيث تصبح الأفكار وفقاً لها نتاجاً للعقل البشرى فى تفاعله المعنى مع العالم المادى القابل للمعرفة، فالأفكار لا توجد كمقولات إنبثاقية معطاة فى العقل البشرى مستقلة عن الخبرة. غير أن هذا لا يتضمن بالتحديد تطبيق أى نوع من الفلسفة المادية الحتمية لتفسير نشأة المجتمع أو تطوره. فالوعى الإنسانى يتشكل من خلال الحوار الجدلى بين الذات والموضوع، حيث يشكل الإنسان من خلاله العالم الذى يعيش فيه مثلما يشكله ذلك العالم فى ذات الوقت[15] وبهذا الفهم يحاول ماركس إعادة تحديد الإنسان الحقيقى الفعال acting in-dividual الذى يعيش فى العالم الواقعى المادى، سواء كانت له طبيعته البيولوجية أو الاجتماعية. ويحاول ماركس بعد ذلك تتبع تموضعه فى النظم السياسية للدولة، فالعالم الواقعى لا يستخلص من دراسة ما هو مثالى، وإنما على العكس فإن ما هو مثالى ينبغى أن يدرك كنتاج تاريخى لما هو واقعى.

وفيما يتعلق بموقف كل منهما من الدولة كتنظيم سياسى يشكل إطاراً معاصراً للمجتمع المدنى نجد خلافاً ماركسياً هيجلياً أيضاً. فالمجتمع المدنى الذى يتضمن بالنسبة لهيجل كل العلاقات الاقتصادية والعائلية الخارجة عن البناء السياسى والتشريعى للدولة يعتبر مجالاً أساسياً للأنانية المطلقة، حيث يقف كل إنسان ضد أى إنسان آخر. غير أن البشر يصبحون كائنات بشرية عاقلة ومنظمة إلى الدرجة التى يوافقون فى إطارها على النظام المرتبط بقيام الدولة. حيث تعتبر مجالاً شاملاً يقضى على المصالح الخاصة للأفعال البشرية التى ينبغى إنجازها فى اطار المجتمع البشرى. ووفقاً لهيجل فإن الدولة ليست منفصلة فقط عن حياة أفراد المجتمع المدنى، ولكنها تبدو على أنها سابقة منطقياً على الفرد. ومن ثم يخضع الفرد، الخالق الحقيقى للتاريخ لمثل هذه المشاركة السياسية المتجسدة فى الدولة، التى تبدو على هذا النحو قوة دافعة للتطور الاجتماعى.

فى مواجهة ذلك يؤكد كارل ماركس أنه إذا كان فويرباخ قد أظهر أنه فيما يتعلق بالدين يشارك البشر فى عالم خيالى غير واقعى يتصف بالإنسجام والجمال والرضاء، بينما يعيشون فى عالم الحياة اليومية الواقعى فى ألم وبؤس، فإن الدولة بالمثل هى عبارة عن شكل من أشكال النشاط السياسى المغترب الذى يتضمن حقوقاً شاملة ثانية كالحال فيما يتعلق بعالم الدين المثالى، وأنه إذا كان أساس وجهة نظر هيجل أن حقوق التمثيل السياسية تتوسط بين الفردية الأنانية للمجتمع المدنى وبين النزعة الشمولية للدولة، نجد أن ماركس يؤكد أنه لا يوجد فى الواقع مثل هذا الشكل من الدستور السياسى، ففى الدولة الواقعية تعتبر المشاركة العامة فى الحياة السياسية نوعاً من المثالية، ولكن السعى لتحقيق المصالح الفئوية هى الحقيقة الواقعة ومن ثم فما يبدو بالنسبة لهيجل على أنه منفصل عن المصالح الخاصة بأفراد المجتمع المدنى أو خاضع لها، هو فى الحقيقة مشتق عنها(١٦).

فإذا شكلت قضايا النظام الألمانى، ووضع البروليتاريا فى هذا النظام، ثم علاقة الفكر بالوجود، ثم الدولة كتعبير استغلالى - من وجهة نظر ماركس - ابتكرها المجتمع المدنى، ومنطق التفاعل الجدلى، نقاط خلاف بين كل من ماركس وهيجل، فإن هناك نقاط التقاء بينهما. فاتفاقا مع هيجل وخلافا مع الوضعية يفهم ماركس فلسفة التاريخ على أنها تدرك التطور البشرى كعملية مستمرة نحو هدف محتم. وبرغم اختلاف طبيعة العملية التاريخية ومنطق تفاعل عناصرها عند كل منهما، فإن كليهما يذهب إلى تضمن كل مرحلة من مراحل التطور - لزيادة كمية وكيفية عن المرحلة السابقة، فرغم تسليمهما بوجود استمرارية فى عملية التطور ككل، فإن كل مرحلة تشكل نسقاً محدد المعالم يختلف عن الانساق الأخرى فيما يتعلق بمبدأ التنظيم. ثم يذهب ماركس سيراً على ما يؤكد هيجل أنه بينما نجد أن تعيين المراحل التطورية المستمرة يتم بشكل تعسفى فى الوضعية فإنه ليس كذلك فى العملية الجدلية(١٧).

وتشكل طبيعة النظرة الجدلية إلى الواقع، مقولة منهجية استعارها ماركس عن هيجل، فما هو كائن ينبغى أن يخضع للنقد وإمكان التجاوز لاستكشاف الإمكانات الكامنة فيه. ومن ثم يذهب ماركس إلى أن النظام الواقعى الموجود ما هو إلا سلب ينبغى تجاوزه. ولذلك فمادام هذا النظام - الرأسمالى - يفرض شرطاً لا إنسانياً للوجود على البشر، ومادام البشر كما هم - فى حالة إغتراباتهم - أقل مما يمكن أن يكونوا عليه، فإن عليهم أن يناضلوا لتغيير هذا النظام(١٨).

على عكس ذلك نجد أن معظم علاقة ماركس بفويرباخ تقع على الجانب السلبى الذى يرفض فى اطاره معظم أفكاره، فلاشك أن كارل ماركس يدين لفويرباخ بريادته النقدية التى حاول فيها تحطيم الصرح الهيجلى. حينما حاول أن يعكس المقدمات المثالية لفلسفة هيجل، مؤكداً بنوع من الغموض أن نقطة البدء لدراسة الإنسانية ينبغى أن تكون الإنسان

الواقعى، وبينما يرى هيجل أن الإنسان الحقيقى ينبثق من السماء، نجد أن فويرباخ يبرهن على أن السماء ما هى إلا نتاج زائف للوجود الواقعى الحى الذى يسبق الفكر بالمعنى الذى يستحيل على الإنسان أن يفكر فيما يتعلق بالعالم قبل أن يأتى فعله فيه، فالفكر يستخلص من الوجود وليس الوجود من الفكر. وبينما يرى هيجل نشأة النوع الإنسانى بالنظر إلى الله الذى إنقسم على ذاته، على خلاف ذلك نجد الله يوجد فى فلسفة فويرباخ حالماً ينقسم الإنسان على ذاته، وحالما يغترب الإنسان عن ذاته. فالله كائن خيالى أضفى الإنسان عليه أسمى ملكاته وقواه، الله الذى ينظر إليه على أنه كامل وقادر على كل شئ، بينما يبدو الإنسان على نقيضه محدود وناقص(١٩).

فى اطار ذلك نجد أن كارل ماركس ينتقد فويرباخ بتأكيده أن مدخل فويرباخ غير تاريخى. إذ يدرك فويرباخ الإنسان المجرد على أنه سابق على المجتمع. وهو لا يرجع الإنسان إلى الإنسان الدينى فقط ولكنه يفشل فى ادراك أن (الشعور الدينى) ذاته هو نتاج اجتماعى، وأن الفرد المجرد الذى يحلله ينتمى إلى شكل معين من المجتمع. ومن ناحية أخرى نجد أن النزعة المادية لفويرباخ تظل عند مستوى المذهب الفلسفى الذى يعتبر الأفكار إنعكاساً مبسطاً للواقع المادى. بينما هناك فى الحقيقة تبادل دائم للتأثير بين الوعى والممارسة البشرية، وينظر فويرباخ - مشتركاً فى ذلك مع كل الفلاسفة الماديين السابقين عليه - إلى الواقع المادى على أنه العامل الحتمى فى السلوك البشرى، ومن ثم لا يوافق على التعديل الذى يتم للعالم الموضوعى بواسطة الإنسان، أعنى بواسطة نشاط البشر، حيث يجعل ماركس من ذلك نقطة حوار هامة للغاية، إذ يؤكد أن مذهب فويرباخ المادى عاجز عن التعامل مع حقيقة أن النشاط الثورى هو نتاج للوعى وللنشاطات الإرادية للبشر، وبدلاً من ذلك نجده يصور العالم بالنظر إلى تأثير أحادى للعالم المادى على الأفكار، ومع ذلك يؤكد ماركس أن الظروف تتغير بواسطة البشر، لأن المعلم ينبغى أن يتعلم ذاته(٢٠).

بيد أنه وأن وافق ماركس على نفى فويرباخ لبعض جوانب هيجل، ومن ثم عدم رضائه بكل ما يقوله به فويرباخ، فإن هناك بعض القضايا التى كان التناقض حولها حادا، وهو ما جعل الموقف الماركسى فى النهاية أقرب إلى هيجل منه إلى فويرباخ.

فبرغم اتفاق ماركس مع ما ذهب إليه فويرباخ الذى أكد أنه على الرغم من كل تقدم تاريخى فإن الإنسان لا يزال محتاجاً، والحقيقة التى تصادفها الفلسفة فى كل مكان هى (العذاب). هذا العذاب لا المعرفة هو الذى يحتل المكانة الأولى فى علاقة الإنسان بالعالم الموضوعى (أن الفكر يسبقه العذاب) وليس لنا أن ننتظر أى تحقق للعقل مالم ينمح هذا العذاب(٢١). بالإضافة إلى ذلك فإن فويرباخ هو الملهم الحقيقى لماركس فيما يتعلق بمفهوم الاغتراب الذى طوره ماركس بما جعله يتخذ طبيعة ماركسية جديدة، تختلف عن طبيعته التى تحددت له بواسطة فويرباخ. بيد أن أكثر الاختلافات وضوحاً بين ماركس وفويرباخ هى ذاتها التى يتفق فيها ماركس تماماً مع هيجل. فبينما يرى فويرباخ أن الأنا متلق أساساً وليس تلقائياً، وهو متحدد وليس مستقلاً بذاته، فهو ذات سلبية تتلقى الادراك الحسى، وليس ذاتا إيجابية تقوم بالتفكير(٢٢). نجد أن ماركس يرفض - متفقاً فى ذلك مع هيجل - هذه السلبية، مؤكداً عجز مذهب فويرباخ المادى عن استيعاب حقيقة أن النشاط الثورى ليس سوى نتاج لوعى البشر وأفعالهم الارادية(٢٣).

أما النقطة الثانية التى يقف فيها ماركس موقفاً مضاداً لما يذهب إليه فويرباخ فتتعلق بتأكيده أن الادراك الحسى، والحساسية، والإحساس هى الأدوات الصحيحة للفلسفة. (فالموضوع فى معناه الحقيقى لا يعطى إلا بواسطة الحواس، وليس ثمة شئ مؤكد على نحو مباشر لا يدع مجالاً للشك عدا موضوع الحواس والادراك الحسى، والاحساس). فى هذه النقطة يقف ماركس فى صف، هيجل الذى أنكر أن يكون اليقين الحسى هو المعيار النهائى للحقيقة، على أساس أن الحقيقة أولاً كلية لا تكتسب من تجربة بالجزئيات،

كما أن الحقيقة ثانياً تتحقق فى عملية تاريخية تسير قدماً بفضل السلوك العملى الجماعى للناس(٢٤).

أما النقطة الأخيرة التى اختلف فيها ماركس مع فويرباخ فتتمثل فى أنه نظراً لأن فويرباخ تصور الوجود البشرى من خلال الحس فإنه قد تجاهل الوظيفة المادية للعمل تجاهلاً تاما. رغم أن العمل يحول الظروف الطبيعية للإنسان إلى ظروف اجتماعية. وعلى ذلك فإن فويرباخ حين أغفل عملية العمل فى فلسفة الحرية، فإنه قد أغفل العامل الحاسم الذى يمكن أن تصبح الطبيعة بواسطته وسيطاً لتحقيق الحرية. وهو فى تفسيره للنمو الحر للإنسان بأنه نمو (طبيعى) قد تجاهل الشروط التاريخية للتحرر، وجعل من الحرية حادثاً داخلاً فى اطار النظام القائم وهكذا فإن (مادية الادراك الحسى) عنده لا تدرك الا (أفراداً منعزلين فى المجتمع البرجوازى).

أما ماركس فقد ركز نظريته على عملية العمل وبذلك احتفظ بمبدأ الجدل الهيجلى، ووصل به إلى نقطة الاكتمال. فهو قد جعل من أسس المجتمع المدنى أساساً لنظرية المجتمع المدنى، هذا المجتمع يسير على مبدأ العمل الشامل. بحيث تكون عملية العمل حاسمة بالنسبة إلى الموضوع الكلى للوجود الإنسانى، فالعمل يتحكم فى قيمة الأشياء جميعاً، ولما كان التبادل الشامل المستمر لنتائج العمل هو الذى يبقى على المجتمع، فإن المجموع الكلى للعلاقات الإنسانية تحكمه القوانين الداخلية للاقتصاد. ويتوقف نمو الفرد ونطاق حريته على مدى إشباع عمله لحاجة اجتماعية. إن الناس جميعاً أحرار، ولكن آليات عملية العمل تحكم حريتهم جميعاً. ومن هنا فإن دراسة عملية العمل لها، فى نهاية المطاف ضرورة مطلقة من أجل كشف شروط تحقق العقل والحرية بالمعنى الصحيح، وهكذا فإن التحليل النقدى لهذه العملية يكون الموضوع النهائى للفلسفة(٢٥).

ثانياً: الماركسية والخلاف مع الفلسفة الوضعية:

استناداً إلى كون الماركسية تعتبر امتداداً للفلسفة المثالية في جانبها الثورى فإنه كان منطقياً أن ترث الماركسية ذات العداء الذى كان بين المثالية والوضعية. بيد أن اكتساب الماركسية لخاصية العلمية ومحاولتها تناول الإنسان فى وجوده الواقعى وسعيها لاستكشاف القوانين التى تحكم تفاعله مع واقعه بهدف تحديد المجتمع الذى يساعد على تحقيق إمكانات الإنسان، جعل الماركسية تقترب كثيراً من الموقف الوضعى فيما يتعلق ببعض القضايا. جملة القول أنه كان للماركسية اتفاقات واختلافات مع الموقف الوضعى تختلف لا شك كيفياً مع الاختلافات والاتفاقات التى للماركسية مع المثالية.

ويكشف تحليل النموذج الماركسى أن معظم اتفاقاته مع الوضعية تقع فى مرحلة ما قبل التاريخ حسب التصور الماركسى، أى قبل إطاحة البروليتاريا بالنظام الرأسمالى حيث يستعيد الإنسان ذاته ويبدأ بإراداته فى صياغة سلوكه فى اطار المجتمع الشيوعى، أما فيما قبل تحقق المجتمع الشيوعى فإن الذات تظل على ما هى موضوعاً تدرسه الوضعية كشئ من بين كل الأشياء وهو ما وافقت الماركسية عليه فى بعض أبعاده.

وتعتبر نظرة ماركس إلى العلم الاجتماعى أول القضايا التى اتصل من خلالها بالوضعية إذ نجده يؤكد أنه ينبغى فى دراستنا للمجتمع البشرى أن نبدأ بالفحص الامبيريقى للعمليات الواقعية فى الحياة الاجتماعية التى تعد الشرط الضرورى للوجود البشرى وهو يذهب إلى أن هذا المدخل ليس خالياً من أية مقدمات، فهو يبدأ من المقدمات الواقعية التى لا يتخلى عنها للحظة، فمقدمات هم البشر فى عملية نموهم الواقعية المدركة أمبيريقيا تحت شروط محددة وليس فى وجودهم الخيالى المنعزل. ثم يؤكد أنه حيثما ينتهى التأمل – فى الحياة الواقعية – يبدأ العلم الوضعى فى الوجود، ويتوقف الحديث عن الوعى، وتحل محله المعرفة الحقيقية. وبمجرد وصف الواقع، تفقد الفلسفة

كفرع مستقل من المعرفة دورها كوسيط للوجود. وإلى حد كبير يمكن شغل مكانها بواسطة تأليف من أكثر النتائج عمومية، تلك التى يمكن تجريدها عن ملاحظة التطور التاريخى للبشر(٢٦).

فى اطار ذلك نجد أن بعض المفكرين يذهبون إلى التأكيد على أن التحليل الماركسى ذو توجيه وضعى فى بعض الاعتبارات، وهو تأكيد يتأسس مستنداً إلى أن السان سيمونية تمثل الأصل المشترك لكل من الماركسية والوضعية. بل إن مفكرا مثل ليشتهايم Lichtheim يتطرف حينما يؤكد أنه من المعتقد أن ماركس قد تأثر بكونت بدرجة لم يكن يعيها، حيث لعب الأخير دوراً هاماً فى كتابات سان سيمون الأخيرة(٢٧). غير أن عالما اجتماعياً بارزا مثل روبرت نسبت Nisbet يرفض اتساق موقف ماركس مع كل من كونت وسبنسر فيما يتعلق بطبيعة علم الاجتماع مؤكداً أن فى ذلك افتراء كبيراً تم على حساب تجاهل احتقار ماركس وإدانته لنشأة علم الاجتماع الكونتى. ويعنى ذلك أن هناك قراءات متناقضة لموقف كارل ماركس فيما يتعلق بعلم الاجتماع، بحيث نشأ عن ذلك وجود عنصرين أساسيين يبدوان فى اطار موقفه النظرى. فى اطار العنصر الأول ينظر ماركس إلى إمكان أن يكون علم الاجتماع على غرار العلوم الطبيعية حيث تقع عليه مهمة تأسيس الوصف والفهم العلمى لأساليب محددة للإنتاج والقوانين التى تحكم تطورها، يدعم ذلك اعتقاده بالوحدة الممكنة بين علوم الإنسان والطبيعة فى المستقبل. أما العنصر الثانى فيتمثل فى انطلاق ماركس من الإيمان بحتمية القوانين التى تحكم التطور الاجتماعى ذا الطابع الجدلى لديه. وخاصة فى مرحلة ما قبل التاريخ التى تسبق تحقق المجتمع الشيوعى. بحيث أن هناك من استخلص من موافقة ماركس على الآراء الحتمية ذات الطابع الوضعى بإمكانية أن يكون هناك ماركس الوضعى. غير أننا ينبغى أن نفرق بين الحتمية التى يراها ماركس والحتمية التى تراها الوضعية. إذ تتميز الحتمية الماركسية بأنها حتمية داخلية تعبر عن تناقضات الكل وجدله

الداخلى الذى ينبغى أن تكون له اتجاهاته المحددة. أما الحتمية بالتصور الوضعى فهى حتمية من الخارج،حيث تقع عوامل التحتيم خارج الواقعة، ومن ثم فهى أحياناً ،حتمية بيئية أو اقتصادية أو مناخية أو جغرافية أو وراثية أو حتى اجتماعية.

إلى جانب ذلك نجد أن هناك خلافات منهجية حادة بين ماركس والوضعية بحيث تتبدى أول هذه الاختلافات فى طبيعة اقتراب كل من ماركس والوضعية من موضوع بحثهما. إذ نجد أن مدخل ماركس يتميز بأنه ذو طبيعة تحليلية، بحيث يتوافر لديه ادراك الكل بداية ومن ثم ينتقل منه إلى تحليل عناصره الرئيسية للكشف عن الإمكانات أو الاحتمالات الكامنة فيه. ومن ثم فالكلية حاضرة دائماً لديه تسبغ على العنصر معناه أو منطق تفاعله، سواء كانت هذه الكلية ذات طابع تاريخى أو معاصر، بخلاف ذلك نجد أن الوضعية يتميز مدخلها بالطابع التركيبى حيث أنها تركز على ادراك العنصر أو الجزء موضع الاهتمام على غرار تناول العلوم الطبيعية لمادتها، ومن ثم فبإمكانها ادراك الكل عن طريق جهد تركيبى للنتائج التى حصلت عليها من تناول الأجزاء.

الموضع الخلافى الثانى بين الماركسية والوضعية يتعلق بطبيعة النظرة إلى البشر فى حالة وجودهم الواقعى. فمنعاً لتحيز الباحث لمشاعره ترد الوضعية البشر إلى مرتبة الأشياء أو الموضوعات، وذلك تمثلاً منها لموقف العلوم الطبيعية فيما يتعلق بمادتها الجامدة، وذلك لتيسر دراستهم فى حالة من الإنفصال عنهم بهدف الكشف عن القوانين التى تحكم وجود البشر واستمرارهم وتفاعلهم. فى مواجهة هذا الموقف تتخذ الماركسية موقفين، فهى من ناحية تدرك أن البشر ذوات ومن ثم فهى – كاستمرار للفكر المثالى – تطلب دراسة المعانى التى تتضمنها أفعالهم. بيد أنها من ناحية أخرى لاصطباغها بالطابع العلمى اختلفت عن المثالية وبدأت فى البحث عن القوانين الحتمية التى تحكم تفاعل البشر ووجودهم. ولتحقيق ذلك فهى

تدرسهم كموضوعات، بل إنها تقرر ذلك حينما تؤكد أنه فى حالة الاغتراب الكامل يرتد البشر إلى مرتبة الأشياء، على خلاف ذلك نجد أن الماركسية تعتبر افتقاد الذات أو التموضع ليس حالة إنسانية أصلية. إذ من الضرورى على البشر أن يتدخلوا عن وعى وفعالية فى العملية التاريخية لتحقيق الوعى الكامن فى داخل الإنسان.

بيد أن ذلك قد يدفع البعض إلى الادعاء بأن الماركسية تعانى نوعاً من التوتر الداخلى. حيث نجد من ناحية تأكيدا على أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى يخضع لقوانين التاريخ الصارمة التى لا ترحم بينما نجد من ناحية أخرى تأكيداً على ضرورة التدخل الفعال وإعمال الإرادة لدفع حركة المجتمع، وعلى أهمية التسليم بأن البشر هم الذين يصنعون التاريخ، وأنه من الضرورى أن يكونوا على وعى بإمكانية فعل ذلك، بدلاً من الضغوط المفروضة عليهم فى حالة الموافقة على التصور الوضعى لأوضاعهم[٢٨]. بيد أننا لا نرى مثل هذا التوتر الداخلى فى بناء الماركسية، يتضح ذلك إذا نحن ميزنا بين مرحلتين، المرحلة الأولى حيث البشر مغتربون عن ذواتهم، متموضعون كأشياء ضمن كل الأشياء الأخرى، إما بسبب افتقادهم لوعيهم أو لتزييفه، أو للضغوط المفروضة عليهم. هنا نجد أن البشر يخضعون لآلية النظام الرأسمالى التى تؤتى فاعليتها وفقاً للمنطق الجدلى الذى يسلمها إلى التحلل النهائى، بحيث تنطبق هذه المرحلة على الفترة من تاريخ النظام الرأسمالى وحتى قيام الثورة البروليتارية، ويسميها ماركس مرحلة ما قبل التاريخ. حيث نجد خضوع البشر بتفاعلاتهم الواقعية لقوانين حتمية، وإلى حد ما نجده يقترب من الوضعية فيما يتعلق بتصوره لحتمية القانون. أما فى مرحلة ما بعد وعى البشر بواقعهم فإنهم يبدأون فى قيادة التاريخ لنفى الواقع الذى أسس اغترابهم وتأسيس آخر ييسر أعمال إمكاناتهم الحقيقية.

أما الخلاف الأخير بين الماركسية والوضعية فيكمن فى المستوى العينى وليس المنهجى، ويتعلق بطبيعة النظرة إلى النظام القائم وتقسيم العمل الذى

يسوده، فالنظام الاجتماعى القائم كما تؤكد الوضعية يتأكد بكامله إذا هو قد امتلك اتفاقاً قيمياً واضحاً يضم أجزاءه فى كل متماسك. ومن ثم تطالب الوضعية بتوسيع نطاق الضبط الاجتماعى حتى يتحقق التكامل من خلال التكامل الثقافى الذى يفرض عن طريق الضبط والسيطرة. على خلاف ذلك ترى الماركسية -- كامتداد للمثالية الراديكالية – أن التناقض والصراع هما الطريق الحقيقى نحو التكامل النسقى فالنسق بالنسبة لمنظرى الصراع ليس سوى نضال سياسى متناقض بين الجماعات التى لها أهداف ونظرات متناقضة إلى العالم. إذ تلتزم الماركسية بإسقاط فكرة النظام على المستقبل. ومن ثم فتحقيق النظام يتم من خلال إعادة التنظيم الراديكالية للحياة الاجتماعية(٢٩). ذلك يعنى أنه بينما ترى الوضعية فيما هو قائم إمكان الكمال إذا تحقق له نوع من التكامل الثقافى والقيمى الذى تفرضه ميكانزمات الضبط والسيطرة الاجتماعية. فإن الماركسية ترى أن النظام الكامل ما هو إلا إمكان كامن فى قلب المستقبل، وإن تحرير هذا الإمكان وتحقيقه يتم من خلال جدل الاضداد الذى نرى مظاهره فى صراع الطبقات الذى يسود مختلف مراحل التطور الرأسمالى.

بالإضافة إلى ذلك يشكل تقسيم العمل الاجتماعى موضوعاً خلافياً آخر. فبينما ترى الوضعية والمنظرين الكلاسيكيين تقسيم العمل باعتباره تبادلاً بين الأفراد الواقعيين كل منهم ينتج سلعاً كاملة لسوق المستهلك، ومن ثم فرؤيتهم لتقسيم العمل تتميز بأنها رؤية من الخارج، على خلاف ذلك يدرك كارل ماركس تقسيم العمل من الداخل، أى من خلال تحليل البناء الداخلى للوحدة المنتجة، حيث يدرك تقسيم العمل باعتباره يعبر عن صراع داخلى بين المصالح داخل الوحدة الأساسية للنسق، وهو المشروع الرأسمالى، وهو الصراع الذى يمتد من داخل الوحدة إلى خارجها حيث النسق الاجتماعى ليصبح صراعاً طبقياً يتضمن عدداً من علاقات القوة بين الطبقات(٣٠).

خلاصة القول أنه رغم نقاط الاختلاف والاتفاق بين الماركسية

والوضعية فإن الماركسية كنظرية علمية كان عليها أن تشكل تآلفاً بين عدد من عناصر الاتجاهات النظرية السابقة عليها. بيد أن ذلك لا يعنى أنها ارادياً قصدت التخلى عن أى من المقولات النظرية أو إستيعابها وإنما يتم ذلك بشكل أقرب إلى التلقائية المحكومة بقوانين نسق التفكير العلمى. ومن ثم فلا شك أننا نتفق مع من يذهب إلى أن الماركسية كنظرية علمية حاولت أن تقدم فهماً للواقع الكائن كما هو عليه لتحديد أفضل وسائل تجاوزه. وفى تحديدها لماهية ما هو كائن، فإن ذلك أنجز بالنظر إلى وسائل منهجية تتماثل إلى حد كبير مع تلك التى يعمل بها العلم الوضعى، أما تجاوز ما هو كائن لاطلاق إمكاناته، فإن ذلك تم بناء على تصور مثالى لما ينبغى أن يكون، بحيث يتم تحقيقه بالنظر إلى جهد نقدى وارادى واع وفعال، يمارسه الإنسان إيجابياً ليتجاوز سلبيات الحاضر تحريراً لإيجابيات المستقبل وإمكاناته.

ثالثاً: الماركسية والحوار مع مذهب المنفعة الاقتصادية

باعتبار أن النظرية النفعية هى الفكر النظرى الذى شكل تصوراً لفئات متعددة ابتداء من البرجوازية التجارية التى تولدت بإنهيار الاقطاعيات الأوربية وقيام الدولة القومية أو البرجوازية التجارية والصناعية، التى تجاوزت الحدود الأوربية للقيام بالتجارة والتبادل التجارى، مستفيدة من التقدم العلمى والكشوف الجغرافية التى أدت إلى تخليق المستعمرات التى عملت على استغلالها. بحيث كانت اعتبارات النجاح والربح هى أساس حركتها الاجتماعية وتصوراتها للنظام الاجتماعى الملائم، ومن ثم كانت المنفعة أو المصلحة هى التعبير عن فردية وأنانية هذه الشريحة. ومن المنطقى ألا يتوافق كارل ماركس مع تصورات هذه الشريحة باعتبار أنها وإن كانت نافعة فى مرحلة سابقة إلا أنها أصبحت عالة على العملية الاجتماعية. وتستلب قوى الإنتاج نتائج عملها مؤسسة شبكة من العلاقات والتصورات التى تيسر ذلك. ومن ثم فقد كانت له خلافاته العديدة معها.

منذ البداية نجد أن ماركس يسجل خلافه مع وجهة النظر النفعية فيما

يتعلق بأصل النظام الاجتماعى، فهو يرفض الفردية والأنانية كحالة مبدئية تسبق النظام الاجتماعى. مؤكداً أن البشر أصبحوا فرديين من خلال عملية التاريخ، إذ ظهر الإنسان أصلاً ككائن بشرى أو ككائن قبلى أو كحيوان فى قطيع، ومن ثم أعتبر التبادل ذاته وسيلة أساسية للفردية(٣١). أما الثروة فقد كانت فى البداية مشاعية، ومن ثم فالملكية الخاصة لا يمكن استخلاصها من حالة الطبيعة، وإنما هى نتاج لتطور لاحق. ويؤكد ماركس أن من لغو القول أن ندرك المجتمع البشرى كما لو أنه قد وجد أصلاً فى ظروف تتميز بإنعزال الأفراد، بحيث يمتلك كل منهم قطعة من الثروة الخاصة، وفى تاريخ ما اجتمعوا لكى يشكلوا مجتمعا من خلال شكل من أشكال الاتفاق التعاقدى. فالفرد المنعزل لا يمكن أن يمتلك ثروة أكثر من قدرته على الكلام، ففى أفضل الأحوال يستطيع أن يحيا عليها كمصدر للمادة مثلما يحيا الحيوان(٣٢). ثم يؤكد بشكل صريح أسبقية المجتمع على الفرد بقوله أن ما يميز الحياة البشرية عن الحياة الحيوانية، هو أن قدرات وإمكانات وحواس الإنسان تتشكل بواسطة المجتمع. ومن ثم فالقول بالفرد المنعزل هو من خيال النظرية النفعية، فليس هناك كائن بشرى موجود لم يولد فى مجتمع حى ومن ثم يتشكل به. ومن ثم يعتبر كل فرد على هذا النحو مستقبلاً لثقافة تراكمت له من الأجيال السابقة عليه، وأنه بتفاعله مع العالم الطبيعى والاجتماعى الذى يعيش فيه، يساهم فى تعديل العالم الذى خبره وعاش فى اطاره مع الآخرين. فالحياة الإنسانية للفرد وحياة الكائنات الأخرى Species Life ليست أشياء مختلفة .ويؤكد ماركس أنه بالرغم من كون الإنسان فرداً منفرداً، فإنه يمكن اعتباره أيضاً الكل المثالى الذاتى للمجتمع كما نفكر فيه ونخبره(٣٣).

ويدحض ماركس فكرة الفرد المنعزل عن الآخرين، ذلك الذى لا يرى سوى مصالحه بتأكيده أن كل أنواع نظم الإنتاج تتضمن مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية الكائنة بين الأفراد المشتركين فى العملية الإنتاجية. ويعتبر ذلك أساساً أكثر انتقادات ماركس أهمية للاقتصاد السياسى والمذهب

النفعى. وهو يذهب إلى أن تصور (الفرد المنعزل) يعتبر تأسيساً أقامته الفلسفة البرجوازية للنزعة الفردية لتساعد على إخفاء الطابع الاجتماعى الذى يبرزه الإنتاج عادة. ويشير ماركس إلى آدم سميث Adan Smith على أنه (لوثر الاقتصاد السياسى) لأنه، ومن بعده الاقتصاديين الآخرين، أثبتوا بحق أن العمل هو مصدر خلق الإنسان لذاته(٣٤). غير أن ما أغفله الاقتصاديون هو أن عملية خلق الإنسان لذاته من خلال الإنتاج تتضمن عملية التطور الاجتماعى، فالبشر لا ينتجون ببساطة كأفراد، ولكن كأعضاء فى شكل مجتمع محدد. ومن ثم فليس هناك نموذج مجتمع لا يتأسس على مجموعة محددة من علاقات الإنتاج. فالبشر لا يؤدون عملهم أثناء عملية الإنتاج بالنظر إلى الطبيعة ولكن ينظر كل منهم إلى الآخر أيضاً. فهم ينتجون عن طريق التعاون بأسلوب معين ثم يتبادلون جهودهم، ومن أجل أن ينتجوا فإنهم يدخلون فى علاقات وإتصالات محددة كل بالآخر، وفى إطار هذه الاتصالات والعلاقات فقط يؤسسون نشاطهم بالنظر إلى الطبيعة ومن ثم يتحقق الإنتاج(٣٥). مجمل القول أن المجتمع سابق على الفرد، ومن ثم يورثه ثقافة أجيال سابقة تساعده على أن ينجز نشاطاً اجتماعياً نحو الآخر لتأكيد المجتمع وربما إعادة تشكيله، أو نشاطاً إنتاجياً يتحد فى اطاره الأنا والآخر فى مواجهة الطبيعة. فى اطار ذلك كله نجد أن العمل هو الذى يخلق الإنسان ويخلق معه المجتمع والتطور، ومن ثم فلا محل للخرافة النفعية القائلة بأنانية الملكية كأساس للاتفاق التعاقدى لتأسيس المجتمع.

وتعتبر الدولة قضية خلافية بين كل من الماركسية والنفعية، فنحن نعرف أن الدولة كما أسست بواسطة المنطق التعاقدى لتجاوز حرب الكل ضد الكل على ما يذهب هوبز أصبحت خارج النظام الاجتماعى، أو خارج لعبة التفاعل الاجتماعى بشكل كامل. وما دامت كذلك فإنها تتولى تنظيم حياة الأفراد دونما خوف من تجاوزهم لها. على خلاف ذلك نجد أن موقف ماركس من الدولة يتميز بتأكيده أن لها طابعها القهرى - (وهنا ينظر

ماركس إلى الدولة باعتبارها جزءاً من الطبقة أو تعبيراً عن هذه الطبقة سواء من حيث العناصر المكونة لها أو من حيث المصالح الأولى بالرعاية) . ورغم ذلك فهو يعتبرها عنصراً ضرورياً فى ترسيخ الأساس الاجتماعى لتحقيق شكل المجتمع الذى سوف يتجاوز الرأسمالية، ويرفض ماركس أن تعادل وجهة نظره بالنظرية النفعية فيما يتعلق بالدولة، حيث لا وظيفة لها سوى تنظيم التعاقدات الاقتصادية(٣٦). حيث يعمل هذا التصور وفقاً لما يذهب ماركس إلى التعجيل من قيام حرب الكل ضد الكل فى المجتمع المدنى، ومن ثم فالغاء الدولة يعتبر جانباً فقط لتحول شامل وجذرى للمجتمع.

ويبقى بعد ذلك أن نؤكد أن ماركس يرفض مجموعة القضايا الأساسية التى تشترك فيها النفعية مع نظريات الاقتصاد الكلاسيكى. من هذه القضايا ما يلى:

١- تتعلق أول هذه القضايا بالتأكيد على وجود شروط الإنتاج المميزة للرأسمالية فى كل الأشكال الاقتصادية. حيث يبدأ الاقتصاديون من اقتصاد التبادل ووجود الثروة الخاصة كمقدمة أساسية. فالسعى الذاتى والبحث عن الربح تبدو – من وجهة نظرهم – كخصائص طبيعية فى الإنسان. فى اطار ذلك يذهب ماركس إلى أن تشكل اقتصاد التبادل ما هو إلا نتيجة لعملية تاريخية، وإن الرأسمالية ما هى إلا نسق إنتاجى محدد تاريخياً. وأنه مجرد نموذج واحد للنسق الإنتاجى من بين الأنساق الأخرى التى سبقته تاريخياً، وأنه ليس أكثر من الشكل الأخير بالنسبة للأشكال السابقة.

٢- أما القضية الزائفة الثانية التى رفضها ماركس فتتعلق بما يذهب إليه الاقتصاديون من أنه يمكن تناول العلاقات الاقتصادية البحتة بشكل مجرد. إذ يتحدث الاقتصاديون عن (رأس المال)، (السلع)، (الأثمان) وما إلى ذلك كما لو أن لها حياة مستقلة عن تدخل البشر. فادراك ما هو اقتصادى ينبغى أن يتم بالنظر إليه كعنصر فى داخل شبكة محددة من

العلاقات الاجتماعية. ومن ثم يذهب إلى أن الاقتصاد الكلاسيكى على هذا النحو لا يسلم بالعامل المتعطل، أو العامل مادام خارج علاقات العامل. أما المقامرون والشحاذون، والعاطلون أو الذين يموتون جوعاً، والمجرمون، فهى أشكال غير موجودة فى الاقتصاد السياسى، فهم أشباح خارج مملكة الاقتصاد(٣٧). ثم يذهب إلى التأكيد على أن كل ظاهرة اقتصادية هى فى ذات الوقت ظاهرة اجتماعية وأن كل شكل اقتصادى معين يفترض قبلا شكلاً مجتمعياً محدداً(٣٨). ومن ثم فقد أعجزهم تحليلهم الاقتصادى على هذا النحو عن رؤية فاعلية عوامل وعمليات اجتماعية ونفسية كالاغتراب والثورة وعودة الوعى.

٣- أما القضية الثالثة التى يرفضها ماركس فتتعلق بنظرة الاقتصاديين إلى العمل كنوع من التكاليف بالنسبة للرأسمالى. ومن ثم يتساوى مع أية انفاقات أخرى لرأس لمال. حيث يرفض ماركس ذلك مؤكداً أن موضوعات التحليل الحقيقية هى البشر فى المجتمع. فالرأسمالية تتأسس بالنظر إلى تقسيم طبقى بين البروليتاريا من ناحية، والبرجوازية من ناحية أخرى، وهم يدخلون فى علاقة صراع مع بعضهم البعض وهى علاقة يسيطر فيها كل من يملك رأس المال بسهولة على التفاعل الاجتماعى(٣٩).

خلاصة هذه المناقشة أن كارل ماركس يقف على تناقض حاد ومقولات المذهب النفعى، خلافاً يكمن أساسه بين مفكر يؤكد على جماعية الإنتاج وإشباع حاجات المجتمع فى مجموعة، فى مقابل نظرية تؤكد على أنانية الحاجة وذاتية الإشباع المحقق للسعادة. بين موقف يؤكد على إنفصال الأنا عن الآخر فى سعيهما نحو إشباع الحاجات الأنانية للذات، وموقف يذهب إلى أن الآخر ليس سوى وسيلة أو حقيقة موضوعية متشيئة ينبغى أن تختزل إلى مستوى إشباع الأنا وسعيها لتحقيق تراكم رأسمالى.

مراجع الفصل الأول

1- Easton, Loyd. D & Kurt H. Guddat: Writting of the Young Marx on Philosophy and Society. New York, 1967. p, 39.

2- Bottomore. T.B.: Karl Marx Early Writings. New York. 1964. p. 36.

3- Easton & Guddat: Op, Cit, pp. 214-215.

4- Alkinson, Dick: Orthodox Concensus and Radical Alternative. Astudy in Sociological Theory. Heinmann Educational Books. London. 1972. pp, 45-52.

(٥) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ص ٢٠٩.

6-Easton & Guddat: Op, Cit, pp. 40-50.

7- Ibid. p, 43.

8- Leszek Kolakowski: Karl Marx and the Classical Difinition of Trut in L. Labedz: Revisitionism, Essays on the History of Marxist Ideas, New York, 1962. pp. 179-187.

9- Tucer, Rober, C: Philosophy and Myth in Karl Marx. Cambridge. 1965. pp, 31-69.

(١٠) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ٢١١.

(١١) نفس المرجع : ص ص ٢٥٥-٢٥٧.

(١٢) زكريا إبراهيم: هيجل أو المثالية المطلقة ص ١٥٧.

13- Marx, K.: Capital. Vol. 1. Moscow. foreign Languages Publishing House. 1954. p, 20.

(١٤) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ٢٩٤ .

15- Giddens. A: Capitalism and Modern Social Theory, An analysis of the Writtings of Marx, Durkheim and Max Weber. Cambridge University Press. London. 1971. p.21.

16- Ibid. p, 5.

17- T.Parsons: The Structure of Social Action. pp, 488-489.

18- Ardent, Hannah: The uman Construction. New York, Anchor Books. 1959. p, 365.

19- A. Giddens: Op, Cit. pp. 3-4.

20- Easton & Guddat: Op, Cit. p, 401.

(٢١) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ٢٦٥ .

(٢٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٦٥ .

23- Easton & Gddat: Op, Cit, p. 401.

(٢٤) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٢٥) نفس المرجع السابق، ص ٢٦٨ .

26- Marx & Engels: The German Ideology. 1965. London, pp. 38-39.

27- Lichtheim, Georgy : From Marx to Hegel-New York. Herder & Herder. 1971. p, 53.

28- Smart, Barry : Sociology; Philosophy and Marxian Analysis Acritical Discussion o the Theory and Practice o Social Sciences of Society. Routledge & Kegan Paul. London. 1976. p, 65.

29- Horton, Hohn: Order and Conflict Theories of Social Problems as Competing Ideologies. Amer. Jour, of Sociology. Vol. 71. May 1900.

30- T. Parsons: The Struction Rocial Action. p, 489.

31- Marx & Engels : The German ideorogy.

32- Marx. K : Pre-Capitalist Economic Formation. London. 1964, p. 95.

33- Ibid. p, 81.

34- Bottomore, T.B : Karl Marx, Early Writtings. p. 147.

35- Marx & Engels : Selected Works. Moscow. 1958 Vol. 1. p. 89.

36- G.H. Sabine : Op, Cit, p. 417.

37- T.B. Bottomore : Karl Marx, Early Writtings. pp. 137-138.

38- Ibid. pp, 120-121.

39- Ibid. p, 69.



الفصل الثاني

النظرية الماركسية

مقولات البناء المنهجي

تمهيد

يكشف تحليل النظرية الماركسية عن وجود تصور محدد للمجتمع فى بنائه المورفلوجى أو عملياته التى تتبلور عن التفاعل الاجتماعى السائد به. هذا بالإضافة إلى امتلاكها لمدخل يتضمن مجموعة من المقولات المنهجية التى تيسر للباحث تحليل الواقع الاجتماعى الذى يتعرض له أياً كانت طبيعته. بذلك يمكننا أن نقسم التصور الماركسى تعسفياً إلى مستويين، المستوى المنهجى وهو الذى يحدد طبيعة إدراك النظرية الماركسية لسلوك الإنسان فى هذا العالم، وفى اطار هذا المستوى سوف نعرض لمجموعة المقولات أو القضايا ذات الطابع المنهجى، عند هذا المستوى تعتبر النظرية الماركسية امتداداً للجدل الهيجلى من حيث مدخلها إلى التحليل والفهم، أما المستوى الثانى فهو المستوى العينى، ويتضمن تحديد العناصر الأساسية للواقع الاجتماعى من زاوية الرؤية الماركسية ثم طبيعة التفاعل بين هذه العناصر، واتجاهاته ومراحله ومتتالياته، وإذا كان هذا المستوى - الثانى - يركز على محاولة تحديد هوية التفاعل الواقعى فإن نجاحه فى ذلك يتم بلا شك من خلال الاستناد إلى مقولات المستوى الأول. حيث يمكن تحديد هذه المقولات على النحو التالى:

أولا: النظرية الاجتماعية كبديل للفلسفة لفهم المجتمع.

ثانياً: الحقيقة الاجتماعية، طابعها الكلى الشامل.

ثالثاً: الجدل والسببية بين العناصر المتفاعلة.

رابعاً: الحتمية، كتعبير عن فاعلية القوانين الإنسانية.

خامساً: تموضع الذات، الآليات الأساسية.

وسوف نعرض بإيجاز لكل مقولة من هذه المقولات، آخذين فى الاعتبار أن فصلها عن بعضها البعض على هذا النحو، يعتبر من باب التجريد العلمى حتى يمكن تحليلها لإدراك طبيعتها ومكانتها فى التنظير الماركسى.

أولاً: النظرية الاجتماعية كبديل للفلسفة لفهم المجتمع

تمثل النظرية الاجتماعية على يد كارل ماركس نفياً للنظام القائم، وإنكاراً له. بذلك فهى تستهدف شكلاً جديداً للمجتمع حتى حينما تصف شكله الراهن. فهى تستهدف حقيقة لا يتم التوصل إليها إلا عن طريق إلغاء المجتمع المدنى. فنظرية ماركس (نقد) بمعنى أن كل تصوراتها تمثل إدانة للنظام القائم فى مجموعة[1]. غير أن القول بالطابع النقدى للنظرية الماركسية فقد يفرض عليها مسحة أيديولوجية أو فلسفية تجعلها تبتعد كثيراً عن أن تكون أحد المواقف النظرية – فيما يتعلق بالمجتمع – التى عاصرت مولد نظرية علم الاجتماع. وإنما ينبغى أن نضيف إلى ذلك تضمن النظرية الماركسية لممارسات وصفية وتحليلية وتفسيرية من الدرجة الأولى، يؤكد ذلك قراءة تحليلات كارل ماركس لطبيعة التفاعل السائد بالمجتمع الرأسمالى والعمليات التى تسوده، ومن ثم القوانين التى تحكمه. وهناك عاملان أساسيان ساعدا على تأسيس اهتمام النظرية الماركسية بالواقع العملى للإنسان.

ويتمثل العامل الأول فى ظهور النظرية الماركسية، إلى جانب النماذج النظرية الأخرى كاتجاه لنفى الفلسفة التى سيطرت حتى هذه المرحلة. إذ نشأ اقتناع عميق بأن الفلسفة قد وصلت إلى نهايتها. حدث ذلك فى أعقاب وفاة هيجل، إذ ساد اعتقاد مؤكد بأن تاريخ الفلسفة قد بلغ مفترق طريق حاسم، وإن الوجود المادى للإنسان هو الوسيط الوحيد للكشف عن الحقيقة وتطبيقها عملياً. وإذا كانت الأبنية الفلسفية السابقة قد أعتبرت مأوى للحقيقة تعزلها عن مجال الصراع التاريخى للبشر، فى شكل كل معقد من المبادئ الترنستدنتالية. فإنه من الممكن الآن أن يصبح تحرر الإنسان هو نفسه عمل الإنسان، وهو هدف سلوكه العملى الواعى بذاته. ومن الممكن تحويل الوجود الحقيقى أو العقل أو الذات الحرة إلى وقائع تاريخية متحققة[2]. ويعنى ذلك أن الحقيقة لم تعد بنداً نظرياً يصور الواقع دون أن يتدخل فيه وإنما هى طاقة

كاشفة لملامحه بهدف أعمال ذاتها فى تغييره. يؤكد ذلك ما يذهب إليه ماركس أنه على طريق الاتحاد بين النظرية والممارسة، وبارتباط الفهم النظرى بالنشاط السياسى العملى ذاته يمكن إحداث التغير الاجتماعى(٣).

أما العامل الثانى فيتمثل فى أنه قد سبق نشأة الماركسية الانتصار على فكر الكنيسة وانتشار مناخ التفكير العقلى الذى بلغ أوج الاعتقاد به فى تيار الفلسفة المثالية وبخاصة فلسفة هيجل. ومن ثم ساد اعتقاد بإمكان أن يتحقق عالم يسوده العقل والحرية. وحدث اتجاه لأعمال العقل الإنسانى فى واقعه، يصور ذلك ماركيوز بقوله أنه إذا كان نفى الدين قد بدأ بتحويل هيجل للاهوت إلى منطقة، فإنه انتهى بتحويل فويرباخ للمنطق إلى أنثروبولوجيا. والأنثروبولوجيا عند فويرباخ هى الفلسفة التى تستهدف التحرير العينى للإنسان، وتضع لهذا الغرض الخطوط العامة للشروط أو الصفات اللازمة لحياة إنسانية حرة بحق(٤). ومن ثم فلقد كان الواقع الذى يعيشه الإنسان بشروطه الكائنة والتى ينبغى أن تكون، هو الاطار الذى عملت فى نطاقه النظرية الماركسية.

ومن الطبيعى أن ندرك منذ البداية أن النظرية الماركسية – كما أرادها ماركس – هى بطبيعتها نظرية فى المجتمع تتصف بالتكامل، وتعمل على تحقيق التكامل(٥). وذلك يعنى أنها نظرية ذات طابع كلى، وإن هذه الكلية لا تعنى امتلاكها لتصور يتعلق بكل العناصر الواقعية، ولكن يعنى كشفها للعناصر ذات الفعالية الحقيقية بالكلية البنائية. أما كونها تعمل على تحقيق التكامل فيعنى أنها سلب لكل ما هو واقعى وناقص وكشف لإمكانات المستقبل الكامنة فى اطاره، وبالنظر إلى هذا الفهم لطبيعة النظرية نجد أن كارل ماركس يتخذ موقفاً من كافة الأنساق النظرية المتعلقة بالإنسان والتى سادت عصره، فبالنظر إلى تأكيده على الكلية الشاملة. ومن ثم ضرورة ادراكها ادراكاً كلياً شاملاً يتخذ فى اعتباره كافة أبعادها، نجده لايدع مجالاً لفلسفة مستقلة أو علم نفس أو علم اجتماع مستقل. فالأخلاق والدين والميتافيزيقيا،

وباقى مظاهر الأيديولوجيا وأشكال الوعى المناظرة لها، لا تعود محتفظة بمظهر الاستقلال(٦).

بالإضافة إلى ذلك يذهب ماركس إلى أنه مادامت معرفة الإنسان وسلوكه وأمله، كلها قد وجهت نحو إقامة مجتمع عادل، فإنه قد أخذ على عاتقه توضيح القوى والاتجاهات العينية التى تحول دون تحقيق هذا الهدف، وتلك التى تساعد على ذلك، ومن ثم كان التصدى بالدراسة للوقائع ذات الصلة الجوهرية. ولقد أدى ذلك إلى إنكار ماركس للفلسفة بل وعلم الاجتماع - بالمعنى الوضعى أيضاً - فالوقائع الاجتماعية التى حللها ماركس (كاغتراب العمل) وفيتشية عالم السلع، وفائض القيمة والاستغلال ليست متشابهة لوقائع علم الاجتماع، كالطلاق والجريمة وحراك السكان والدورات الاقتصادية(٧). ولا يرفض ماركس بذلك علم الاجتماع فى حد ذاته وإنما هو يرفض تجزؤ العلوم، أولاً لأن ذلك يعجزها عن النظرة الكلية المتكاملة، وثانياً لرفضه إنصراف العلم إلى الوصف المنتظم الموضوعى لمجموعة من الوقائع ذات الأهمية الثانوية بالنسبة للبناء القائم. فالنظرية الصحيحة من وجهة نظره هى الوعى بمسلك عملى يستهدف تغيير العالم، بيد أن هذا المسلك الواعى من وجهة نظره ينبغى أن يتأسس فى ظل ثلاثة حقائق رئيسية.

الأولى أن تصوره للحقيقة تميز إلى حد كبير بالطابع الفلسفى، ومن ثم فتصور الحقيقة لديه بعيد كل البعد عن النسبية. فالشروط العينية المؤدية إلى بلوغ الحقيقة قد تتباين، ولكن الحقيقة تظل واحدة. هذه النظرة المطلقة إلى الحقيقة تكمل التراث الفلسفى للنظرية الماركسية وتفصل النظرية الجدلية على نحو قاطع عن الأشكال النظرية الوضعية والنسبية(٨).

أما الحقيقة الثانية فيؤكد فى اطارها الحاجة إلى علم أمبيريقى للمجتمع يقوم على دراسة التفاعل الدينامى الخلاق بين الإنسان والطبيعة، وعلى العملية التكوينية التى يخلق الإنسان عن طريقها ذاته. ولكى يفهم هذا العلم واقعه فإنه يحتاج إلى منهج يبدأ من المقدمات الواقعية ولا يغفل عنها للحظة،

حيث يصبح البشر مقدماته، ليس فى إنعزالهم الخيالى، ولكن فى وجودهم الواقعى وعملية تطورهم التى يمكن إدراكها أمبيريقياً فى ظل ظروف محددة. وبمجرد وصف هذه الحياة النشطة فإن التاريخ يتوقف عند كونه تجميعاً للحقائق الميتة، مثلما يفعل الماديون، أو جهد خيالى لأشخاص خياليين كما يفعل المثاليون. ثم يذهب إلى أنه حينما يتم تصوير الواقع فإن الفلسفة كفرع مستقل للمعرفة تفقد دورها كوسيط لإدراك الوجود. وعلى أحسن الأحوال فإن مكانها يمكن أن يملأ بواسطة تأليف أكثر النتائج عمومية، تلك التى يمكن تجريدها عن ملاحظة التطور التاريخى للبشر، فى هذه الحالة فإنه لا قيمة لهذه التجريدات إذا هى انفصلت عن التاريخ الواقعى. حيث يمكنها فى هذه الحالة أن تساعد فقط فى تيسير تنظيم المادة التاريخية، لكى تحدد تتابع شرائحها المنفصلة، غير أنها لا شك توفر الاطار، كما تفعل الفلسفة، للوصف الدقيق لفترات التاريخ(٩).

أما الحقيقة الثالثة فتتمثل فى وجوب أن نتحرك بهذا التصور النظرى بالإضافة إلى ادراك حقائق الواقع الامبيريقية بهدف تأسيس نظام عقلى للحياة، ولشروط إيجاد هذا النظام، والخطوات الأولى التى يجب اتخاذها. فى اطار ذلك تظل النظرية مصاحبة للمسلك العملى فى كل لحظة، فتحلل الواقع المتغير وتصوغ تصوراته تبعاً لذلك(١٠).

وبتحليل وجهة نظر كارل ماركس فى طبيعة النظرية ودورها، نجده أولاً يؤكد من ناحية على الطابع الفلسفى المطلق للحقيقة، ومن ثم يبعدها عن مقولة النسبية التى تؤكدها العلوم الأمبيريقية باعتبار أن ادراكاتها جزئية. غير أنه من ناحية أخرى يؤكد على أن تجريد الحقائق الأمبيريقية الواقعية لمختلف المراحل التاريخية يمثل المدخل الحقيقى لفهم الواقع وبناء النظرية كبديل للانساق الفلسفية، هذا إلى جانب الطابع العملى للنظرية لديه. وحول هذه الملاحظة الأخيرة نطرح تساؤلاً يتعلق بالكيفية التى يتسق بها تجريد الحقائق الأمبيريقية النسبية مع القول باطلاقية الحقيقة. هل يعنى ذلك أن التصور الماركسى يعانى من توتر وتناقض فى هذا النطاق؟

الواقع على غير ما يبدو ظاهرياً، فليس هناك تناقض، ذلك لأن النظرية الماركسية تحتوى على ما يمكن أن يسمى بالمنطق الأيديولوجى بمعنى تصورها لترتيبة معينة لعناصر الواقع، ثم لحركتها المتفاعلة سواء كانت ذات طابع تاريخى أو معاصر. هذه الرؤية الأيديولوجية هى التى لها الطابع المطلق، وهى التى بناء عليها يتأسيس الجهد النقدى التثويرى للواقع. بيد أنه عند المستوى الآخر، وهو المستوى الامبيريقى الواقعى، تجده يهتم بوصف الحقائق كما يراها، لكى يرى مدى اتساقها والفرضيات الأيديولوجية العامة، وهى بالطبع حقائق جزئية قصيرة المدى وذات بعد تكتيكى فى اطار الاستراتيجية العامة للنظرية الماركسية.

ثانياً: الحقيقة الاجتماعية، طابعها الكلي الشامل

أشرنا فيما سبق إلى انتقال العناصر الأساسية للمنهجية الماركسية إليه من هيجل، حيث يعتبر التأكيد على كلية الحقيقة موضع الادراك أول هذه العناصر، فإذا كانت الكلية هى الحقيقة الأولى عند هيجل. فإن الأخطاء لا تعدو أن تكون وجهات نظر جزئية، أو وقائع فردية منفصلة، فالوقائع فى الطبيعة والفكر معا هى بمثابة أوجه مختلفة لتلك الحقيقة الكلية الواحدة التى يسميها هيجل باسم المطلق(١١).

ويرى هيجل أن ما هو كلى يتكشف من خلال ما هو جزئى، وإن الكلية هى العملية الطبيعية للجنس، كما تتحقق من خلال النوع والأفراد. والكلية فى التاريخ هى جوهر كل تطور، فدولة المدينة اليونانية، والصناعة الحديثة والطبقة الاجتماعية، كل هذه الكيانات هى قوى تاريخية فعلية لا يمكن ردها إلى مكوناتها. بل إن الوقائع والعوامل الفردية، على العكس من ذلك لا تكتسب معناها إلا من خلال الكلى الذى تنتمى إليه، فالفرد يتحدد لا بصفاته الجزئية ولكن بصفاته الكلية، مثل كونه مواطناً يونانياً أو عاملاً فى مصنع حديث أو بورجوازياً(١٢). بيد أنه حينما يؤكد هيجل على الكلية ويجعلها معقلاً للحقيقة، فإنه حينئذ يعبر عن اقتناعه بأن أية صورة جزئية معطاة

سواء فى الطبيعة أو فى المجتمع، لا تتضمن الحقيقة كاملة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الكلية تعد وسيلة للتنديد بانعزال البشر عن الأشياء، والاعتراف بأن إمكاناتهم لا يمكن أن يحتفظ بها إلا بإعادة التكامل بينها(١٣). ولا يرجع التأكيد على الوحدة العضوية إلى هيجل فقط، ولكنها - إلى جانب أن لها جذورها فى الفكر اليونانى القديم بل وفى الفكر الشرقى القديم أيضاً - كانت تمثل إحدى المقولات التى سادت القرنين الثامن والتاسع عشر، تحت تأثير الفكر التطورى الموسوعى الذى كان يرسم دائماً صورة للمجتمع على غرار الكائن العضوى(١٤).

ومن خصائص هذه الكلية ضرورة قيام نوع من الترابط بين جزئيات الوجود وذاته، بحيث أن التغير فى أى من أجزاء هذا الكل إنما تكمن أسبابه فى هذا الكل أو فى أى من أجزائه، وإن تغيره إنما هو تطور نحو اكتمال هذا الكل. إذ ليست هذه التغيرات سوى خطوات تمهد لهذا الكل طريق التجاوز والارتقاء نحو وحدة كلية أشمل وأوفى وأكثر اكتمالا(١٥). أما الخاصية الثانية التى ترتبط بالكلية سواء على النمط الهيجلى أو الماركسى، فتتمثل فى أن هذه الكلية لا تنصب على الكلية الكائنة فقط، ولكنها تميل إلى ما ينبغى أن يكون، فهى كلية تسعى إلى الكمال عن طريق التفاعل الجدلى بين العناصر والأجزاء، والتى عند بلوغها الكمال سوف ينتهى التفاعل النقضى، فهى إلى جانب كونها كلية ما هو كائن وتعايشه فهى كذلك كلية الممكن والمرغوب الذى تسعى إليه. والواضح أن شمول الكلية لهذا البعد المستقبلى يجعلها تختلف عن الكلية الدوركيمية، التى تبحث عن تزاوج بين الوضعية والاتجاه العضوى، والتى استمرت حتى ورثتها البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، باعتبار أن الأخيرة تقصر الكلية على ما هو كائن بينما تؤكد الأولى على ما ينبغى أن يكون ومن ثم تطرح منطق التحرك نحوه، وتخلق مبرراً انطولوجيا لعمليات التغير والثورة وسلب ما هو كائن لأنه ناقص وفى حاجة دائمة إلى التجاوز.

وبينما كانت الكلية عند هيجل ذات طابع عقلي يندمج كل جزء فيه (الذاتي والموضوعي) في كل شامل، فإن التنظير الماركسي قد اتخذ منذ البداية الطابع المادي، فهو يبدأ بواقعة اقتصادية يعترف بها الاقتصاد الكلاسيكي ذاته. فالمجتمع الحديث إذ يسير في طريقه يصبح العامل فيه أفقر كلما انتج ثروة أعظم، وكلما ازداد إنتاجه في قوته ومداه. وهكذا فإن الحط من قدر العامل الإنساني يسير جنباً إلى جنب مع استغلال العالم الموضوعي له، ثم يؤكد أن تحطيم العامل وافقاره في الوضع القائم للمجتمع، نتاج لعمله ذاته، أو للثروة التي أنتجها هو ذاته. وهكذا فإن البؤس ينبثق عن طريقه العمل السائدة، وتتغلغل جذوره في ماهية المجتمع الحديث ذاتها(١٦). ذلك يعني أنه بينما تكمن الكلية الهيجلية فيما هو عقلاني ومثالي، بحيث ينعكس كمالها واكتمالها على ما هو واقعي، فإن كارل ماركس يرى كليته من منطق معاكس، وإذا كانت كلية هيجل قد اكتملت فإن العذاب المحيط والأوضاع والحرمان التي تعيشها البروليتاريا تؤكد أن الكلية الواقعية في حاجة إلى سلبها وتجاوزها وهو جوهر الخلاف الماركسي – الهيجلي.

ويحاول ماركس أن يبرز الكلية كوسيلة منهجية عن طريق إبراز بعض أمثلة سلبها أو تلك المؤكدة على تجاوزها، فتقسيم العمل في المجتمع يعبر عن تجزؤ هذه الكلية، فهو يذهب (إلى أن قوى الإنتاج، وحالة المجتمع، والوعي، لابد أن تنتهي إلى التناقض كل مع الآخر). لأن تقسيم العمل ينطوي بالقوة، بل بالفعل أيضاً على القول بأن النشاط الذهني والمادي – أي أن الاستمتاع والعمل والإنتاج والاستهلاك يرجعان إلى أفراد مختلفين(١٧). ثم يؤكد أن النظام الرأسمالي قد شوه هذه الكلية بأن جعل مصالحه تبدو كأنها مصالح كلية شاملة. مع أنها ليست كذلك فالكلية الواقعية التي جسدها النظام الرأسمالي في مختلف أبعاده تفتقد أي شمول جوهري.

وإنقسام البشر إلى طبقات يعتبر أيضاً دليلاً آخر على إنهيار هذه الكلية. فوجود الطبقات من حيث هي واقع فعلي يناقض الحرية، أو على الأصح

يحولها إلى فكرة مجردة، فالطبقة تحصر النشاط العقلى للحرية الفردية فى اطار الفوضى العامة، وهى ساحة التصرف الحر التى لا تزال متاحة أمام الفرد. فكل فرد يكون حراً بقدر ما تكون طبقته حرة، ونمو فرديته منحصر فى حدود طبقته، فهو يتكشف بوضعه (فرداً طبقياً). ومن ثم لا يستطيع الشكل الراهن للمجتمع أن يحقق نظاماً شاملاً إلا عن طريق سلبه للفرد، إذ يصبح (الفرد الشخصى) فرداً طبقياً. وتصبح الخصائص المكونة له خصائص كلية شاملة يشترك فيها مع كل الأفراد الآخرين لطبقته ولا يعود وجوده خاصاً به، بل يصبح وجود طبقته(١٨). بذلك يؤكد ماركس أن هذه الكلية لا وجود لها لأنها ينبغى أن تتضمن أفراداً أحرار ذوى ماهية كلية، بينما أن ما يحدث غير ذلك، فالإنسان يتحدد واقعه بطبقته. ويفرض سلوكه عليه من الخارج. ونتاج هذا الفعل إذا تحقق لا يضيف إلى كليته شيئاً، ولكنه ينتقص منها بأن يفرض تشيؤها اغتراباً أكثر.

ما هو السبيل إلى تحقق هذه الكلية الحقيقية المتكاملة، يرى ماركس أن الفعل الذى يلغى الكلية الزائفة ويأتى بالكلية الحقيقية لابد أن يكون هو الآخر فعلاً أو جهداً كلياً. ويذهب إلى أنه مادام الوضع السائد حتى الآن يمثل سلبية شاملة، تؤثر فى جميع مجالات الحياة، فإن تغييره يقتضى ثورة شاملة كذلك، أى ثورة تلغى أولاً كل الأوضاع السائدة، وتؤدى ثانياً إلى الاستعاضة عنها بنظام شامل جديد. ولابد أن تكون العناصر المادية للثورة متوافرة، بحيث لا تمتد الانتفاضة إلى أوضاع خاصة فى المجتمع القائم، بل إلى نفس (إنتاج الحياة) السائد فيها و (النشاط الكلى) الذى تبنى عليه. فهذا الطابع الكلى الشامل للثورة يحتمه الطابع الكلى الشامل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. إن الاتصال المتبادل والشامل لا يمكن أن يسيطر عليه أفراداً، ألا حينما يكون الجميع مسيطرين عليه. وتؤدى الانتفاضة الثورية التى تنهى نظام المجتمع الرأسمالى إلى تحرير كل إمكانات الفوضى التى ظهرت فى هذا النظام. ومعنى ذلك أن الشمول الذى يوجد فى الحالة الراهنة للمجتمع سوف ينتقل

إلى النظام الاجتماعى الجديد، ولكنه سوف يتخذ طابعاً مختلفاً. وعندئذ سيتمكن الإنسان، لأول مرة فى التاريخ، من أن يعامل على نحو واع جميع الموارد الطبيعية على أنها من خلق البشر. وسوف يسير صراعه مع الطبيعة حسب (خطة عامة) يضعها أفراد متحدون بحرية[19]، ومن ثم يصبح الإنسان الثورى نفسه هو الكلى، الذى عليه أن يكشف عن الماهية الكلية للإنسان.

فى أعقاب ذلك يتأسس المجتمع الشيوعى الذى يتولى بدوره (الإلغاء الإيجابى للملكية الخاصة) وبذلك تصبح الشيوعية شكلاً جديداً من أشكال النزعة الفردية لكونها تؤكد على الإنسان بإعتباره إنساناً، فهى ليست نظاماً اقتصادياً مختلفاً، بل هى نظام جديد فى الحياة. أن الشيوعية هى (التملك الحقيقى لماهية الإنسان بواسطة الإنسان ومن أجل الإنسان) ومن هنا فإنها عودة الإنسان الكاملة، إلى ذاته بوصفه كائناً اجتماعياً أى إنسانياً، أنها تعتبر الصحيح لصراع الإنسان مع الطبيعة ومع الإنسان، وللنزاع بين الوجود والماهية، وبين التشيؤ والاستقلال الذاتى، والحرية والضرورة، والفرد والنوع. ففى هذا الشكل الجديد للمجتمع ستحل كل المتناقضات التى كانت كامنة من وراء فلسفة هيجل والفلسفة التقليدية كلها، وما الأفكار الفلسفية إلا تعبير عن أوضاع تاريخية مادية، تنفض عن نفسها غلالتها الفلسفية بمجرد أن تصبح موضوعاً لبحث النظرية النقدية أو تدرك بواسطة العمل الاجتماعى الواعى[20].

ثالثاً: الجدل، والسببية بين العناصر المتفاعلة

بينما تميز الجدل الهيجلى بالطابع المنطقى فيما يتعلق بالتفاعل بين عناصره، فإن الجدل عند ماركس تميز بكونه حركة تاريخية أساساً تعكس تفاعلاً عينياً. ومن ثم فإننا نتفق مع ما يذهب إليه هربرت ماركيوز بأنه إذا كان الجدل الهيجلى يقدم إلينا الشكل المنطقى المجرد للتطور فيما قبل التاريخ، فإننا نجد أن ماركس يقدم لنا الجدل فى حركته الحقيقية العينية.

ولذلك فإن الجدل الماركسي يظل بدوره مقيداً بمرحلة ما قبل التاريخ(٢١).

وإذا كان الجدل يعنى حالة من التفاعل بين عديد من العناصر، فإن هذا التفاعل يتميز بطبيعته المتناقضة أو الصراعية فى اطار وحدة كلية يتأسس وجودها بالنظر إلى المتناقضات التى يضمها. فى اطار ذلك نجد أن الجدل العينى لكارل ماركس اتخذ نقطة بدايته فى النقد الذى وجهه إلى كل من هيجل وفويرباخ، ومن ثم فالفلسفة الماركسية الناشئة تشكل اختلافاً ابستمولوجيا حاسماً مع فلسفة كل من هذين المفكرين وخاصة الأول. فمن الواضح أن ماركس قد أخذ عن هيجل الشكل الصورى للجدل كبناء وكعملية جوهرية وأن اختلف معه فى المضمون الجدلى، فالجدل عند ماركس عملية تقع فى قلب التاريخ، ويعبر عن طبيعة العلاقة والتفاعل بين عديد من العناصر الواقعية.

على خلاف ذلك نجد أن خلاف ماركس مع فويرباخ لم يكن حول المضمون العينى، فقد كان فويرباخ واقعياً، وإنما كان حول عدم استخدام فويرباخ للمدخل الجدلى فى ادراكه لطبيعة التفاعل الواقعى، فهو يؤكد أن مدخل فويرباخ ليس تاريخياً. هذا إلى جانب أنه يرى أن الإنسان سابق على المجتمع. وأنه فشل فى أن يدرك أن الإحساس الدينى هو فى ذاته نتاج اجتماعى، وان الفرد الذى يحلله ينتمى إلى شكل محدد للواقع(٢٢). هذا إلى جانب غياب التفاعل الجدلى عند فويرباخ، حيث يعتبر الأخير الأفكار مجرد إنعكاس للواقع المادى، وهو مع آخرين يتناول الواقع المادى على أنه المحتم للنشاط البشرى، ولم يحاول تحليل التعديل الذى قد تجريه الذات Subject فى العالم الموضوعى، أعنى بواسطة نشاط الإنسان. ثم يذهب ماركس إلى أن فويرباخ كان عاجزاً عن ادراك حقيقة أن النشاط الثورى هو نتاج الأفعال الارادية الواعية للبشر، وبدلاً من ذلك فإننا نجد أن فويرباخ يصور العالم بالنظر إلى أسلوب أحادى التأثير للواقع المادى على الأفكار(٢٣)، وهو ما يرفضه ماركس.

ويتطلب تحديد الادراك الجدلى عند ماركس النظر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، الأول ماهية الجدل، ويتعلق الثانى بملامحه الأساسية ثم مكونات الجدل فى الفهم الماركسى. وفيما يتعلق بماهية الجدل نجد أن لينين يحدد وجهة النظر الماركسية بصدده حينما يؤكد أن المعنى الحقيقى للجدل يتمثل فى دراسة التناقضات الكامنة فى الجوهر الحقيقى للأشياء. إذ يوافق ماركس هيراقليطس Heraclitus فى أن التناقض هو جوهر الأشياء، ومن ثم فهو شامل ومطلق، وتوجد التناقضات كأساس للتغير فى كل العمليات منذ بداية وحتى نهاية تطور الأشياء. وفى مناقشة الحالات الواقعية للتغير الاجتماعى على المستوى الفردى أو الكونى، فإننا نجد أن المنهج الماركسى يتكون من تتبع حركة الاضداد (إنقسام الواحد والمعرفة بأجزائه المتناقضة، ثم المعرفة بوحدة هذه الأضداد(٢٤). فالصراع والتناقض له طبيعته الشاملة والمطلقة، ولكن أشكال الصراع تختلف حسب الإختلافات فى طبيعة التناقضات. إذ تتميز بعض التناقضات بوجود العداء الصريح، بينما البعض الآخر ليس كذلك. وحينما ننظر إلى التطور الواقعى للموضوعات، فإن بعض التناقضات العدائية أصلاً تتغير وتصبح لاعدائية(٢٥). فالجدل إذن يدرس كيف يمكن للأشياء أن تتحد، وكيف تصبح متحدة (كيف تتغير وتنمو) - وتحت أى شروط يحول كل منهما الآخر ليتحد معه - ولماذا ينبغى ألا ينظر العقل البشرى إلى هذه الأضداد كموضوعات things ميتة وصلبة rigid، ولكن كذوات entities حية، وقابلة للتغير والتكيف بحيث نجد أن كل منها تعدل فى الأخرى(٢٦).

ويكشف البحث، فى الملامح الأساسية للمدخل الجدلى عند ماركس عن تميزه بعده ملامح أساسية. أول هذه الملامح الطابع السلبى للواقع كنقطة بدء للمنطق والتفاعل الجدلى عند كارل ماركس وهو القوة الدافعة له. هذه السلبية هى التى أدت فى العالم الاجتماعى إلى ظهور متناقضات المجتمع الطبقى. ومن ثم فقد ظلت هى المحركة لمسار العملية الاجتماعية. وقد انجذبت كل

واقعة وكل حالة منفردة إلى هذه العملية بحيث لم يعد من الممكن الوصول إلى دلالتها إلا عندما ينظر إليها فى اطار هذه الكلية التى تنتهى إليها. (فالحقيقة) عند ماركس وهيجل معاً، لا تكمن إلا فى الكل، أو فى الكلية ذات الطابع السلبى[٢٧]. فبداية الادراك الجدلى هى الإيمان بكلية الموقف أو الواقع، الذى يتضمن عناصر تكتسب معناها من علاقتها بالموقف الذى تسوده علاقات سلبية أساساً.

ويشكل الطابع التاريخى للجدل خاصيته الثانية، وقد شكلت هذه الخاصية خلافاً بين ماركس من ناحية وهيجل وفويرباخ من ناحية أخرى، حيث ادركه هيجل إدراكا فلسفية، بينما ادركه فويرباخ ادراكاً أحادياً. ومن ثم فإن الابستمولوجيا الماركسية تشكل اختلافاً صارماً مع هذه الادراكات. حيث نجد أن ماركس يتخلى عن الفلسفة لصالح الارتباط بمدخل له طابعه الاجتماعى والتاريخى[٢٨]. أما الخلاف الرئيسى بين الجدل الماركسى والهيجلى فيتمثل في أن الجدل الهيجلى عمم الحركة الجدلية بحيث جعل منها حركة لكل الوجود. أى للوجود بما هو كذلك، وبذلك لم يستخلص منها إلا التعبير (المجرد) المنطقى النظرى عن حركة التاريخ. هذا بالإضافة إلى أنه برغم اعتقاد هيجل أنها عامة فإنها لا تميز بالفعل إلا مرحلة بعينها فى التاريخ الإنسانى (ويعنى بها تاريخ انتقاله إلى النضج). ولذلك يميز ماركس بين مرحلة الانتقال إلى النضج، وبين (التاريخ الفعلى) للإنسانية، بحيث يعد ذلك تقييدا لنطاق الجدل[٢٩]. وبذلك نجد أن الطابع التاريخى للجدل عند ماركس يؤكد ارتباطه بشكل تاريخى محدد هو المجتمع الطبقى وإنتفاء المجتمع الطبقى، يعنى انتفاء الجدل وتوقفه عن كونه اطاراً عاماً يتحكم فى تفاعلات الوجود دونما اعتبار إلى نسبية التاريخ على ما يذهب إليه هيجل.

وتتمثل الخاصية الثالثة فى اختلاف الجدل عند ماركس عنه عند هيجل فى أن الجدل عند الأخير يمثل حركة متعالية تتم فى اطار الفكرة الشاملة أو العقل الكونى أو المطلق، بينما هو عند الأول محكوماً بالشروط الواقعية

للمجتمع من حيث استمرارية تفاعله أو نهاية فاعليته بانهيار المجتمع الرأسمالى. فى اطار ذلك يؤكد ماركس أن القوانين الجدلية بطبيعتها قوانين ضرورية، وإن الصور المختلفة للمجتمع الطبقى تزول بالضرورة من جراء متناقضاتها الداخلية. ويقول ماركس أن قوانين الرأسمالية تسير (بضرورة محتومة نحو نتائج لا مفر منها). فالإنتاج الرأسمالى يؤدى إلى نفى ذاته أو سلبها، وذلك بحتمية مماثلة لحتمية القانون الطبيعي(٣٠). بل إننا نجده يرى أن الظروف الواقعية هى التى تمهد لانهيار المجتمع الرأسمالى بقيام الثورة البروليتارية بالنظر إلى مجموعة من الظروف الموضوعية، فهى تقتضى بلوغ مستوى معين من الثقافة المادية والعقلية، وطبقة عاملة منظمة وواعية بذاتها على نطاق عالمي، وصراعاً طبقياً حاداً. غير أن هذه الظروف لا تصبح ظروفاً ثورية إلا إذا استغلت ووجهت بنشاط واع يرمى إلى تحقيق الهدف الاشتراكى، أن الثورة تقتضى نضج قوى متعددة، ولكن أعظم هذه القوى هى القوى الذاتية، أعنى الطبقة الثورية ذاتها. فتحقيق الحرية والعقل يقتضى توافر المعقولية الحرة فى أولئك الذين سيحققونها(٣١).

ذلك يعنى أن الجدل عند ماركس ينطلق من ادراك محدد للواقع الاجتماعى، بحيث يعكس ذلك تصوراً يتضمن عدداً من العناصر المتناقضة، فالجدل ينطلق من سلب الواقع نحو استكماله فى المجتمع الشيوعى. وهو أيضاً يظل متحكماً فى تفاعلاته الأساسية بما فيها التحكم فى حركة الإنسان والتفاعل، وحتى قيام المجتمع الشيوعى حيث انتفاء الجدل وسيطرة الإنسان على تفاعلات التاريخ. وهو محدد بواقع تاريخى فإذا وقعت الثورة البروليتارية فإنها تخلق واقعاً اجتماعياً ينتفى فى اطاره التناقض، ويطغى وجود الذات على الموضوع، وتنتفى حتمية الواقع مادامت الذات تعيد ترتيب عناصره بما يوائم احتياجاتها الأساسية.

يبقى بعد ذلك البعد الثالث فى تصوره الجدلى، وهو الذى يتعلق بالأبعاد الأساسية للتفاعل الجدلى كما رآه ماركس. وتكشف النظرة الأولى لطبيعة الجدل الماركسى عن تصوره لموقف اجتماعى تتناقض فى اطاره عناصر

كثيرة، بل إننا نجد تعقد هذه الحالة المتناقضة حينما تتخذ عناصر العملية الجدلية مواقف متناقضة فى مراحل تاريخية متتابعة، وفى اطار ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة تناقضات أساسية.

أما التناقض الأول فيتمثل فى تناقض الفرد مع المجتمع. إذ يؤكد ماركس أن هناك جدلاً بين الذات (الإنسان فى المجتمع) والموضوع (العالم المادى) حيث يخضع البشر باطراد العالم المادى لاغترابات عديدة. وبالاضافة الى ذلك نجده يؤكد أن الوعى الإنسانى يقع فى اطار التفاعل الجدلى بين الذات والموضوع، حيث يستطيع عن طريقه إيجابياً تشكيل العالم الذى يعيش فيه، وفى ذات الوقت يشكل نفسه(٣٢)، ويطلق انتونى جايدنز على هذا النموذج الجدلى جدل الإنسان مع الطبيعة. فالكائنات البشرية، على خلاف الحيوانات الدنيا، يؤدى افتقادها لجهاز داخلى من الاستجابات الغريزية إلى إجبارها على التفاعل الخلاق وعالمها المحيط، ومن ثم يصبح على البشر أن يحاولوا السيطرة على بيئتهم وليس فقط التكيف معها كمعطاة مفروضة، وعلى ذلك يغير البشر من أنفسهم من خلال تغيير العالم المحيط بهم فى اطار عملية تبادلية مستمرة. فى اطار ذلك يصبح الوعى نتاجاً اجتماعياً، بل إن اللغة تنشأ من خلال التفاعل مع البشر الآخرين. وينتهى جدل الإنسان مع الطبيعة بخلق تكنولوجيا اجتماعية تتمثل فى وسائل الإنتاج الأساسية، الذى يعنى ابتكارها غلبته وسيطرته على عالمه الطبيعى.

أما التناقض الثانى فيدور حول وسائل الإنتاج التى كانت من نتاج التناقض الأول. فمن الواضح أن بناء النظام الرأسمالى يتضمن طبقتين كبيرتين تستندان إلى تناقض، رأس المال أو العمل المأجور، وكلاهما له مصالحه المختلفة. وذلك يعنى وجود صراع طبقى، كامناً أو صريحاً فى بناء المجتمع الرأسمالى. وأن هذا التناقض أو العداء يتم السيطرة عليه مباشرة من خلال السلطة السياسية للدولة كوسيلة أساسية(٣٣). ولا يتوقف ماركس عند ذلك ولكنه يتناول الدولة كنتاج لهذا التناقض، فيؤكد أن الدولة ذاتها تزول حينما ينتفى المجتمع الطبقى ومن ثم التناقض الطبقى(٣٤). بل إننا نجد أن

العمليات النافية لكل طبقة منها هى عمليات متناقضة أساساً تعمل فى اطار سياق اجتماعى واحد، فعملية الافقار تعمل فى ناحية الطبقة البروليتارية حتى توصلها إلى الثورة التى تنفى أوضاعها، وعملية التركز تصبح هى المعمول الحقيقى الذى يعمل على فناء الطبقة الرأسمالية[٣٥].

ويكمن التناقض الثالث فى طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع حيث نجد أن المشروع الماركسى يصر دائماً – فى مرحلة ما قبل التاريخ – على خضوع الفرد للمجتمع من خلال مجموعة من الاغترابات التى يعنى ترسيخها مزيداً من خضوع الإنسان للمجتمع. وبخاصة من خلال عمليات التطبيع الأساسية والأجهزة التى تتولى القيام بها. بيد أنه فى مرحلة ما بعد الثورة يحاول ماركس توضيح هذه العلاقة فى أوضاعها فى ظل المجتمع الشيوعى. إذا نجد أن ماركس غالباً ما أشار إلى الإنسان كمنتج أو كمبدع. وهو التصور الذى يتناقض تماماً مع تصور بارسونز الذى اهتم كثيراً بمشكلة النظام[٣٦]. ويعنى ذلك وجود علاقة متناقضة بين الفرد والمجتمع. إذ يمتد أحدهما على حساب الآخر، ففى المرحلة الأولى يتحقق وجود المجتمع على حساب خضوع الإنسان له، بينما فى المرحلة – ما بعد تحقق المجتمع الشيوعى – الأخيرة نجد سيطرة الإنسان على المجتمع بما يجعله ملائماً لإشباع حاجاته الأساسية.

رابعاً: الحتمية، كتعبير عن فاعلية القوانين الإنسانية:

يكتسب التفسير السببى خاصيته العلمية إذا هو أصبح حتمياً، وهو ما ينبغى أن يكون عليه التفسير الاجتماعى، وذلك يعنى أن الحتمية خاصية منهجية أساساً. وهى تعنى أن يصل الباحث العناصر موضع التحليل كل بالآخر فى نوع من التتابع المعتمد بعضه على البعض. وحينما تطبق الحتمية فى اطار المجتمع والبناء والتفاعل الاجتماعى تعنى أن ما يحدث (لا يمكن إلا أن يحدث). ومن ثم فترتيب الموضوعات لا يمكن أن يتخذ وجهة أخرى، ويعنى ذلك أيضاً ان من طبيعة الموضوعات أن تتجسد تتابعاتها بشكل مادى معين. ويتضح ذلك من تأكيد بندكس على نجاح العلم الاجتماعى الحديث، لكونه قد أوضح ان الإنسان هو مخلوق العادات والدوافع والأدوار الاجتماعية(٣٧). بل ان تتبع التراث النظرى فى علم الاجتماع يكشف عن اتجاه يركز فى مجمله على العلاقة الحتمية بين الفرد والمجتمع. ويعبر بيرجس Berges عن هذا النمط من الحتمية حينما يماثل الإنسان فى المجتمع بدمية المسرح التى تؤدى دوراً قد عين لها. ولقد استمر هذا التصور المتطرف لخضوع الإنسان لحتمية المجتمع، وللإنسان المبالغ فى تطبيعه حتى شكل ذلك رد فعل لدى فريق من علماء الاجتماع فنسبوا للإنسان دوراً فعالاً فى صياغة عالمه(٣٨)، حسبما تذهب التفاعلية الرمزية مثلما يعبر لشتمان كأحد ممثلى هذا الاتجاه.

فما هى طبيعة الحتمية فى اطار النظرية الماركسية؟، الإجابة على ذلك تؤكد أننا كنا نوافق بارسونز على أنه من المنطقى أن تكون الماركسية هى الصورة المثلى للنسق الهيجلى ولكن بمضمون مختلف(٣٩).- وهى القضية التى طالما رددها ماركس – فإن ذلك يعنى أن ثمة عالماً اجتماعياً يسير وفقاً لقوانين محددة تتجه به نحو غاية معينة. وإن كافة مظاهر التفاعل الاجتماعى ما هى إلا تجليات لقوانين أساسية تضبط جوهر الوجود وحركته. ويكشف البحث فى النظرية الماركسية عن عدة أنماط من الحتمية.

وتتسم أولى هذه الحتميات بالطابع التطورى حيث بداية النسق الاجتماعى الكائن كامنة فى النسق السابق عليه، بحيث يشير تتابع الانساق فى المشروع الماركسى إلى تسلسل له طابعه الحتمى. وأياً كانت درجات تكافؤ العلاقة بين هذه الأنساق، أو أهمية الصراع الطبقى كطاقة ديناميه دافعة لهذه العملية الجدلية، فإن العلاقات السببية لا تنقطع. حيث يصبح كل نسق – عن طريق عملية انهياره – الأساس الحتمى الذى يهب الميلاد للنسق الجديد. ومن الطبيعى أن يتضمن هذا التصور بعداً تاريخياً واضحاً يركز على مجموعة شروط الإنتاج ذات الطابع الحتمى والتى يمكن أن تنبثق من كل الموضوعات(٤٠). ويحدد ماركس مجموعة الشروط هذه بعنصرين، الأول يتمثل فى التكنولوجيا الصناعية حيث تطورها له الطابع الأحادى. وتكمن أهميتها الرئيسية فى طبيعة علاقتها بالتنظيم الاجتماعى، ولهذا العنصر طابع الاستمرار فى اطار العملية الجدلية. أما العنصر الثانى فيتمثل فى الصراع الطبقى الذى يمثل – فى حالة ارتباطه بالعنصر الاقتصادى التكنولوجى – نسقاً اقتصادياً محدداً، وهو الذى يشكل فى ذات الوقت عنصر الانقطاع فى اطار العملية الجدلية.وكلاهما يشير إلى العملية الجدلية ذات الطابع الحتمى من حيث علاقات التفاعل، التى تسلم دائماً إلى تولد ما هو جديد عما هو قديم (٤١). إذن فحتمية التفاعل الجدلى هى الحتمية الأساسية فى النسق الماركسى، ويتحدث التوسير Althusser عن ذلك باستخدام مفهوم الحتمية الفائقة Overdetermination ونعنى بها التراكم الناتج عن التناقضات فى الممارسات الاجتماعية، تلك التى تشكل فى تداخلها تشكيلاً اجتماعياً معيناً(٤٢)، وهى قد تعرف بالحتمية التطورية أو الجدلية، أو هى تعنى ادراك التفاعل الاجتماعى – بالنظر إلى المواقف الجزئية أو الكلية التى قد تتفاعل فى اطارها عناصره – ادراكاً تاريخياً يركز على إطراد وجود وفاعلية عناصر معينة لها تحكمها الحتمى فى ترتيبة عناصر الواقع الاجتماعى الأخرى وطبيعة تفاعلاتها، وتعنى بالأساس أيضاً، إن التفاعل الكائن هو تجسيد لنسق كان إمكانا فى قلب التفاعل السابق عليه.

بالإضافة إلى ذلك يتضمن المشروع الماركسى نمطاً آخر من الحتمية يمكن أن نسميه بالحتمية المورفولوجية، وهى تتعلق بطبيعة العناصر المكونة للبناء الاجتماعى ثم طبيعة العلاقات بين هذه العناصر. فى اطار ذلك نجد أن النسق الاجتماعى – من وجهة النظر الماركسية– يضم مجموعتين من الأنساق الفرعية. حيث تحتوى المجموعة الأولى الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المحتمة لتفاعل النسق، أما المجموعة الثانية فهى تلك التى تخضع لحتمية المجموعة الأولى، وينتمى إلى هذه المجموعة الأخيرة كافة مكونات البناء الفوقى، كالوعى والثقافة والقيم الروحية(٤٣).

ويعتبر تأكيد الماركسية على الأساس المادى للمجتمع قلباً للتأكيد الهيجلى على الأساس العقلى للوجود. بيد أن عكس المقولة على هذا النحو لم يتم بشكل مباشر وإنما تأسس عبر فويرباخ الذى أكد أن الطبيعة هى الحقيقة الأولية بينما الفكر هو الحقيقة الثانوية. وان العلاقة الصحيحة بين الفكر والوجود هى أن الوجود موضوع والفكر محمول. فالفكر ينبثق عن الوجود، ولكن الوجود لا ينبثق من الفكر(٤٤). وامتداداً لهذا التراث تؤكد الماركسية على أن الاقتصاد أو بالتحديد عملية الإنتاج هى التى تشكل الأساس الحقيقى الذى يتأسس بالنظر إليه البناء الفوقى والسياسى والتشريعى، ثم أشكال الوعى الاجتماعى المرتبط بها. ومن ثم فليس وعى البشر هو الذى يحدد وجودهم، ولكن على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم. وفى مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الإنتاج المادى فى المجتمع فى صراع مع علاقات الإنتاج، وبتغير الأساس الاقتصادى، فإن البناء الفوقى الشامل بكامله يخضع لتحول أو تغير سريع بدرجة أكثر أو أقل(٤٥). بل أن شرارة التغير عادة ما تضعها الماركسية فى الأسس الاقتصادية للمجتمع، إذ يقال أن مستوى قوى الإنتاج هو الذى يحدد المستوى العام للثقافة والمعرفة والأيديولوجية(٤٦)، ومن ثم فالتغيرات التى تقع فى الأساس الاقتصادى لها الأولوية. ويعتمد ذلك على القوانين العلمية والسببية ذات الطبيعة الحتمية.

فالتغيرات الاقتصادية هي الأولى من حيث الزمن والأهمية، وهي التي تتبعها عادة التغيرات في البناء الفوقي. وللتغيرات في البناء الفوقي صلة بالأفكار كالدين والقانون والفكر والنظرية، فتغيرها يعتبر مجرد إنعكاسات للتغيرات في الأساس المادي. فالنظام الاقتصادي حاسم فيما يتعلق بطبيعة ودرجة التغير في أفكارنا(٤٧).

بيد أن القول بذلك يطرح التأكيد على نوع من الحتمية الاقتصادية ذات الطابع الأحادي، الذي نعتقد أن التنظير السوسيولوجي قد تجاوزه. بالإضافة إلى أن القول بذلك يعني اختزالاً للنظرية الماركسية باعتبار أن علم الاقتصاد هو العلم الوحيد الذي تناوله كارل ماركس بدقة على ما يذهب أصحاب هذا الاتجاه، وعلى رأسهم جون أونيل O'Neill مثلاً(٤٨).

وجهة النظر الحقيقية في هذا الصدد تؤكد أنه قد حدث تركيز فعلي من قبل كارل ماركس على النسق الاقتصادي كأساس مادي للمجتمع غير أن هذا التأكيد له مبرراته الكثيرة أولها أن الثورة الصناعية أبرزت فاعلية الجوانب الاقتصادية، ومن ثم فإن التطرف في التأكيد عليها يتضح من خلال رفض ماركس – في حواره مع سميث Smith– تساوي أو تعادل مجالات الإنتاج المادي والروحي، بل نجده يصر على أن الإنتاج المادي هو الذي يحدد طبيعة الإنتاج الروحي(٤٩). ولا يخفف من إيمان ماركس وانجلز بالحتمية الاقتصادية ما يذهب إليه الأخير بأنهما تطرفا في التأكيد على الجانب الاقتصادي في مواجهة اهماله من قبل مناوئيهم، ومن ثم فلم يكن لديهما الوقت لابراز فاعلية العوامل الأخرى في عملية التفاعل، بل أنه لمما يدهش أن ماركس نفسه أكد على إمكانية ألا يكون البناء الفوقي مجرد إنعكاس مباشر للبناء الاقتصادي. فالمسألة ليست بسيطة على هذا النحو، ففرنسا كانت في القرن الثامن عشر متقدمة اقتصادياً عن بلاد الأغريق، إلا أنها ظلت عاجزة عن إنتاج ثقافي يناظر الألياذة. بل أننا نجد أن انجلز يؤكد في سنوات لاحقة أن البلاد المتخلفة اقتصادياً مازالت تلعب دور القيادة في الفلسفة(٥٠).

فى اطار ذلك يؤكد الفكر النظرى على إمكانية أن يكتسب البناء الفوقى نوعاً من الاستقلال لثلاثة عوامل أساسية:

١- أن التراث الثقافى قد ينبثق مرتبطاً بشروط تاريخية محددة، إلا أنه لا يموت بتغير هذه الشروط التاريخية، فاكتساب القيم الثقافية والتخلى عنها يتم وفقاً لعمليات اجتماعية بطيئة، ومن ثم نجدها فى أحيان كثيرة ليست إنعكاساً مباشراً للشروط المادية القائمة.

٢- أنه قد يتأسس نوع من الاستقلال للبناء الفوقى كالثقافة مثلاً، وذلك نتيجة لانتشار منتجات الوعى البشرى مكانياً، يرتبط بذلك إمكان اكتسابها لوظائف جديدة، وفى ذلك بالطبع الغاء لتبعيتها لشروط مادية محددة زمانياً ومكانياً، واكتسابها لنوع من الاستقلالية الخاصة بها.

٣- أن البناءات الفوقية، أو على الأقل بعض عناصرها الأساسية تصبح عادة إرثاً مشتركاً لتشكيلات ثقافية عديدة، وذلك لكونها تشبع حاجات أساسية لدى الكائنات البشرية، بغض النظر عن طبيعة الشروط المادية التى يعيشون فى ظلها(٥١).

ولعل أفضل صياغة للموقف الماركسى فى جوهره الحقيقى من مسألة الجوانب المادية والثقافية للنسق، ومدى ارتباط الثانية بالأولى بنوع من الحتمية فى تلك الصياغة التى قدمها التوسير Althusser، إذ يفترض تصوراً جديداً للعلاقة بين البناء التحتى والبناء الفوقى، يرتكز على مبدأين أساسيين:

١- الاستقلال النسبى للبناءات الفوقية وتأثيرها أو نتائجها المحددة.

٢- أن التأثير الحتمى فى النهاية يكون عادة لأسلوب الإنتاج الاقتصادى(٥٢).

ويعنى ذلك أنه وإن كانت البناءات الفوقية تنشأ كإنعكاس للشروط المادية القائمة، إلا أن قدرتها على الاستمرار بدرجة أكثر من الشروط المادية تصبح مؤكدة، باعتبار قابلية الأخيرة للتغير السريع. هذا بالإضافة إلى احتمالية

تغطية البناءات الفوقية لأكثر من وجود مادى أو بناء تحتى، ذلك يؤكد لها نوعاً من الدوام والاستقلالية الخاصة بحيث لا تصبح فى سياق زمانى ومكانى محدد مجرد إنعكاس ميكانيكى مباشر للشروط المادية القائمة.

أما النمط الثالث الذى قد نجده للحتمية فى اطار المشروع الماركسى فيتعلق بعلاقة الفرد بالمجتمع، ونقصد الإنسان فى مواجهة النسق. إذ يذهب المنطق الأساسى للماركسية إلى التأكيد على أن الإنسان فى وجوده الأساسى – غير المغترب – يولد متعدد الملكات، غير أنه فى الاطار الرأسمالى يعانى من الاختزال الكامل لكليته. ومن ثم فقد كان من أحد المقاصد الأساسية لكارل ماركس أن يوضح كيف تقهر البناءات المجتمعية المتباينة – وخاصة الأنساق الرأسمالية – البشر وتفرض عليهم أن يتصرفوا بأسلوب مختلف عن الآخر أن لم يتناقض معه(٥٣). كذا تفرض عليهم أن يتصرفوا بما يخالف طبيعتهم الأساسية. ومن ثم فإذا كان الإنسان – بورجوازياً كان أم بروليتاريا – فى البداية له وجوده الكلى، فإن مهمة النسق الرأسمالى نحوه هى أن يحوله إلى وحدة جزئية تابعة، له عليها وطأة وتأثير حتمى. ويتحقق ذلك بعمليتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالطبيعة البشرية والثانية تتعلق بالعملية التاريخية المعبرة عن التفاعل بين الإنسان والنسق.

١- وفيما يتعلق بالطبيعة البشرية يؤكد ماركس احتواءها على طبيعتين، الأول جوهرية وهى ذات طابع تعاونى، والثانية ذات طابع صراعى أساساً. ويؤكد ماركس أن الأولى سادت التاريخ حتى تشكل النسق الرأسمالى. أما الطبيعة الصراعية فهى مفروضة عليه من خلال طابع العلاقات القائمة بين البشر فى ظل النسق الذى يتضمن مجموعة من الطبقات المنقسمة على نفسها. ويؤكد ماركس أن بناء المجتمع يؤدى دوره فى قهره الطبيعة التعاونية للبشر، ومن ثم فرغم أن ماركس منح الطبيعة التعاونية للإنسان فاعلية أساسية، غير أنه لم ير البناء الاجتماعى الرأسمالى مرناً ومفتوحاً أمام الاختيار الحر للبشر. وإلا رجعوا إلى

طبيعتهم الأساسية، ومن ثم ينعدم المبرر المنطقى لتفسير أسباب الصراعات الكائنة بين البشر، والمظالم التى يرتكبها الإنسان ضد رفاقه الآخرين(٥٤). فى اطار ذلك يختزل البناء الرأسمالى الإنسان إلى طبيعة ذات خاصية صراعية أساساً، ومن ثم يصبح الإنسان فى مواجهة الآخر محتماً ومرسوماً من قبل المجتمع.

٢- وتشير العملية الثانية إلى طبيعة التفاعل بين الإنسان والنسق، هذا التفاعل الذى يهدف إلى إخضاع الأول للأخير عن طريق العمل على اختزال الإنسان من كلية لها ضبطيتها وسيطرتها على الواقع الاجتماعى واستقلالها عنه إلى جزئية فى اطار تشكيلة اجتماعية تسمو عليه(٥٥). ويتم ذلك من خلال عمليتين فرعيتين، الأولى عملية الاستخراج حيث يتحول السلوك البشرى من خلال هذه العملية إلى أيديولوجيات ونظم اجتماعية، ومنتجات مادية تصبح أساساً لقيام العملية الثانية وهى الغربة estrangement حيث يعامل الإنسان فى اطارها كوسيلة وليس كغاية لهذه المنتجات المادية والثقافية(٥٦).

ويعتبر الاغتراب ناتج هاتين العمليتين الفرعيتين، حيث يصبح نتاج علم الإنسان موضوعاً له وجوده الخاص، الخارج عنه، والذى يستحيل إلى قوة مضادة له مستغلة إياه. وتصبح الحياة التى منحها الإنسان للموضوع هى الأساس الذى يختزله ويدعم اغترابه(٥٧). وبذلك فإن علاقة الإنسان بالآخرين هى التى تشكل سلوكه. وفى هذا الاطار لا يصبح الإنسان حراً فى اختيار الدخول فى هذه العلاقات. لأن ذلك لم يعد نتاجاً لتلقائية الإنسان بقدر ما هو نتاج لحتمية النسق. ففى عملية الإنتاج الاجتماعى الذى يتحمل عبئها البشر نجدهم يدخلون فى علاقات اجتماعية مستقلة عن ارادتهم، هذه العلاقات تشكل فى مجموعها البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى(٥٨).

وبناء على ذلك يذهب ماركس إلى أن المركز الاجتماعى الذى يشغله الشخص فى بناء العلاقات المتبادلة، هو الذى يحدد علاقاته بالبشر الآخرين،

وبخاصة نحو وسائل الإنتاج. وبالتالى علاقاته وأفكاره فيما يتعلق بالحياة الدينية والسياسية والشرعية. ونتيجة لذلك، فإنه ارتكاز على الأشكال المتباينة للثروة، وعلى ظروف الوجود الاجتماعى يتأسس بناء فوقياً شاملاً يتضمن أشكالاً محددة ومتميزة من العواطف والتصورات، وأساليب للفكر والنظرة إلى الحياة. ويستوعب الإنسان ذلك كله من خلال التراث والتنشئة، ومن ثم تتحدد واقعيته وطبيعة نشاطه، وبذلك فإن الطبيعة التى يتواجد فيها الفرد هى التى تتولى خلقه وتشكيله بالنظر إلى مرتكزاتها المادية(٥٩).

فى اطار ذلك يؤكد هربرت ماركيوز أن المجتمع يزود الأفراد بشروط يعيشون ويفكرون فى ظلها، ومن ثم فليس بإمكانهم تجاوزها. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد أن جهاز الإنتاج يميل لأن يكون سلطوياً إلى المدى الذى لا يحدد فيه المهن والمهارات والقيم فقط تلك التى يحتاجها المجتمع، ولكنه يحدد أيضاً الحاجات والطموحات الفردية. ومن ثم يتجه النسق الرأسمالى إلى تأسيس مستويات وأشكال جديدة فعالة ومرضية من الضبط والقهر الاجتماعى(٦٠). فى اطار ذلك يؤكد كارل ماركس أن هدف البروليتاريا وفعلها التاريخى محدد لها سلفاً، وبوضوح لا رجعة فيه، بواسطة مواقف حياتها من ناحية، ومن ناحية أخرى بواسطة التنظيم الاجتماعى الكامل للمجتمع الحديث، ويحدث نفس الأمر بالنسبة للطبقات الأخرى، وخاصة طبقة البرجوازية(٦١). خلاصة القول يؤكدها بارى سمارت حينما يزعم أن الأفراد فى النسق الرأسمالى – وفقاً للقراءة الماركسية – ليسوا أحراراً فى إنجاز نشاطهم وإنما أفعالهم هذه محكومة بطبيعة الأعمال والسياقات السابقة عليها أو المعايشة لها. بذلك يصبح السلوك أو النشاط محتماً بمجموعة الحقائق السابقة عليها(٦٢). من هنا فإذا كان النشاط فى النسق الماركسى يتجه نحو غاية نسقية أساساً، فإن عملية إنجاز هذه الغاية مفروضاً عليها أن تسير وفقاً لغايات محددة.

ولكى تترسخ العلاقة الحتمية بين النسق الرأسمالى كاطار كلى، والإنسان

فى اطار النسق - بروليتاريا كان أم برجوازياً - فإن النسق يطرح عديداً من الميكانيزمات التى يفيد أداؤها فى تشكيل هذه العلاقة وترسيخها. وتمثل التنشئة الاجتماعية أول هذه الميكانيزمات، وبرغم أن الماركسية لم تتعرض صراحة لذلك، إلا أن هربرت ماركيوز مستنداً إلى أفكار فرويد حاول أن يكمل هذا الجانب فى النسق الماركسى عن طريق تطوير فرضيات النسق الماركسى إلى امتداداتها الطبيعية. إذ يرى أن العائلة - كوحدة داخل الطبقة - هى الوسيلة الأساسية للتنشئة، ومن ثم فهى تشجع الالتقاء بين نشاط الإنسان وحاجات النسق. وهى تؤسس الضمير الفردى عن طريق غرس معاييرها فى الأنا والأنا الأعلى، وبذلك فهى تساعد على قهر الدوافع الأساسية لدى الإنسان وتحويلها للعمل وفقاً للحاجات النسقية(٦٣)، فى جانبها الطبقى. على هذا النحو يصبح الفرد مشدوداً بمتطلبا النسق الخارجية التى استوعبها من خلال الأسرة وبذلك تصبح مهمة الإنسان صعبة فى الخروج على احتياجات النسق الرأسمالى لأنه مشدود إلى النسق ومتطلباته من داخل الإنسان ومن خارجه أيضاً.

ويشكل تقسيم العمل الميكانيزم الثانى لابراز الحتمية النسقية وتأثيرها على الإنسان. يتضح ذلك من توزيع الأفراد على أدوارهم بالنظر إلى مواقعهم الطبقية، بحيث تصبح مجالاتهم هذه مفروضة عليهم لا يستطيعون الخروج عنها(٦٤). ويفرض الموقع الطبقى على الإنسان اتيان أفعال قد لاتتصل بحاجاته الأساسية، فمصدرها النسق أساساً. فمفروض على المستخدم الرأسمالى أن يتصرف كما يتطلب النسق الرأسمالى وإلا عرض نفسه للفناء فى اطار عملية الصراع التنافسية(٦٥). فكل إنسان فى النسق الرأسمالى مغترب عن ذاته وطبيعته، يتضح ذلك من طبيعة العلاقات التى تربط بينه وبين الآخرين فى النسق(٦٦).

ولا يكتفى النسق الرأسمالى بتوزيع الأفراد على أدوار من خلال طبقاتهم، ولكنه يفرض أن تكون أفعالهم محتمة على النحو الذى يريده،

وذلك من خلال عملية الأحكام الإشرافى ذات الطابع السبرنطيقى، عن طريق تطوير تنظيم للقيادة والسلطة يتصف بالمركزية، تكون مسئوليته الأساسية صياغة التآزر بين نشاطات البشر(٦٧)، بما يدعم تحقيق النسق لأهدافه.

وتعتبر المنافسة هى الميكانيزم الثالث المؤكد على حتمية النسق الرأسمالى، فما دام الإنسان يتصرف بوعى داخل مواقف معينة له، فإن معيار الوعى من شأنه أن ييسر أفعالاً ويعوق أخرى. بذلك يفرض التنظيم الاقتصادى تأكيداً على فاعلية المنافسة كعملية كائنة فى المواقف الاجتماعية تشكل ضابطاً بين عناصره الأساسية. وهو ما يعنى أن النسق الرأسمالى يشكل نسقاً قهرياً(٦٨)، فالمنافسة هى التى تدفع أصحاب المصالح الرأسمالية للحصول على فائض قيمة أكبر من أجل مضاعفة رأس المال، وهو ما يعنى خضوع العامل لظروف قهرية أكثر، غير أن الرأسمالى مفروض عليه فى اطار المنافسة أن يدخل فى نفس الوقت فى صراع مع نظيره الرأسمالى ينتهى بأن يقضى أحدهما على الآخر من خلال عملية التركيز الرأسمالى.

يبقى بعد ذلك النمط الرابع والأخير لحتمية النسق الرأسمالى وتحتيمه لمناشط الإنسان فى اطاره من خلال مجموعة من العمليات الرئيسية. إذ نجد أن النسق الرأسمالى يتضمن عدداً من العمليات منذ بداية تأسيسه وحتى إنهياره. ومن الواضح أن هذه العمليات ترتبط فيما بين بعضها البعض بعلاقات حتمية ذات طابع سببى، هذا بالإضافة إلى تحكمها فى تفاعل النسق، إلى جانب كونها تعبر عن طبيعة التفاعل الذى له وطأته أما على الإنسان فى المجتمع الرأسمالى، أو على علاقة الإنسان بالنسق أو على علاقته بالإنسان الآخر. وتعبر هذه العمليات عن حتمية وفاعلية قانون فائض القيمة، ثم عن حتمية التركز الرأسمالى، وحتمية الأفقار البروليتارى، ثم حتمية الاغتراب، وبالمثل حتمية الثورة البروليتارية وإنهيار المجتمع

الرأسمالى وتحقق المجتمع الشيوعى، وسوف نعرض لكل من هذه العمليات أثناء عرضنا للواقع العينى لعناصر التفاعل من وجهة نظر النظرية الماركسية.

خامساً: تموضع الذات وآلياته الأساسية

تعتبر المواجهة بين الذات والموضوع قضية تتصل جوهرياً بالبناء المنهجى للنظرية الماركسية – هذا بالإضافة إلى دلالتها العينية – وذلك من حيث إمكان اعتبارها أحد أبعاد الحوار الجدلى، إلى جانب أن العلاقة بين الذات والموضوع تعتبر مدخلاً حقيقياً لفهم طبيعة تفاعل الإنسان مع موقفه أو سياقه فى مختلف المراحل المتتابعة لتنامى المشروع الماركسى فيما يتعلق بالمجتمع الرأسمالى.

وينطلق فهم كارل لعلاقة الذات بالموضوع من خلال ادراكه لأنطولوجية الإنسان من حيث كونه منتجاً وخالقاً. إذ نجده غالباً ما كان يؤكد على الإنسان ككائن صانع، بحيث شكلت هذه القضية الخلفية الأساسية لنظريته فى التاريخ، ومختلف التحليلات المحددة التى قدمها للتشكيلات الطبقية والصراع الطبقى(٦٩). والحق أن تصور كارل ماركس للإنسان كخالق لذاته. يدين فيه بالكثير بمعنى ما لهيجل، بل أن ذلك يعبر عنه كارل ماركس صراحة حينما يذهب إلى أن كل ما يمكن أن نسميه بتاريخ العالم ليس إلا من خلق الإنسان والعمل الإنسانى(٧٠).

وعلى هذا النحو يمكن ارجاع نشأة المجتمع وفقاً لوجهة نظر كارل ماركس إلى التفاعل المنتج بين البشر والطبيعة. إذ يبدأ البشر فى تمييز أنفسهم عن الحيوانات بمجرد أن يبدأوا فى إنتاج وسائل اعاشتهم(٧١). فإنتاج واعادة انتاج الحياة يعتبر من ناحية ضرورة تفرضها الحاجات البيولوجية للبشر ككائنات عضوية، وما هو أكثر أهمية فإن ذلك يعتبر مصدراً لابتكار حاجات وطاقات جديدة. إذن فالنشاط المنتج يعتبر أساساً للمجتمع بالمعنى التاريخى والتحليلى. إذ يعتبر الإنتاج هو الفعل التاريخى الأول. وإنتاج الحياة

المادية هو شرط أساسي للتاريخ بكامله، والذى ينبغى أن ينجز على الدوام حتى نستطيع أن نحافظ على بقاء الحياة البشرية. فكل إنسان عن طريق أفعاله اليومية، ينتج ويعيد إنتاج المجتمع فى كل لحظة، ذلك هو مصدر ما هو مستقر فى التنظيم الاجتماعى، وأيضاً أصل التعديلات التى لا حصر لها(٧٢).

يعنى ذلك أن الموقف الاجتماعى فى أساسه يتضمن الإنسان الذى يتحرك من خلال ذاته لإنتاج المجتمع وتعديل الطبيعة بهدف أساسى هو إشباع الحاجات الأساسية للإنسان التى كانت وستظل القوة الحقيقية التى تشكل خلفية علاقة الإنسان بالمجتمع. ومعنى ذلك فى مجمله أن الإنسان فى المرحلة الأولى من علاقته بالمجتمع – بالمعنى التحليلى – كان يحاول أن يخلق بعض موضوعات الموقف بما يحقق ذاته. غير أنه وقت بعض الإنحرافات التى دفعت إلى تحول الذات أو على الأقل جانباً كبيراً من بنائها إلى موضوع ضمن الموضوعات الأخرى فى الموقف. ويرى كارل ماركس أن هذه الحالة الانتقالية أو العملية اتخذت شكل افتقاد الذات لنفسها أو لبعض جوانبها، ومن ثم عبوديتها للموضوع. حيث أصبح الفاعل عبداً للموضوع الخارجى(٧٣). وأصبح اغتراب العامل الاقتصادى الرأسمالى يستند إلى الفصل بين قوة العمل المنتج التى أصبحت هائلة مع اتساع الرأسمالية، ثم افتقاد السيطرة التى كان العامل قادراً على ممارستها على الموضوعات التى ينتجها. بذلك أصبح إنتاج العامل غريباً عليه، بل ويقف على تناقض معه كقوة مستقلة. فالحياة التى منحها العامل للموضوع تقف فى مواجهته كقوة معادية وغريبة(٧٤). وحينئذ أصبح التموضع objectification، الذى كان طبيعة ضرورية لكل نتاج العمل، متحداً مع الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى. حيث نتاج العمل خارجى external عن العامل ليس بالمعنى الانطولوجى فقط، ولكن بالمعنى الشامل أيضاً، فما كان مضمناً فى ناتج عمله لم يعد ملكاً له(٧٥). بذلك فإنه إذا كانت عملية التفاعل التاريخية قد

اتخذت طابع تبعية الموضوع للذات فى المرحلة الأولى من علاقة الإنسان بالمجتمع، فإنها بالنظر إلى تتابع مراحل هذه العلاقة – بالمعنى التحليلى – تطرح عكساً لهذه العلاقة، حيث تصبح الذات – أى الإنسان – تابعة للموضوع الذى تولت خلقه وتأسيسه. بيد أن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الاطار يتعلق بطبيعة الآليات التى دفعت إلى هذا التحول التاريخى فى طبيعة هذه العلاقة، وتكشف قراءة المشروع الماركسي بحثاً عن إجابة لهذا السؤال عن وجود ثلاثة ميكانيزمات أساسية.

أما الميكانيزم الأول فيتمثل فى أنه إذا كان الإنسان قد بدأ متعاوناً، فإنه حينما بدأ البشر فى التحول عن هذه الطبيعة التعاونية – حيث مجموعة من البشر فى حالة من التعاون لاستغلال الطبيعة بما يشبع حاجاتهم الأساسية – إلى الطبيعة الصراعية – حيث مجموعة من البشر فى اطار موقف اجتماعى تتناقض مصالح كل منهما مع الآخر(٧٦) . ومن ثم الصراع بين كل منهما والآخر لهدف إخضاعه واختزاله – فإننا نجد أن قدراً كبيراً من شخصية أو ذات البرجوازى تتموضع، أى تتحول إلى موضوع فى الموقف. وهو ما يعنى اغترابه عن ذاته، فالرأسمالى أو الصناعى ينبغى أن يعمل بجد، وأن يكون دؤوباً، واقتصادياً، وغير محب للمتعة. بحيث تصبح المتعة بالنسبة له مسألة ثانوية، حيث تخضع المتعة لرأس المال، ويخضع الإنسان المحب للمتعة إلى الإنسان المهتم بتراكم رأس المال، بينما كان عكس هذه الحال هو السائد فى المجتمع الاقطاعى(٧٧) . هذا بالإضافة إلى أن العامل البروليتارى يخضع لعملية الاختزال أيضاً، وذلك عن طريق فرض عديد من الاغترابات عليه. وبذلك تنشأ عملية اختزال متبادلة أطرافها العامل والرأسمالى على السواء، بهدف تأسيس. التراكم الرأسمالى كموضوع ينمو فى اطار النظام الاجتماعى على حساب اختزال الذوات. بحيث تتم هذه العملية عن طريق إخضاع العناصر الذاتية لقوانين موضوعية حاكمة للنظام الرأسمالى تتفاعل معها كعناصر أو كموضوعات فى الموقف الاجتماعى.

وتمثل فائض القيمة الآلية الثانية التى تعمل على موضعه الذات – أى جعلها موضوعاً ضمن الموضوعات – فى اطار النظام الاجتماعى الاقتصادى. إذ تعامل قوة العمل – وهى الخاصة بالبروليتاريا التى تشكل غالبية المجتمع – كنوع خاص من السلع ، فإلى جانب أن لها قيمة إنتفاعية، فهى أيضاً مصدر لقيمة أكثر، أو قيمة فائضة. فقيمة قوة العمل المباعة للرأسمالى يحل محلها جزء من الوقت الذى يشتغل فيه العامل فعلاً، أما بقية الوقت فلا يدفع عنه أجر. ويوجز ماركس ذلك بقوله، إن إنتاج السلعة، أى قوة العمل، يقتضى جزءاً من يوم عمل، على حين أن العامل يشتغل بالفعل يوماً كاملاً. فالقيمة التى يدفعها الرأسمالى جزء من القيمة المقابلة لقوة العمل المستخدمة، على حين أن الجزء الآخر من هذه القوة يعود على الرأسمالى دون أن يدفع عنه شيئاً(٧٨) . ويعنى ذلك أن فائض القيمة وهو المدخل الوحيد لصياغة تراكم رأس المال فى اطار الموقف الانتاجى يعمل على إشاعة تموضع كل ذوات الموقف الإنتاجى – البرجوازى والبروليتارى – أى اختزالها وإخضاعها للقوانين الحتمية التى تحكم تفاعل النسق الرأسمالى.

ويعتبر تقسيم العمل الميكانيزم أو الآلية الثالثة التى تتولى تموضع الذات فى اطار النظام الاجتماعى من وجهة نظر النظرية الماركسية. إذا أعلن ماركس أن تقسيم العمل الاجتماعى لا يتم على أساس عمل حساب لمواهب الأفراد ومصلحة الكل، بل يحدث وفقاً لقوانين الإنتاج الرأسمالى للسلع فحسب. وبمقتضى هذه القوانين يبدو أن ناتج العمل – وهو السلعة – يتحكم فى طبيعة النشاط الإنسانى وغايته، وبعبارة أخرى فإن المواد التى ينبغى أن تخدم الحياة تصبح مسيطرة على مضمونها وهدفها، ويصبح وعى الإنسان ضحية لعلاقات الإنتاج المادى تماماً (٧٩) . ذلك أن تقسيم العمل على هذا النحو يشيع نوعاً من اغتراب الإنسان عن ذاته من خلال التخصص مثلاً وتحوله إلى عنصر موضوعى فى اطار العملية الإنتاجية الرأسمالية، بحيث يصدق ذلك على البرجوازى والبروليتارى على السواء.

يبقى بعد ذلك أن نوضح المظاهر الأساسية التى تتموضع فى اطارها الذات، أى تخلق ميلاً نحو الغائها لحساب العالم الموضوعى.

أول مظاهر هذا التموضع يتمثل فى وقوع عملية الاغتراب، التى لها ارتباطاتها بشكل ما بتقسيم العمل المميز لكل أشكال العمل الطبقى. حيث يصبح لكل إنسان مجال خاص به، يتحدد بنشاط يفرض عليه ولا يستطيع أن يتهرب منه. فى هذا الاطار يمتد اغتراب العمل إلى اغتراب الإنسان عن الإنسان، حيث يعزل الأفراد بعضهم عن بعض، ويوضع بعضهم ضد البعض. ويكمن أساس ارتباطهم فى السلع التى يتبادلونها، وليس فى أشخاصهم، فاغتراب الإنسان عن ذاته هو فى ذات الوقت اغتراب عن اقرانه من البشر(٨٠).

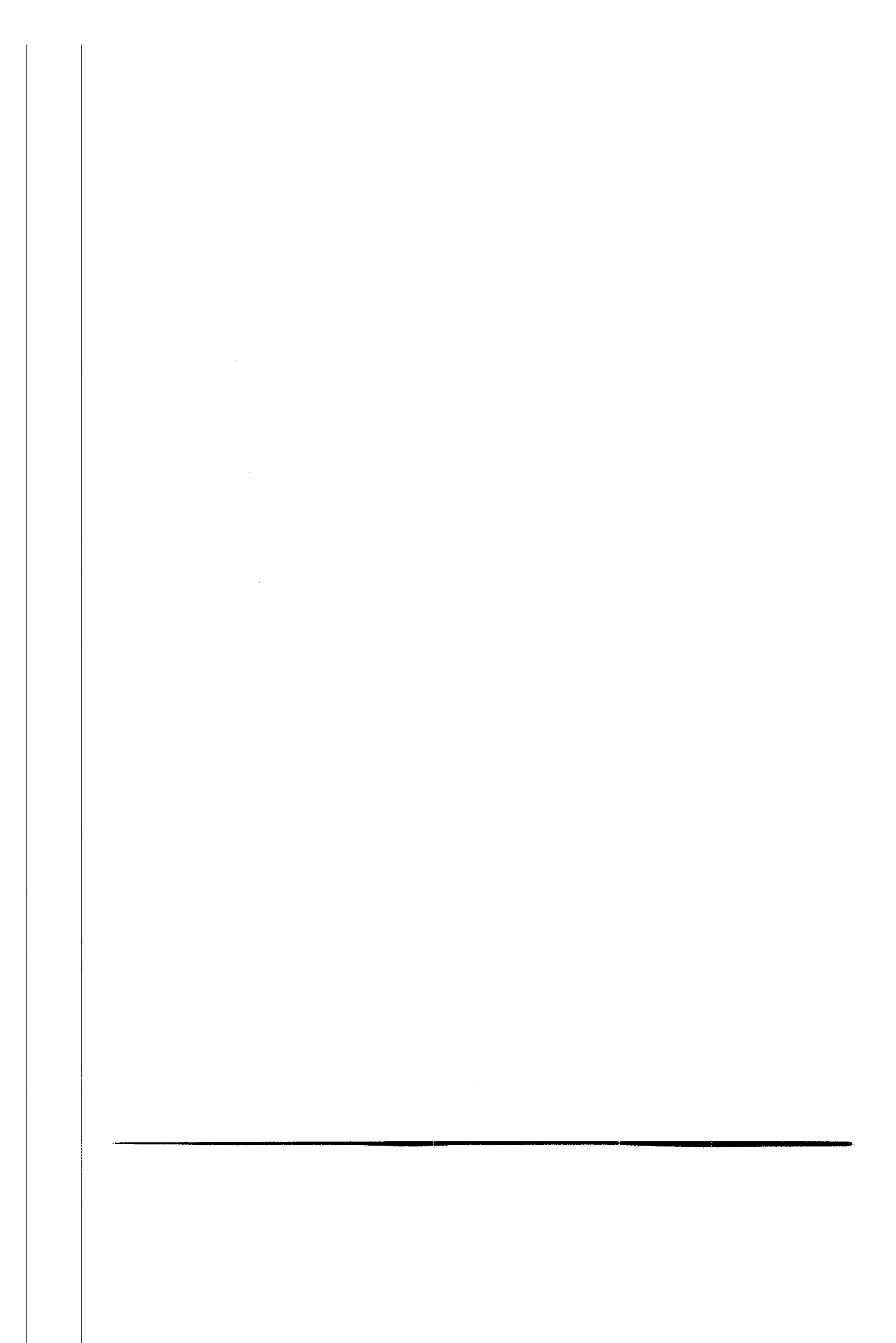
ويتمثل المظهر الثانى لعملية التموضع هذه فى بروز عملية التشيؤ التى يحيل فى اطارها المجتمع الرأسمالى كل العلاقات الشخصية بين الناس إلى علاقات موضوعية بين الأشياء، حيث يربط النظام الرأسمالى الناس معاً من خلال السلع التى يتبادلونها، فقيمة السلع التى ينتجها الأفراد هى التى تحدد مركزهم الاجتماعى. ولا يشارك الأفراد فى العملية الاجتماعية إلا بوصفهم ملاكاً للسلع فحسب، كما أن العلاقات المتبادلة بينهم لا تعدو أن تكون علاقات بين سلعهم، فالإنتاج الرأسمالى للسلع يؤدى إلى نتيجة مذهلة، هى أنه يحول العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى (صفات... للأشياء أو السلع) ذاتها، بل أنه يحول علاقات الإنتاج المتبادلة ذاتها، على نحو أصرح، إلى شئ (المال). وتظهر هذه النتيجة المذهلة من الشكل الخاص للعمل فى إنتاج السلع، بما ينطوى عليه من إنفصال للأفراد الذين يعمل كل منهم مستقلاً عن الآخر، والذين لا يشبعون حاجاتهم إلا من خلال السوق(٨١). ومن ثم تصبح العلاقات بين البشر ليست علاقات اجتماعية ذات طابع إنسانى بقدر ما هى

مجموع من العلاقات الموضوعية، وبذلك يختفى أصلها، والآليات التى تعمل على حفظها وإمكان تغييرها. وهو قبل ذلك كله يخفى جوهرها ومضمونها الإنسانى. وبذلك لا يكون هناك ظلم ولا اضطهاد فى العلاقة بين رأس المال والعمل به تكون هناك علاقة موضوعية خالصة(٨٢).

أما المظهر الثالث للتموضع فيتمثل فى غياب الوعى أو زيفه، ويتضح ذلك بالنظر إلى أبعاد متعددة، أولها إتجاه الطبقة المسيطرة إلى تطوير أيديولوجية تشرع سيطرتها. فالطبقة التى تسيطر على وسائل الإنتاج المادى، هى التى تسيطر فى ذات الوقت على وسائل الإنتاج العقلى، أعنى أن أفكار هؤلاء الذين يفتقدون السيطرة على وسائل الإنتاج تخضع لهم(٨٣). وهو ما يعنى أن الطبقة المسيطرة تطور الوسائل الفكرية التى تخضع بها الطبقات الأخرى وتيسر استغلالها، وهو ما يجعلهم مغتربين عن طبيعتهم التعاونية السابقة، نظراً لتحولهم إلى مجرد عناصر فى اطار تفاعل التناقض الجدلى. هذا بالإضافة إلى أن البروليتاريا وخضوعها لمثل هذا الاستغلال لا تكون واعية بمصالحها بل إنها قد ترتد إلى مستوى حيوانى تخضع فى اطاره لاختزالات واغترابات متعددة، ومع ذلك تظل غير واعية بمصالحها، مما يؤجل إمكان تحركها لتغيير الظروف التى تقف فى مواجهة مصالحها الحقيقية. أعنى أنها حتى هذه المرحلة تتعامل مع النظام الاجتماعى من خلال كونها عنصراً موضوعياً فى اطاره. لها وظيفة محددة وليس من حيث كونها ذاتاً لها حاجاتها التى ينبغى على هذا النظام بعناصره الكائنة فى اطاره أن يقدم إشباعاً لها.

معنى ذلك أن المشروع الماركسى يعنى فى جانب منه حواراً بين الذات والموضوع على الطريقة الجدلية، تتأسس فى اطاره اختزالات أساسية، تكون لها وطأتها على موضعة ذات الأغلبية البروليتارية، حيث معاملتها كعنصر لابد أن يؤدى فعلاً أو عملا له فائض يساعد على التراكم الرأسمالى، الذى يشكل بصورة أو بأخرى موضوعاً ناتجاً عن عمل الإنسان ويحاول أن يقضى

على داته. فى اطار ذلك يتحول الإنسان إلى مجرد موضوع أو شئ فى النسق الاجتماعى، أو يرتد إلى المستوى الحيوانى، حيث إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الغريزى فقط. ويظل الإنسان - فى اطار النسق الرأسمالى - يخضع لاغترابات متعددة تساعد على تموضعه حتى قيام الثورة البروليتارية وتأسس المجتمع الشيوعى واستعادة الذات لوعيها وقدرتها على السيطرة على الموضوع فى اطار النسق الاجتماعى.



مراجع الفصل الثاني

(١) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ص ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٠٨.

(٣) نفس المرجع : ص ٢٠.

(٤) نفس المرجع : ص ٢٠٩.

(٥) نفس المرجع: ص ٢١٠.

6- Marx & Engles : The German Ideology. pp. 38-39.

(٧) هربرت ماركليز : مرجع سابق ص ٣١٠.

(٨) زكريا إبراهيم: هيجل والثالية المطلقة. ص ١٢٦.

(٩) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ٨٩.

(١٠) نفس المرجع: ص ١٢٦.

11- Mac-Kenze, N: A Guide to Social Sciences, ed, Weidefeld and Nicolson. 1968. p, 20.

(١٢) زكريا إبراهيم: مرجع سابق: ص ص ١٦٦-١٦٧.

(١٣) هربرت ماركيوز: مرجع سابق: ص ٢٦٨.

14- Marx & Engels: The German Ideology. p, 21.

(١٥) هربرت ماركيوز: مرجع سابق ص ٢٨٢.

(١٦) نفس المرجع: ص ٢٨١.

(١٧) نفس المرجع: ص ٢٧٩.

(١٨) نفس المرجع: ص ٣٠٥.

19- Easton & Guddat : Op, Cit. p, 402.

20- Ibid. p, 401.

21- Mcleish, John : The theory of Social Change & (Four Views Considered). London. Routtedge & Kegan Paul. 1968. p. 8.

22- Ibid. p, 8.

23- Ibid. p, 9.

(٢٤) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ص ٢-٣.

25- A.Giddens: Op, Cit. p, 20.

(٢٦) هربرت ماركيوز: مرجع سابق، ص ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٢٧) نفس المرجع: ص ٣٠٦.

(٢٨) نفس الرجع: ص ٣٠٧.

29- Jordan, Z. A. : The Evolution of Dialectical Materialism. London 1967. p, 89.

30- Giddens, A:New Rules of sociological Method. A Positime Critique of Interpratative Sociologies. Hutchinson of London. 1976. p. 100.

(٣١) محمد على محمد: مرجع سابق. ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

32- A. Giddens: Capitalism and Modern Social Theory. pp, 55-59.

33- A. Giddens: New Rules o sociological Method. p, 99.

34- Bendix, R: The Image o Man in Social Sciences: Basic Assumpitons of Present Day Research. in Lipest. S. M. and Smelser, N. (ed) Sociology, The Progress o A Clecade. Englewood Cliffs, Prentice -Hall. 1961. p, 89.

35- Lichtmann, Richard: Indeterminacy in the Social Sciences, Inquary - Vol. 10. 1967. pp. 371-378.

36- T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 495.

37- Ibid. p, 482.

38- Ibid. pp, 493-494.

39- Althusser., Lous :for Marx. New York. Vintage Books. 190. p, 111.

40- Kloskowska, Antonina : The Conception of Culture According to Karl Marx. The Polish Sociological Bulletin, No. 1. 1970, pp, 5015 esp, p. 7.

(٤١) هربرت ماركيوز: مرجع سابق: ص ٢٦٤.

42- T.B. Bottomore & Other : Op, Cit, pp. 83-84.

43- T. Porsons : Essays in Sociological Theory. p, 327. and See also. K. Marx. Capital Vol. 1. p, 346.

44- T. Parsons : The Structure of Social Action. pp, 491-492.

45- Paci, Enzo : The Function of the Social Sciences and the Meaning of Man. Evanston, 1972. p. 113.

46 - T.B. Bottomore :Karl Marx. Early Writtings. p, 166.

47- Marx & Engels : The German Ideology. p, 31.

48- Ibid. p, 49.

49- T.B. Bottomore : Op, Cit. pp. 122-123.

50- Ibid, p, 123.

51- Ibid. p, 122.

52- Ibid. p, 143.

53- Ibid. p, 179.

(٥٤) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ص ٢٩٧-٢٩٨.

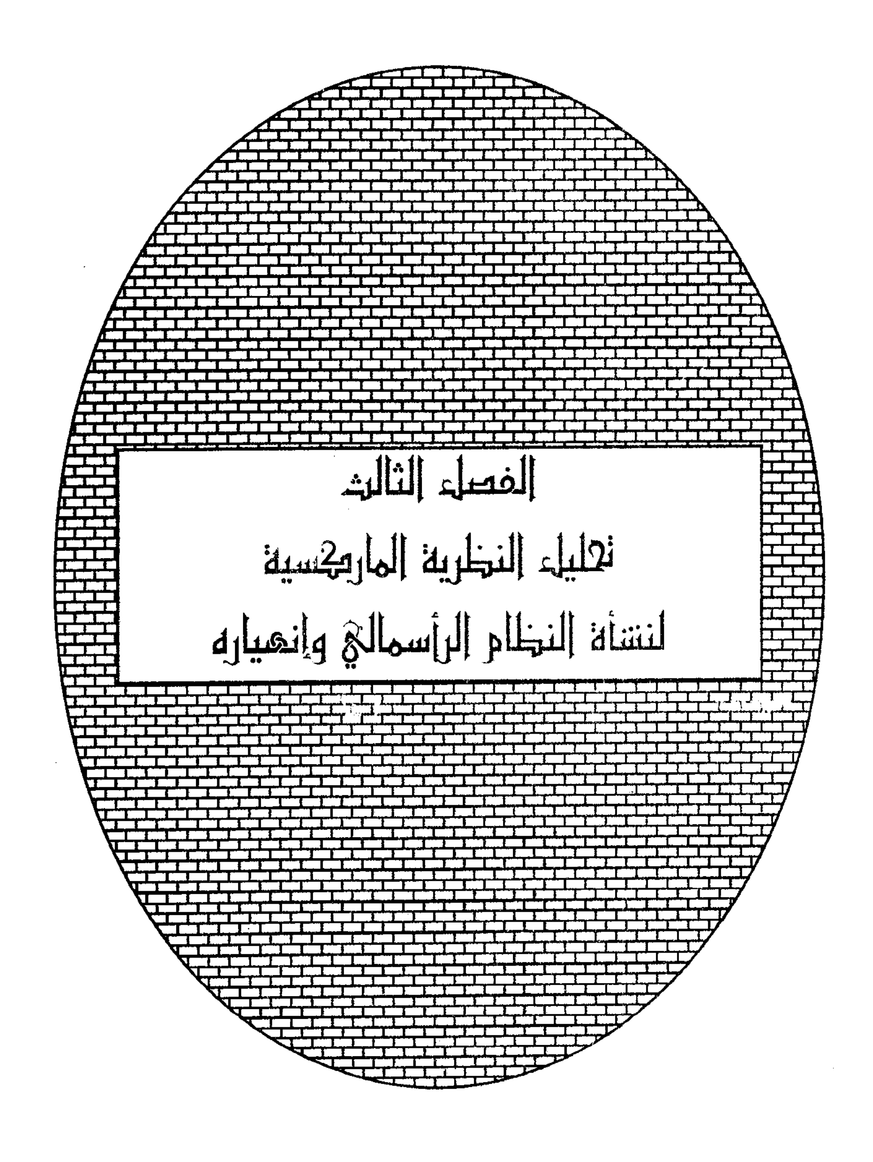
(٥٥) نفس المرجع. ص ٢٦٧ .

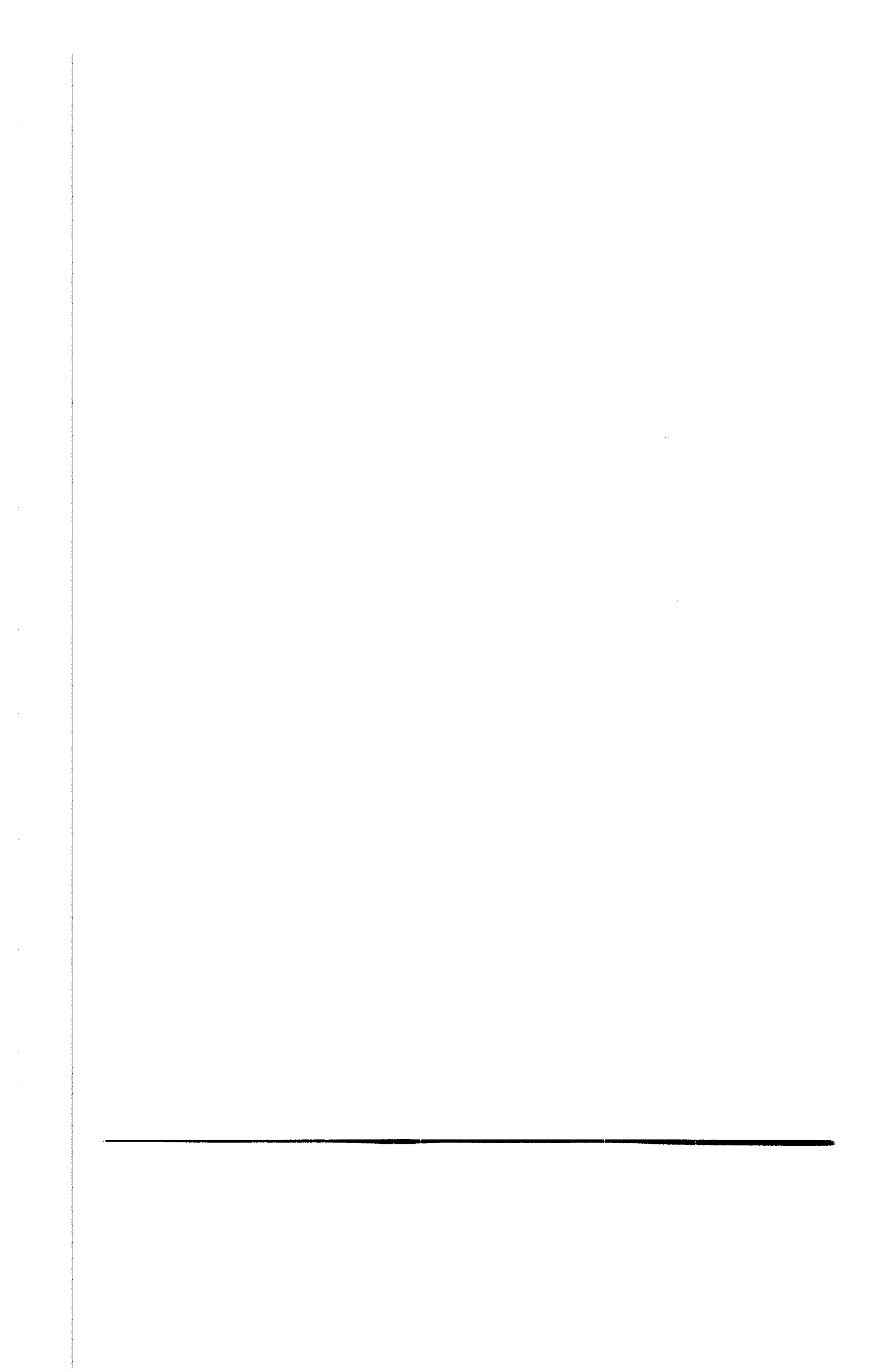
(٥٦) نفس المرجع. ص ٢٧٢ .

(٥٧) نفس المرجع: ص ص ٢٧٢-٢٧٣ .

(٥٨) نفس المرجع: ص ٢٧٤ .

(59) Marx & Engels : German Ideology. p, 61.


الفصل الثالث
تحليل النظرية الماركسية
لنشأة النظام الرأسمالي وانهياره



تمهيد:

عرضنا فى الفصل السابق لمجموعة المقولات التى شكلت البناء المنهجى للنظرية الماركسية. وسوف نحاول فى هذا الفصل استعراض القضايا الأساسية المتعلقة بأبعاد النظام الرأسمالى فى وجوده الواقعى أو فى تفاعل عناصره. ونحاول فى هذا الفصل أن نعرض لطبيعة المتغيرات والعلاقات بين هذه المتغيرات فى اطار هذا النظام.

وإذا كانت النظرية الماركسية قد امتلكت بناء منهجياً محكماً، فإن تأمل الواقع الاجتماعى كما تصوره النظرية الماركسية يكشف عن تتابع منطقى للتفاعل الكائن بهذا النظام، وهو التفاعل الذى يتبلور فى مجموعة من العمليات والميكانيزمات، التى تخضع فى آدائها لقوانين حديدية على ما يذهب كارل ماركس، بغض النظر عن إرادة الأفراد ورغباتهم، فكل ذلك ليس إلا ظروفاً مساعدة. ولعل أهم العمليات التى عرض لها هى التى تبدأ بتقسيم العمل الاجتماعى أو الطبقى، ثم الاغتراب، حيث اختزال الإنسان واغترابه، وتنتهى بالأفكار والثورة كمدخل لاستعادة الكمال الإنسانى وتحقيقاً لاستقرار النسق الاجتماعى. وهو التفاعل الذى نعرض له من خلال القضايا التالية التى تشكل فى مجموعها البناء النظرى للمشروع الماركسى خاصة فى جوانبه السوسيولوجية.

وبرغم تداخل مضامين هذه القضايا فى بناء المشروع النظرى لكارل ماركس إلا أن فصلنا لها من منطق إتاحة الفرصة للتحليل العلمى المجرد، ويمكن تحديد هذه القضايا فيما يلى:

أولاً: تقسيم العمل الطبقى، جوهر إشكالية النظام الاجتماعى.

ثانياً: النظام الرأسمالى، عناصره الطبقية والاجتماعية.

ثالثاً: أصول الاغتراب، وأنماط تجاوزه.

رابعاً: انتقال البروليتاريا من اللاوعى إلى الوعى.

خامساً: تعبير النشاط الإنسانى عن الحتمية الاجتماعية.

سادساً: نفى الثورة البروليتارية للنظام الرأسمالى.

سابعاً: إستعادة المجتمع الشيوعى للكمال الإنسانى.

ثامناً: النظرية الماركسية فى مواجهة متغيرات جديدة.

وفيما يلى استعراض موجز لمجموعة الأفكار الرئيسية، التى طرحها المشروع الماركسى فيما يتعلق بكل من القضايا السابقة.

أولاً: تقسيم العمل الطبقي، جوهر إشكالية النظام

من الواضح أن هناك اتفاقاً على أن تقسيم العمل الاجتماعى يعتبر صيغة إنسانية شاملة تشير إلى انتظام البشر فى واقع اجتماعى معين، وفى اطار تنظيم إنتاجى يتلاءم وهذا الواقع. ويشير أيضاً إلى طبيعة المرحلة التاريخية التى يعيشها هذا الواقع. ومثلما كان للمشاعية البدائية نظامها العشوائى فى تقسيم العمل الاجتماعى، كان للأطوار المجتمعية التالية أيضاً نظامها المتلائم معها .ومن الواضح وجود خلاف حول قضية تقسيم العمل الاجتماعى، بين مختلف اتجاهات النظرية السوسيولوجية. وفيما يتعلق بهذه القضية نرى أن الموقف الماركسى يذهب إلى أن تقسيم العمل الاجتماعى يعتبر الثمرة المباشرة للتطور الإنسانى، حيث إنقسام البشر إلى فئتين أو طبقتين متضادتين. يؤكد ذلك ما يذهب إليه ماركس أن تاريخ كل مجتمع ليس سوى تاريخ النضال بين الطبقات، فالحر والعبد، والنبيل والعامى، والسيد الإقطاعى والقن، والمعلم والصانع، وبالاختصار المضطهدون والمضطهدين. ففى روما القديمة نجد النبلاء والفرسان من ناحية، ثم العامة والأرقاء من ناحية أخرى، وفى القرون الوسطى نجد السادة الإقطاعيين يليهم الاتباع، والمعلمين ثم الصناع، ثم الأقنان، بل إننا نجد أن بداخل كل طبقة مكاناتها ودرجاتها الخاصة. وحينما تأسس المجتمع البرجوازى على أنقاض المجتمع الاقطاعى فإنه لم يقض على التناحر بين الطبقات بل أقام طبقات جديدة بدلاً من القديمة، وأوجد ظروفاً جديدة وأشكالاً جديدة للنضال. أما ما يميز عصرنا

الحاضر، فإن البورجوازية جعلت التناحر الطبقى أكثر بساطة، حيث المجتمع اخذ فى الإنقسام إلى معسكرين هما البورجوازية والبروليتاريا(١).

وإلى جانب أن تقسيم العمل الاجتماعى ينعكس على طبيعة البناء الاجتماعى فإن له تأثيره أيضاً على الإنسان فى كل من هذه التشكيلات أو الأبنية الاجتماعية. حيث يبدو كل اغتراب للإنسان عن ذاته اغتراباً فى ذات الوقت عن طبيعة العلاقات التى يفترض وجودها بينه وبين الآخرين من البشر. فى اطار ذلك تصبح تقسيمات العمل المتعددة وأشكال الاستغلال المتنوعة للإنسان بواسطة الإنسان، قاهرة ومعوقة للطبيعة الأساسية للإنسان من التعبير عن نفسها فى اطار أى من الأشكال الاجتماعية(٢). ويعنى ذلك أن تقسيم العمل أحياناً يتخذ وضعاً يسلم فيه إلى إنقسام المجتمع على ذاته كمقدمة لإنهياره، حيث يفترض قهر الإنسان واختزاله كمقدمة لاغترابه وهو ما يشكل محور التنظير الماركسى فى هذا الصدد.

ويكشف النظر إلى أسلوب كارل ماركس فى تناول تقسيم العمل الاجتماعى إلى ممارسته هذا التحليل بالنظر إلى محورين، يتمثل المحور الأول فى تقسيم العمل داخل المصنع، أما المحور الثانى فيتمثل فى تقسيم العمل الاجتماعى بشكل عام. ويتطور تقسيم العمل فى كل من المصنع والمجتمع فى اتجاهات متضادة، فتقسيم العمل فى اطار التنظيم الاجتماعى يستند إلى الأساس الفسيولوجى، حيث فعل الإنتاج يتم بالنظر إلى متغيرات النوع والسن كما هو الحال فى العائلة والقبيلة، ثم يرتقى لكى يصبح على أساس اجتماعى حيث تخضع إحدى القبائل قبيلة أخرى، وتلزمها ككل للقيام ببعض الأعمال الدنيا. ثم يتطور هذا الأساس لكى يصبح اقتصادياً حيث تتخصص المجتمعات فى إنتاج معين تتبادله مع المجتمعات الأخرى. وفى هذه المرحلة تحدث تباينات متعددة كالتباين الذى يتأسس بين الريف والمدينة(٣)، أو الذى يتأسس بين المجتمعات الصناعية ومجتمعات المواد الخام المختلفة. وفى حين يتجه العمل المجتمعى نحو الإنتاج الكلى الذى

تؤديه وحدة كلية هي المجتمعات التي تتخصص تبادلياً على المستوى العالمي الشامل، نجد أن تقسيم العمل في المصنع يتجه وفقاً لأساس متباين، حيث يتجه الإنتاج نحو التخصص من حيث الأدوات وإمكانياتها، ونحو تخصيص وتصنيف البشر حسب قدراتهم الإنتاجية. أعني تطوير ملكة واحدة على حساب الملكات الأخرى، وذلك ما دفع فيرجسون A.Ferguson إلى التأكيد على (أننا بذلك نصبح أمة من العبيد Helots ومن ثم فقد لا يصبح لدينا مواطنون أحرار)(٤). والملاحظ في هذا الصدد أنه بينما يبدأ تقسيم العمل الاجتماعي على المستوى المجتمعي من منطلق فسيولوجي لينتهي بنهايات اجتماعية وإنتاجية، نجد أن تقسيم العمل في المصنع يبدأ اجتماعياً إنتاجياً وينتهي نهاية فسيولوجية حيث يصبح لتقسيم العمل وطأته على البناء الفسيولوجي للإنسان ذاته. وذلك يتناقض بلاشك – من وجهة النظر الماركسية – مع القوانين التي ينبغي أن تحكم تقسيم العمل في شكله المثالي المتحقق في المجتمع الشيوعي.

ويعتبر تقسيم العمل الاجتماعي في المصنع أساساً لتقسيم العمل الاجتماعي (الطبقي) في المجتمع بوجه عام، ويتخذ نقطة بدئه باستخدام عدد كبير من العمال الخاضعين لأمره نفس الرأسمالي الفرد(٥). غير أن تجمع العمال في المصنع الواحد يؤدي إلى تغيرات هائلة في نظام العمل، إذ يؤدي استخدام هذا العدد من العمال في ذات الوقت إلى إحداث ثورة في الشروط المادية لعملية العمل ذاتها، حيث تتأسس المباني التي يعملون بها ومخازن المواد الخام(٦). وإلى جانب هذه التغيرات الإيكولوجية التي يحدثها نظام تقسيم العمل البورجوازي في المصنع، فإننا نجد أنه يحدث تغيرات واسعة وأساسية في عناصر عملية العمل ذاتها.

إذ يؤدي تجمع العامل أثناء عملية الإنتاج مع الآخرين في ذات المصنع إلى تعاونهم يداً بيد لإنتاج سلعة واحدة. بيد أن هذا التعاون يتخذ طابع أن نشاط كل عامل يصبح مقصوراً الآن على نطاق واحد فقط عليه التكيف

معه[٧]. فى اطار ذلك يعاد توزيع العمل، وبدلاً من السماح لكل شخص بإنجاز كل العمليات الإنتاجية المتتابعة والمتعددة فإن هذه العمليات تتجزأ لكى تصبح عمليات منعزلة ومنفصلة يتم إنجازها جنباً إلى جنب، حيث يقوم بكل منها صانع منفرد، وينجز هذه العمليات بصورة معينة وفى ذات الوقت بواسطة مجموعة من العمال المتعاونين. ومن هذا التفتيت للعملية الإنتاجية يتطور تقسيم العمل، ويؤسس ملامحه الخاصة به، ويتحول بالتدريج إلى تقسيم منظم للعمل. ومن ثم تتحول السلعة من حيث كونها إنتاجاً فردياً لعامل مستقل إلى كونها إنتاجاً اجتماعياً لجمع من العمال المنتجين، حيث يؤدى كل منهم عملية واحدة فقط من العمليات الجزئية المكونة. ومن ثم تصبح كل من هذه العمليات وظائف منعزلة للعامل المنفصل، فى اطار ذلك يتأسس المصنع الحديث بالنظر إلى ركيزتين: الأولى هى تفتيت العملية الإنتاجية إلى مجموعة من العمليات الجزئية التى يقوم بكل منها عامل منفرد بدلاً من كونه كان ينجزها جميعاً فى الماضى. والثانية أنه يؤسس تعاوناً إنتاجياً بين جميع عمال الصناعة الواحدة، حيث ينجز كل عملية جزئية عامل منفرد بعينه، وبذلك تتأسس الآلية الإنتاجية التى تشكل الكائنات البشرية أجزاءها[٨]. وبذلك يشكل تقسيم العمل نظاماً اجتماعياً يسود المجتمع البرجوازى، وموقفاً يسهم فى اختزال نشاط الإنسان، من نشاط كلى تؤديه ملكات متنوعة، وهو النشاط الذى بدأ به المجتمع الإنسانى إلى نشاط جزئى لا ينتمى إليه وإنما ينتمى أساساً إلى متطلبات الموقف الإنتاجى منه، وبالنظر إلى غاية النشاط الكلى للتنظيم الإنتاجى. وفى اطار هذه العملية يتحول العامل من كونه عنصراً مستقلاً مسيطراً على مقدرات واقعة، يؤدى نشاطاً يخدم إشباع حاجاته الأساسية إلى نشاط جزئى تابع فى اطار عملية الإنتاج البرجوازية ذات الطابع الشامل.

ولضبط الموقف فى اطار عملية الإنتاج الصناعى يؤسس نظام تقسيم العمل الاجتماعى الآليات اللازمة لضبط العملية الإنتاجية، حتى يتحقق

الهدف العام للمصنع والبناء الإنتاجي بوجه عام. وفي اطار ذلك يطور النسق البرجوازي ميكانيزمين أساسيين لضبط العملية الإنتاجية داخل المصنع. أما الميكانيزم الأول فهو ذو طابع إنتاجي ويتمثل في بناء السلطة المتدرج الذي يلعب في نطاقه مجموعة الملاحظين والمديرين دوراً بارزاً. وفي هذا الصدد يؤكد كارل ماركس أن النظام الضبطي والإشرافي عادة ما تكون له طبيعته القهرية، إذ يسلم الرأسمالي وظيفته في الإشراف المباشر على العمال الأفراد، أو جماعات العمال إلى مجموعة متخصصة من المشرفين المأجورين. حيث تتطلب جيوش العمال الصناعيين الذين يعملون تحت أمرة الرأسمالي جيوشاً مماثلة من الضباط (المديرين) والمساعدين (الملاحظين والمشرفين) الذين يأمرون بصوت الرأسمالي أثناء عملية العمل، حيث تصبح عملية الإشراف وظيفتهم الرئيسية. وتكتسب هذه الوظيفة الضبطية أهميتها من التناقض الكائن بين مصالح كل من الرأسمالي والعامل البروليتاري. وينبثق الميكانيزم الثاني لضبط الموقف الإنتاجي من داخل العملية الإنتاجية ذاتها، حيث تتركب مختلف مراحل إنتاج السلعة الواحدة على بعضها البعض، بحيث لا يتيح أي منها أي قدر من التلكؤ في أي من مراحل العملية الإنتاجية. فإذا كانت عملية الإنتاج تنقسم إلى مجموعة من العمليات الفرعية، فإن المصنع يكون في حاجة إلى مجموعة من العمال لكي يقوم كل منهم بأي من هذه العمليات الفرعية على حدة، ففي صناعة حروف الطباعة تحتاج في الساعة الواحدة إلى أربعة سباكين Founders وعدد ٢ مكسر Breakers وملمع واحد Rubber. فكل سباك يصف Casts ٢,٠٠٠ حرف في الساعة بينما يفصل المكسر ٤,٠٠٠ حرف في الساعة، ويحز القائم بالتلميع نحو ٨,٠٠٠ وحدة في الساعة. وفي هذه العملية نلاحظ تعاوناً بمعناه البسيط، غير أن هذا التعاون يمتلك وحدة عضوية داخلية، لأن تقسيم العمل في اطار أداء العمل يخلق علاقة أو معادلة رياضية تنظم المدى الكمي من هذه الأجزاء، أعني العدد النسبي من العمال، أو الحجم النسبي لجماعة العمال اللازمة لكل عملية جزئية(٩).

ذلك يعنى أن العملية الإنتاجية تمتلك نوعاً من الضبط الداخلى يتجه بالأساس نحو إخضاع فاعليته لمتطلبات العملية الإنتاجية. ومن ثم فإذا كانت حاجة الإنتاج تفرض تطوير العامل لأى من قدراته فقط لحساب الغاء القدرات الأخرى، فإن من متطلبات الإنتاج أيضاً تقسيم العامل البروليتارى الكلى - مجموع العمال - إلى عناصر فرعية تنجز طاقات العمل المطلوبة منها بالنظر إلى متطلبات العملية الإنتاجية الشاملة. فى اطار ذلك نجد أن العامل خاضع لضبط من داخل التنظيم ومن خارج العملية الإنتاجية للإنتاج، يتأسس وفقاً لقواعد محددة، وفى ذات الوقت نجده خاضعاً لضبط داخلى يتأسس بالنظر إلى ضوابط فنية من داخل العملية الإنتاجية ذاتها.

فى أعقاب ذلك ينطلق كارل ماركس من تقسيم العمل فى المصنع- كوحدة إنتاجية واجتماعية - نحو تتبع خيوطه على الواقع الاجتماعى بكامله. وهو يستند فى هذه الانتقالية إلى مفهوم فائض القيمة والكثافة السكانية. وفى إطار مفهوم فائض القيمة يتجه صاحب العمل منذ البداية إلى تركيز أكبر عدد من العمال فى أكبر مصنع ممكن بهدف الحصول على أكبر فائض قيمة ممكنة(١٠). غير أنه كنتيجة منطقية لاتجاهه نحو تحقيق هذا الهدف، فإنه يجمع أكبر عدد ممكن من العمال فى حيز المصنع الضيق، وفى نطاق ذلك نجد كارل ماركس، يدفع بمفهوم الكثافة السكانية كقنطرة يعبر عليها إلى المجال المجتمعى الواسع، وهو هنا يطرحها بمعنى جديد. فالمجتمع الضئيل فى عدد سكانه إذا أضيف إليهم قدر ملائم من وسائل الاتصال يكون أكثر كثافة من مجتمع أكبر فى عدد سكانه وتنقصه وسائل الاتصال الملائمة. وبهذا المعنى تكون الولايات الشمالية للاتحاد الأمريكى أكثر كثافة سكانية من الهند(١١). وبتكرار الوحدات الإنتاجية على خريطة المجتمع، فإننا نجدها تتجه إلى التكامل مرتكزة - على المستوى التحليلى - على عنصرين رئيسيين، أما العنصر الأول فيتمثل فى قوى الإنتاج، وهى تحتوى على قوى العمل الحقيقية التى تتكون من البشر العاملين، وهى القوة

الاجتماعية التى بواسطتها ينتجون وسائل إشباع حاجات وجودهم الطبيعى والاجتماعى. ومن ثم فهى تضم إلى جانب العمال أدوات الإنتاج التى يستخدمونها، وأشكال التعاون التى تفرضها القوى الاجتماعية للمجتمع. وأى شئ يزيد من القوى الاجتماعية للمجتمع، يزيد من إنتاجية قوة العمل البشرى، وإن هذه القوة المنتجة أو الاجتماعية ترتبط بشكل معين من التعاون وبمرحلة اجتماعية محددة(١٢).

وتشكل علاقات الإنتاج العنصر الثانى، وهى العلاقات التى يعتبرها ماركس نقطة البداية فى نظريته عن الطبقات، بالإضافة إلى أهميتها فى نظريته عن الثورة أو التغير الاجتماعى. فى إطار ذلك نجده يؤكد أن علاقات الإنتاج التى يشارك فيها المنتجون كل مع الآخر، تشكل الشروط التى يتبادلون بالنظر إليها جهودهم، ويشاركون فى إنجاز النشاط الإنتاجى الكلى، وبالطبع تتغير هذه العلاقات بالنظر إلى طبيعة وسائل الإنتاج(١٣). ويذهب ماركس إلى القول بأنه فى المرحلة الأولى لنمو النسق البرجوازى تساير علاقات الإنتاج النمو السريع لقوى الإنتاج، أما فى المراحل الأخيرة لتطور هذا النسق، فإنّ علاقات الإنتاج أو الثروة تقهر قوى الإنتاج وتعوق نموها. وفى مرحلة معينة يصبح نمو القوى المنتجة متوقفاً على القضاء على علاقات الإنتاج هذه، ومن ثم يتخلق التناقض داخل الموقف الرأسمالى، حيث توجد فى اطاره عناصر عديدة متضادة بعضها مع البعض، بل أن الكثير منها يتناقض مع ذاته. فالطبقة البروليتارية تنجز عملها الإنتاجى بوسائل إنتاج لا تملكها، ولكنها تستخدمها بهدف إنجاز عمل يولد فائض قيمة يدعم التراكم الرأسمالى للطبقة البرجوازية – التى لا تؤدى عملاً سوى السيطرة على الموقف وتنظيمه من خلال تقسيم العمل – ومن ثم فهى تستوعب نتاج عمل البروليتاريا، ومن أجل السيطرة على الموقف فإنها تخلق بناء تنظيمياً يتضمن عديداً من المكانات، كالعالم ورجل الدين، والمشرف أو الملاحظ، بحيث يسهم الجميع من خلال جهودهم ذات الطبيعة الضبطية فى

ضبط النشاط الإنتاجى بما يحقق عائداً لرأس المال البرجوازى وتحقيقاً أكثر لمصالحه.

بذلك فإذا كان تقسيم العمل عند كارل ماركس قد بدأ مشاعياً كلياً يتوجه ناتج العمل فيه نحو إشباع حاجات الإنسان، فإنه قد انتهى فى الشكل الرأسمالى لكى يصبح متخصصاً يخضع لنوع من الضبط السبرنطيقى المحكم، ويحقق أهدافاً لا تنتمى إلى الإنسان الذى تحمل عبء العمل ولكن إلى العناصر الكائنة فى الموقف الاجتماعى، وهو بذلك يعكس الشكل السائد لتقسيم العمل الاجتماعى.

ثانياً: النظام الرأسمالي، عناصره الطبقية والاجتماعية

يعتبر الموقف الاجتماعى من وجهة النظر الماركسية هو الإطار الذى يحتوى على تفاعل له طابعه الدينامى بين مختلف العناصر التى تشكل جوهر النظام الرأسمالى، فالعمل الذى ينجز فى اطار هذا الموقف من حيث غايته وعناصر إنجازه والشروط التى تحكمه يخضع لفاعلية الحتمية الجدلية التى حكمت مبادئها طبيعة التصور الماركسى للواقع والتفاعلات بين عناصره. ومنذ البداية يؤكد جون ماكليش تضمن الموقف الرأسمالى لتناقضات عديدة، كالتناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتناقض بين الأساس الاقتصادى والبناء الفوقى الأيديولوجى، ثم التناقض داخل البناء الأيديولوجى ذاته، حيث يجب علينا أن ندرك فاعلية قانون التناقض الجدلى داخل مجال التفكير البشرى ذاته(١٤). ولادراك طبيعة الموقف الاجتماعى فى اطار النظام الرأسمالى نرى ضرورة التعرض لطبيعة التفاعل فى هذا الموقف، ثم لعناصر التفاعل، ثم للشروط الموقفية الحاكمة لهذا التفاعل، حيث نختم هذا الفهم بتحديد بناء القوة فى اطار الموقف الرأسمالى.

وفيما يتعلق بالنشاط الإنتاجى كعنصر جوهرى فى بناء الموقف الرأسمالى. نجد أن نشأة المجتمع وتطوره – وفقاً لما يذهب إليه كارل ماركس

– كان نتيجة للتفاعل الإنتاجى المستمر بين البشر والطبيعة. حيث بدأ البشر يميزون أنفسهم عن الحيوانات فى اللحظة التى استطاعوا خلالها إنتاج وسائل حياتهم(١٥)، فإنتاج وإعادة إنتاج الحياة ضرورة فرضتها الحاجات البيلوجية للكائن العضوى البشرى، وما هو أكثر أهمية يعتبر الإنتاج المصدر الخلاق للحاجات والقدرات الجديدة، وبذلك يعتبر النشاط المنتج هو أساس المجتمع بمعناه التاريخى والتحليلى، إذ يعتبر الإنتاج هو النشاط التاريخى الأول وإنتاج الحياة المادية هو الشرط الأساسى لكل التاريخ(١٦). إذ يقوم كل إنسان من خلال أفعاله اليومية، بخلق وإعادة خلق المجتمع فى كل لحظة. وفيما يتعلق بطبيعة النشاط المتضمن فى الموقف الرأسمالى نجد أن كارل ماركس يقدم نموذجين للنشاط الاجتماعى، حيث ينتمى أحد هذه المناشط للإنسان المغترب الذى قهرت طبيعته التعاونية والعقلانية أما النمط الثانى للنشاط فيمثل التعبير الحر للطبيعة الإنسانية الحقيقية فى ظل شروط ينتفى فيها القهر والسيطرة. ويظهر هذا الشكل الأخير للنشاط أو العمل كمقدمة للأول الذى يظل سائداً حتى تحقق المجتمع الشيوعى، وحيث النشاط الذى يعبر عن الطبيعة الحقيقية للإنسان، ومن الواضح ذلك لا يعد تناقض فى رؤية ماركس لطبيعة النشاط الإنسانى بقدر كونه يعكس سياقاً تاريخياً محدداً(١٧).

وإلى جانب إعتقاد كارل ماركس فى حتمية هذه النشاطات، سواء من حيث وقوعها أو من حيث تتابعها التاريخى، فإنه اعتقد أن بعضاً من هذا التطور الحتمى يخضع لجهود البشر العقلانية ذات الطابع الطبقى. يؤكد ذلك أنه إذا كانت الطبيعة البشرية فى البداية ذات طابع تعاونى وعقلانى، فإنه فى مرحلة تالية حيث المجتمع منقسم إلى طبقات وحيث البشر موزعين فى مراكز متباينة تفرض عليهم ضرورة السعى لتحقيق مصالح وقيم متباينة بمستوى من العقلانية المحكومة بشروط الموقف أو بالوعى الزائف بالمواقف(١٨)، التى ينجز فى اطارها العمل. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا تميزت المرحلة التعاونية للعمل أو النشاط بالطابع العائلى فإن المرحلة الصراعية تميزت بالطابع الطبقى والسياسى.

وقد انسحبت طبيعة النشاط على طبيعة الموقف الاجتماعى ذاته، ففى مراحل التاريخ الأولى كان الإنسان قادراً على أن يحيا حياة طبيعية، لها خاصيتها التعاونية، حيث يتحقق للإنسان نوع من الإكتفاء الذاتى. فى هذه المرحلة لم يكن البشر مقيدين بواسطة علاقاتهم بالآخرين، غير أن هذه المرحلة التلقائية قد أنهارت حينما استولت قبيلة على قبيلة أخرى وأسست بذلك أول شكل من أشكال التباين الاجتماعى، وظهرت لأول مرة فى التاريخ المصالح المتضادة فى الموقف الاجتماعى، وعلاقات الصراع بين أطراف هذه المصالح(١٩).

وفيما يتعلق بأسلوب الإنتاج نجد تميز هذه المرحلة بأسلوب الإنتاج الشامل، حيث ساد التعاون خلال هذه الفترة، ولعب رأس المال الخاص وتقسيم العمل دوراً ثانوياً للغاية(٢٠). ويمكن القول أن مجتمع ما قبل الرأسمالية كان يتشكل من خليط من الوحدات المتجانسة(٢١)، حيث لا تظهر العلاقات الاقتصادية فى مثل هذا المجتمع كعلاقات سوق بشكل واضح، بل إن علاقات السيطرة والخضوع تختلط مع الروابط أو العلاقات الشخصية بين الأفراد. وعلى ذلك تؤدى سيطرة مالك الأرض الإقطاعى دورها من خلال الارتباطات الشخصية للعبودية ثم الدفع المباشر للضريبة tithes، وفضلاً عن ذلك فخلال هذه المرحلة كان للقن قدر من السيطرة على وسائل الإنتاج بالرغم من حقيقة أن عليه أن يتنازل عن جزء من إنتاجه كاتاوة tribute لسيدة(٢٢). ويؤكد كارل ماركس أن هذا الموقف قد تطور إلى مرحلة تعد مقدمة للنظام الرأسمالى، فقد أدى تجمع عدد كبير من العمال لينتجوا نفس السلعة تحت إشراف صاحب رأس المال إلى تشكل نقطة البدء التاريخية والمنطقية لنظام الإنتاج الرأسمالى(٢٣).

ويحدد كارل ماركس الشكل التاريخى التالى للموقف الإنتاجى، القائم فى المجتمع الرأسمالى، إذ يذهب ماركس إلى القول أنه بحلول الرأسمالية التى تعتمد على تجريد جماهير العمال من ممتلكاتهم، هؤلاء العمال الذين

ليس لديهم شئ يدخرونه سوى قوة عملهم يتبادلونها من أجل الحصول على وسائل الحفاظ على حياتهم، بذلك تبدو علاقات السوق محتمة للنشاط البشرى المنتج، ومما لا شك فيه أن المجتمع البرجوازى قد مزق الروابط الإقطاعية المتعددة بلا رحمة، تلك التى ربطت الإنسان بكل من هم أعلى منه his superiors، ولم يترك أى نوع من العلاقات بين الإنسان والإنسان سوى المصلحة الشخصية(٢٤). ولقد أصبحت العلاقات الطبقية فى اطار المجتمع البرجوازى أكثر شمولاً وبساطة. إذ يميل التطور المطرد للرأسمالية، بمجرد أن يتأسس، نحو خلق طبقتين متضادتين فى اطار السوق، البرجوازية والبروليتاريا. أما الطبقات الأخرى التى قد توجد فى الموقف - ملاك الأرض، البرجوازية الصغيرة، الفلاحين - فهى طبقات إنتقالية تستوعب بواسطة أى من الطبقتين الآخر يين الكبيرتين(٢٥). وتتطلب محاولة فهم موقف الإنتاج الرأسمالى التركيز على ثلاث مكونات رئيسية، أولها الإنسان والآخر كعناصر - فى الموقف - تهدف إلى إنجاز الإنتاج، وثانيهما هو الشروط الموقفية للنشاط أو الإنتاج، ثم بناء القوة فى اطار الموقف الاجتماعى.

ويشكل الإنسان والآخر عناصر التفاعل فى الموقف الرأسمالى، ويؤكد ماركس أن الإنسان قد يكون فرداً بيولوجياً فى حالة أدائه لدور اجتماعى، إلا أن الطبقة تكون عادة هى الكيان الرئيسى فى الموقف الرأسمالى. غير أننا نجد أن ماركس منذ البداية يذهب إلى أن الأفراد بدون العلاقات فى الموقف الاجتماعى لا يشكلون طبقة، ويذهب إلى أن صغار الفلاحين يشكلون كتلة عريضة، حيث يعيش أعضاؤها فى اطار شروط متماثلة ولكن بدون أن يدخلوا فى علاقات متنوعة كل بالآخر، إذ يعزلهم أسلوبهم فى الإنتاج كل عن الآخر بدلاً من أن يجمعهم فى اطار تفاعل متبادل. وقد يحقق الظرف الذى نعيش فى نطاقه ملايين العائلات فى ظل وجود له ظروفه الاقتصادية التى تعزل أسلوبهم فى الحياة، ومصالحهم وثقافتهم عن نظائرها فى الطبقات

الأخـرى، ومن ثم يضـعـهم ذلك فى نـوع من التناقض مع الآخـرين الذين يشكلون طبقة. غير أنه مادامت مصالحهم لا تولد أى مجتمع محلى، ولا أى روابط بينهم، ولا أى تنظيم سـيـاسى يجـمـعـهم، فـإنهم بذلك لا يشكلون طبقة(٢٦).

فالموقف الرأسمالى الناضج على ما يذهب ماركس يتضمن طبقتين هما البرجوازية والبروليتاريا، ويؤكد ماركس أن هناك شروطاً تاريخية عديدة تؤدى إلى تخلق هذا الموقف الناضج. فى اطار ذلك يؤكد ماركس على أن طريقة الإنتاج الرأسمالى هى شكل خاص لإنتاج السلع ظهر فى ظل ظروف (التراكم الأولى)، التى تضمنت الفلاحين من أراضيهم، وتحويل الأراضى الصالحة للزراعة إلى مراع تنتج الصوف اللازم لصناعة المنسوجات النامية، وتراكم مقادير كبيرة من الثروة عن طريق نهب المستعمرات، وإنهيار نظام الطوائف الحرفية عندما واجه قوة التاجر وصاحب المصنع، بحيث أدت هذه العـمليـة إلى ظهور العامل الحديث المتـحـرر من اعـتـمـاده على السـادة الإقطاعـيين والمعلمين الحـرفـيين، وإن كـان مـحـرومـاً فى مـقـابل ذلك من الوسائل والأدوات التى يمكنه الانتفاع بها للإستفادة من قوة عمله لتحقيق أغراضه الخاصة(٢٧). وبذلك تحققت الشروط الأولية للرأسمالية عمل مأجور حر وملكية خاصة لوسائل الإنتاج(٢٨).

ومن الواضح أن الموقف الذى يطرح تصـوراً ثنائى الطبـقـة di-chotomous Class conception يظهـر فى الكتـابات الماركسـية كنوع من التأسيس النظرى. بينما تظهر كل المجتمعات الطبقية التاريخية نسقاً من العلاقات الأكثر تعقيداً والذى نجد مثيلاً فى المجتمع البرجوازى حيث نجد ثلاثة أنواع من التجمعات التى توجد فى ذات الموقف الاجتماعى بالإضافة إلى الطبقتين الرئيسيتين، ويمكن إيجاز أهم هذه التجمعات فيما يلى:

١- الطبقات الهامشية، ورغم أن هذه الطبقات تؤدى دوراً اقتصادياً وسياسياً هاماً فى الشكل القائم للمجتمع، إذ تتشكل هذه الطبقات من مجموعة

علاقات الإنتاج التى أما أن تكون قد تم تجاوزها أو على العكس ما تزال فى حالة صعود(٢٩). ومثال على النمط الطبقى الأول جماعة الفلاحين المتحررين Free Peasantry التى مازالت قوية فى فرنسا وألمانيا، حيث عليهم الاتجاه أما بالاعتماد على الفلاحين الرأسماليين، أو الارتباط بالبروليتاريا الحضرية(٣٠).

٢- الشرائح التى تكون فى علاقة اعتماد وظيفى مع أى من الطبقات، والتى تميل بالتالى للاتحاد سياسياً مع هذه الطبقة. وهؤلاء هم الذين يسميهم ماركس ضباط العملية الإنتاجية، ويقع فى اطار هذه الشريحة العاملين بالإدارة الصناعية من الفئة الادارية العليا(٣١).

٣- وتضم الفئة التالية من هذه التجمعات Clusters عديداً من الأفراد المتباينين الذين يسميهم بحثالة البروليتاريا Lumpen Proletarian، حيث تقف هذه الفئة على هامش النسق الطبقى، وذلك لأنهم ليسوا متكاملين بدرجة كاملة فى اطار تقسيم العمل، وتتكون هذه الفئة من اللصوص، والمجرمين من كل الأنواع، وهم يعيشون على فضلات المجتمع، وهم البشر الذين بلا حرفة محددة، والمتشردين Vagabonds، والذين يعيشون بلا مأوى أو منزل(٣٢).

ويفرض وجود هذه الشرائح الطبقية وجود بشر على هامش التفاعل الاجتماعى، بحيث يشير وجودهم إلى عدم نضج الموقف الطبقى الرأسمالى، الذى يحقق مستويات أكثر نضجاً حينما يؤدى الأفراد أدوارهم بالنظر إلى الوعى بطبقتهم. ويشير ماركس إلى هذا الموقف بمصطلحين، هما مصطلح الطبقة فى ذاتها Class for it self والطبقة لذاتها Class in it self. وفى كل هذه الأوضاع الطبقية يعيش الإنسان وهو الفرد البيولوجى فى ظل أوضاع طبقية متجانسة وأفكار وعلاقات تكاد تكون متقاربة. ولكن الخلاف الوحيد يكمن فى أن حالة الطبقة فى ذاتها تفتقد الوعى بأى مصالح مشتركة أو ملموسة يعبرون عنها، ومن ثم قد يؤدى وجودها إلى التوحيد بينهم، أو

تفرض عليهم التصرف كوحدة، كما لو كانوا شخصاً واحداً، وتبدأ الطبقات فقط في التصرف لذاتها حينما تؤسس مثل هذه الأهداف المشتركة. ويؤكد ماركس أنه من خلال عملية الصراع تتحقق حالة الطبقة لذاتها، حينما تتوحد الكتلة الطبقية من خلال تأسيس أيديولوجيا ملائمة،، أو من خلال تطويرها فهم مشترك لموقفها(٣٣). ومن ثم تنتقل من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها، حيث تصبح المصالح التي تدافع عنها مصالح طبقية في شكل أكثر كمالاً ونضجاً(٣٤). ويذهب ماركس إلى أنه بوضوح ادراك الطبقة لذاتها فإنه يلزم لتحديد هويتها كعنصر في الموقف الاجتماعي ضرورة تحديد مسألتين: الأولى أن الموقف الطبقي يتشكل في جانب منه بواسطة علاقات وجهود البشر وادراكهم الذاتي لعلاقاتهم بوسائل الإنتاج، في اطار ذلك فإن العوامل الاقتصادية الموضوعية المستقلة عن الفهم الذاتي للإنسان – والتي تسهم جزئياً في تشكيل الموقف الطبقي – تصبح مجرد أحد أبعاد الموقف الطبقي، أما المسألة الثانية فتتحدد بوجود نوعين من المصالح التي يمكن التمييز بينهما تحليلياً بالنظر إلى الطبقة الواحدة، النوع الأول مصالح أعضاء الطبقة كأفراد والثاني مصالحهم كطبقة(٣٥).

وفي أعقاب توضيح ماركس لأسلوب تشكل الطبقة في اطار الموقف الاجتماعي يتجه نحو توضيح أسلوب تخلق الطبقات المتعددة في اطار هذا الموقف. وفيما يتعلق بهذه الحقيقة نجده يمارس التحليل مستشهداً بالحقائق الواقعية. إذ يؤكد أنه بالنظر إلى الظروف التاريخية التي مهدت لنشأة الرأسمالية نجد أن البرجوازية – الساعية إلى تحقيق الربح وتراكم رأس المال – اتجهت إلى الصدام الحتمي فيما يتعلق بمصالحها التقليدية بالطبقة الأرستقراطية بقيادة الملوك – حيث وقع ذلك خلال الثورة الفرنسية. وبذلك أصبحت البرجوازية العنصر الرئيسي في الموقف الاجتماعي، وإذا كان نمو البرجوازية قد أدى إلى نفي الأرستقراطية فقد اتجهت البرجوازية أثناء نضجها إلى التخليق التدريجي للبروليتاريا، التي كان أفرادها في البداية

منعزلين متجنبين بيع أنتاجهم فى سوق العمل، غير أنه باتجاه البرجوازية نحو توسيع مصالحها فى الموقف الاجتماعى، اتجه أعضاؤها إلى بناء المصانع الكبيرة التى تستخدم عمالاً أكثر فأكثر، تلك التى حرص البرجوازى على تخفيض أجورها من أجل حد أقصى من الربح. ولقد أدت النتائج المتراكمة لهذه العملية إلى تخليق طبقتين اجتماعيتين كبيرتين فى الموقف الاجتماعى هما البرجوازية والبروليتاريا(٣٦). بذلك تضمن الموقف الرأسمالى طبقتى، البرجوازية والبروليتاريا، اللتان يتأسس بينهما نوع من تقسيم العمل ذو طبيعة تبادلية، حيث الناتج المتخصص لأحدى الجماعات تستفيد منه الجماعة الأخرى(٣٧). بذلك نجد أنه حينما تتفاعل البروليتاريا مع (الآخر) البرجوازية، فإننا نجد أن نتاج التفاعل يكون عادة لصالح البرجوازية ذات المصالح المتباينة، والتى لها سيطرتها على وسائل الإنتاج، ومن ثم فهى المتحكمة فى الموقف الاجتماعى بينما العامل منفصل عن أدوات إنتاجه يخضع لها ويؤدى دوره فى إطارها(٣٨).

ويتحدد مضمون التفاعل بين البرجوازية والبروليتاريا من خلال موقف يتبادلان فيه سلعاً، حيث كل منهما حر فى أن يتبادل السلع التى يمتلكها. وإذا كانت البرجوازية قد مارست هذه الحرية عندما استخدمت ثروتها فى تملك وسائل الإنتاج والانتفاع منها، فإن الجماهير – البروليتاريا – تمتعت هى الأخرى ببيع السلعة الوحيدة الباقية لديها، وهى قوة عملها. وهما يتعاملان كل مع الآخر على أساس تساوى حقوقهما، مع فارق واحد، هو أن أحدهما مشتر بينما الآخر بائع، ومن ثم فكلاهما متساو فى نظر القانون(٣٩). غير أن السلعة التى تبيعها البروليتاريا – قوة العمل – سلعة من نوع خاص، فهى السلعة الوحيدة التى لا تكون قيمتها الانتفاعية مصدراً للقيمة فقط، بل لقيمة أكثر مما فيها، هذه (القيمة الفائضة)، التى يخلقها العمل الكلى المجرد المختفى وراء صورته العينية، تعود على مشترى قوة العمل دون أى مقابل، مادامت لا تظهر بوصفها سلعة مستقلة. ويستطرد ماركس مؤكداً أن إنتاج

السلعة أى قوة العمل، يقتضى جزءاً من يوم عمل، على حين أن العامل يشتغل بالفعل يوماً كاملاً. فالقيمة التى يدفعها الرأسمالى جزء من القيمة الفعلية لقوة العمل المستخدمة، على حين أن الجزء الآخر من هذه القوة يعود على الرأسمالى دون أن يدفع شيئاً (٤٠). إذن فالطابع المزدوج للعمل هو الذى يجعل فائض القيمة ممكناً. ونتيجة لاتخاذ العمل هذا الشكل المزدوج، فإن التملك الخاص بقوة العمل يؤدى حتماً إلى الاستغلال، وهذه النتيجة تنجم عن نفس طبيعة العمل كلما أصبحت قوة العمل سلعة (٤١). وبذلك تصبح قوة العمل هى العامل الوحيد الذى يزيد من قيمة ناتج العمل إلى ما يتجاوز قيمة وسائل الإنتاج. وهذه الزيادة فى القيمة تحول نواتج العمل إلى عناصر مكونة لرأس المال، ومن ثم فإن العمل لا ينتج استغلاله الخاص، بل ينتج أيضاً وسائل استغلاله، أعنى رأس المال(٤٢).

فى اطار ذلك تنشأ علاقة غير متوازنة بين العامل البروليتارى وصاحب العمل البرجوازى، بالنظر إلى مجموعة من التوقعات المشتركة. حيث العامل البروليتارى يعطى المالك البرجوازى نتاج عمله اليومى ويتوقع منه المقابل المعادل، بينما نجد أن المالك البرجوازى يتوقع من البروليتارى أكثر من عطائه له. ويصبح من نتاج هذه العلاقة غير المتوازنة، أن الحرمان يصبح شرطاً مفروضاً من قبل البرجوازية وله وطأته على البروليتاريا. من هنا تتبدى إدانة ماركس للنسق الرأسمالى الذى يحيل الإنسان إلى حيوان عامل متوحش ليس لديه سوى حاجاته الجسدية المحدودة. ومن ثم تختزل الحاجات البشرية إلى المستوى الفيزيقى. وربما يتجاوز الأمر ذلك، حيث يصبح البشر محرومين ليس فقط من إشباع حاجاتهم البشرية ولكن الحيوانية أيضاً(٤٣). ويكون من نتاج هذا التفاعل وجود تباين فى رؤية ومصالح كل من البروليتاريا والبرجوازية. وإذا كانت البرجوازية تسيطر على مصادر التفاعل ومجالاته، فبالإضافة إلى تملكها لوسائل الإنتاج فإنها تحاول فرض أفكارها وعلاقاتها على هؤلاء الذين لا يملكون شيئاً (٤٤) فإننا نجد أن العامل

البروليتارى يجد نفسه مجبراً على أن يرى مختلف الارتباطات التى تحيط بها، تقيده وتستغله، الطبقة التى يواجهها فى المصنع أو الدولة. ومن خلال فهمه الكامل لموقفه الطبقى، فإن مصالحه تبدأ فى إكتساب الطابع العقلى، فلكى يصبح حراً، ومن ثم تكون له سيطرته الكاملة على مصالحه، فإنه قد لا يطلب أجراً مرتفعاً فقط، ولكنه يتجه إلى أن ينتظم ورفاقه الذين معه فى نفس الموقف الطبقى، ومن ثم تبدأ مرحلة الصراع السياسى، الذى كان كامناً فى مرحلة سابقة، إلا أنه أصبح واضحاً وصريحاً فى المرحلة التالية(٤٥). فى أثناء ذلك ينجز العمال دورهم كطبقة، حيث يتجهون إلى تحرير القوى الممكنة الموجودة فى العمل الاجتماعى بواسطة الفعل الثورى، وبهذا المعنى تصبح ثورة البروليتاريا عملاً بناء لأنه تحرير للإنتاجية الاجتماعية من القهر الذى تفرضه علاقات الإنتاج الرأسمالية(٤٦).

معنى ذلك أن فائض القيمة وإن كان عنصراً اقتصادياً فإنه يتحول لكى يصبح عنصراً اجتماعياً بحكم طبيعة العلاقات التى طرأت على الموقف الرأسمالى الذى إكتسب هو الآخر طبيعة اجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال نظرة البرجوازية إلى النشاط الاقتصادى من خلال كونه مدخلاً إلى تحقيق فائض القيمة. بل أن ارتفاع فائض القيمة يعتبر فى حد ذاته برهاناً على مدى عقلانية هذا السلوك الاقتصادى. فى اطار ذلك يتجه الرأسمالى إلى استخدام أكثر من عامل تحت إمرته(٤٧)، وبذلك تخلق البرجوازية البروليتاريا كطبقة اجتماعية تولدت عن سلوك اقتصادى.

بيد أننا نجد على الطرف المقابل، أن للبروليتاريا صلتها هى الأخرى بالنشاط الاقتصادى، إذ أنه من خلال هذا النشاط يتولى العامل البروليتارى خلق كل الواقع المحيط به، ومن ثم فهو يتجسد من خلال العمل خارج ذاته. ومن الواضح على ما يذهب ماركس، أنه كلما انفق العامل ذاته من خلال النشاط الاقتصادى، كلما كان العالم الموضوعى الذى يخلقه مغترباً عنه، ومضاداً له وذلك يعنى أنه إذا كان العامل قد حول حياته إلى موضوع له

وجوده الخارجى فى الواقع الاجتماعى، فإن استمرار ذلك يعنى أن هذا الشئ الذى خلقه لم يعد ينتمى إليه بل أصبحت حياته تابعة لهذا الشئ(٤٨). بذلك نجد أن ظروفاً جديدة قد حدثت، حيث تولى العامل فى البداية خلق الواقع الذى يعكس ذاته من خلال نشاطه الاقتصادى، إلا إن افتقاده لملكية وسائل الإنتاج ورأس المال حوله إلى تابع يستجيب لإحتياجات الواقع منه. فى اطار ذ لك تفقد الذات سيطرتها على الموضوع – سواء كانت هذه الذات برجوازية أو بروليتارية – ويفقد الإنسان إراديته التى خلق على أساسها الواقع، وتصبح للواقع آلياته الحتمية التى تفرض فاعليتها على العناصر المكونة للواقع وعلى طبيعة التفاعل بين هذه العناصر. وإستمراراً لآليات الموقف نجد أن كل طبقة من هذه الطبقات تخلق إمكانيات فئاتها رغماً عنها.

وتشكل شروط الموقف الرأسمالى مكوناً أساسياً آخر فى اطاره. وفى محاولة التعرف على طبيعة الشروط الموقفية هذه نجد أن كارل ماركس يرى إنقسام ظواهر الموقف الاجتماعى إلى نموذجين من الظواهر المجموعة الأولى ذات طابع حتمى، وتشكل أساس الموقف الاجتماعى، فى اطار ذلك نجد أن الجدل الماركسى يؤكد سيطرة القوى الاقتصادية العمياء على مجرى المجتمع(٤٩). بحيث تشكل هذه القوى مجموعة الظواهر الاقتصادية أو الأساس المادى والاقتصادى للمجتمع، وبالتحديد وسائل الإنتاج التى تشكل العنصر الجوهرى فى البناء الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى. أما المجموعة الأخرى من الظواهر، فهى تلك الخاضعة لحتمية المجموعة الأولى، وهى وإن كانت خاضعة بصفة مبدئية لها إلا أن بإمكانها أن تقود نوعاً من التطور المستقل، فالأساس الاقتصادى يحدد البناء الفوقى فى شكله الأساسى فقط وليس فى كل مرحلة من مراحل التطور الواقعى(٥٠). ومع ذلك فثمة إجماع على أن الأساس الاقتصادى هو الذى يحدد طبيعة المواقف الاجتماعية على ما يذهب كوهين مثلاً(٥١). وإن الإنسان هو حلقة الصلة بين فاعلية الأساس المادى والأشكال الثقافية والأيديولوجية التى يتولى العقل البشرى تأسيسها فى

الموقف كإنعكاس للواقع المادى(٥٢). وتسليماً بفاعلية الأساس المادى وتحكمه فى مجموعة التفاعلات الكائنة فى الموقف الاجتماعى، ترى أنه يمكن أن ننسب إليه ثلاثة تأثيرات أساسية فى اطار الموقف الاجتماعى.

ويتمثل أول مظاهر التأثير هذه فى كون الأساس المادى يؤدى دور المتغير المستقل، بحيث أن أى تغيرات فى الأساس المادى للموقف تؤدى إلى تغيرات شاملة تنعكس آثارها بشكل أساسى على البناء الفوقى والأهداف أو المعايير المشتقة منه. بالإضافة إلى ذلك فإن للأساس المادى تأثيره القهرى على الإنسان فى النظام الرأسمالى، يتضح ذلك أنه إذا كان الأصل هو سيطرة الإنسان على وسائل الإنتاج وإخضاعها له، فإن آليات الموقف تجعل الفرد خاضعاً لها، ومن ثم تتحول من كونها وسائل فى متناوله إلى شروط موقفية يخضع لتأثيرها. ولا يتولى الأساس المادى قهر العامل البروليتارى فقط ولكننا نجده يحدد علاقته بالآخر، بروليتاريا كان أم برجوازياً. حيث يخضع الإثنان لعدة اغترابات تسهم فى مجملها وفى اختزال كل منهما إلى جزئية تابعة للعملية الاجتماعية التى هى مادية فى أساسها، وليس إلى وحدة كلية تمتلك ممكنات ضبط الموقف والسيطرة عليه. ففى اطار الموقف الرأسمالى يتبدى عجز العامل البروليتارى فى عدم قدرته على فرض ارادته على مكونات الموقف أو التغيير فيها. وقد تصبح إمكانية التغيير سهلة فى الاطار الثقافى والأيديولوجى، بشرط أن يكون ذلك إنعكاساً لتغير أساسى وقع فى الأساس المادى، ومن ثم يصبح الدور الذى قام به الإنسان مجرد دور ثانى مساعد. غير أن ذلك لا يعنى أن الجوانب المادية هى الشروط الحاكمة للموقف فقط، وإنما يتحقق للبناء الأيديولوجى قدر من الاستقلال بمجرد تخلقه، وقد يتحول إلى شرط حاكم فى الموقف له نفس قدرة الجوانب المادية، يؤكد ذلك ما يذهب إليه لينى حينما يعين للأفكار شرف المكانة التى للقوى المادية، إذ يقول أن النظرية تصبح قوة مادية حينما تسيطر على الجماهير. وحينما أكد ماركس على أولوية العلاقات الاقتصادية بينما الأفكار

والمشاعر مشتقة منها، فإنه لم يكن يعنى أن الأخيرة ليست هامة. بل إنه لم يستبعد إمكانية قيام تفاعل مزدوج بين الاقتصاد (الأساس الإنتاجى) والأفكار (البناء الفوقى الأيديولوجى)(٥٣).

خلاصة القول أن الموقف الرأسمالى يتضمن شروطاً حاكمة لها تأثيرها المنظم لتفاعله والضابط لعلاقاته، بحيث نجد أن أكثر الشروط فاعلية هى الشروط المادية المتمثلة فى وسائل الإنتاج. والتى إلى جانب تحكمها فى تفاعلات وعلاقات الموقف، تتولى تخليق الأيديولوجيا والأفكار من خلال البشر كإنعكاس للشروط المادية، لكى تساعد هذه بدورها – بإعتبارها العامل المساعد – فى ضبط الموقف، بيد أنه فى أعقاب تخلق البناء الأيديولوجى، فإننا نجده قد يتحول إلى شرط حاكم للموقف له نفس قوة الشروط المادية على ما يذهب لينين، بل أن هذا البناء الأيديولوجى قد يصبح الشرط الأساسى الحاكم للموقف كما هو الحال فى أعقاب الثورة البروليتارية حينما يتولى وعى البشر الموضوعى تنظيم واقعهم.

فى هذا الصدد نلاحظ أيضاً أن شروط الموقف الاجتماعى مادية كانت أو أيديولوجية ليس لها نفس الوطأة أو التأثير المتساوى بالنسبة لكل من الإنسان البروليتارى أو البرجوازى فى الموقف الرأسمالى، وإنما هى تعمل لصالح الأخير على حساب قهر الأول واختزاله وتغريبه. ومن ثم فإنه كان منطقياً وفقاً لما يذهب إليه المشروع الماركسى أن يتجه الجهد البروليتارى الثورى فى محاولته لإعادة تنظيم الموقف الاجتماعى وعلاقاته إلى الغاء شروط الموقف الحاكمة له، أو على الأقل إلغاء سيطرة البرجوازية عليه، أو تحويل الإنسان البرجوازى لكى يحيا ذات ظروف العامل البروليتارى.

ويشكل بناء القوة عنصر الضبط والسيطرة المنظمة لتآزر عناصر الموقف الرأسمالى بما ييسر إنجاز النشاط الاقتصادى وتحقيقه لهدفه. ويتضمن بناء القوة فى الموقف الرأسمالى ثلاثة عناصر أساسية، يتمثل العنصر الأول فى الأيديولوجيا، والثانى فى الدولة، أما الثالث فهو القانون. ونعنى بالأيديولوجيا

مجموعة القيم التى تنظم التفاعل الاجتماعى والتى يعمل وفقاً لأفكارها نسق السلطة المتدرج، ويذهب ماركس إلى أن الأيديولوجيات أو القيم الأساسية التى تسود المجتمعات البدائية أو النوعية المتقدمة عادة ما تكون ذات طبيعة اتفاقية. حيث لا تطاع القيم لمجرد الاتفاق عليها، ولكن لأنها أصبحت موضع موافقة إرادية من قبل الآخرين الذين يعملون وفقاً لها. وهم يعملون وفقاً لها لأنهم يرغبون فى ذلك وليس لأنهم مجبرون على الارتباط بها، فالقيم على هذا النحو ذات طابع حتمى بالنسبة للفرد حتى قبل أن يولد(٥٤). وفى اطار المجتمع الرأسمالى نجد نوعين من القيم، القيم ذات الطابع الاتفاقى وهى التى تسود داخل كل جماعة من جماعات المجتمع الرأسمالى، فالبرجوازية تسودها قيم اتفاقية يتم استيعابها من خلال التنشئة القهرية، وتعتنق البروليتاريا ذات القيم التى تشكل وعياً زائفاً بالنسبة لها. ويؤكد ماركس أن الطبقة المسيطرة تؤسس أو تنشئ عادة أشكالاً أيديولوجية تشرع سيطرتها. فالطبقة التى تملك وسائل الإنتاج المادى فى حوزتها، لها السيطرة فى ذات الوقت على وسائل الإنتاج العقلى، ومن ثم فأفكار الذين يفتقدون وسائل الإنتاج عادة ما تخضع لتلك التى تمتلك هذه الوسائل(٥٥).

يكشف تحليل طبيعة الادراك الماركسى للأيديولوجيا عن ضرورة بين معنيين، أولهما أن الظروف الاجتماعية التى يقع فى اطارها نشاط الأفراد تحدد طبيعة ادراكهم للعامل الذى يعيشون فى نطاقه. فى اطار هذا المعنى تشكل اللغة الوعى العملى للبشر الذى يرتبط عادة بظروف نشاطهم الاجتماعى. أما المعنى الثانى فيتعلق بانتشار الأفكار، ويذهب ماركس إلى أننا فى اطار المجتمعات الطبقية نجد أن الأفكار الحاكمة لأى حقبة هى أفكار الطبقة الحاكمة، وذلك يعنى أن انتشار الأفكار يعتمد إلى حد كبير على توزيع القوة الاقتصادية فى المجمع. وبهذا المعنى الأخير تشكل الأيديولوجيا جزءاً من البناء الفوقى، فالروح ethos السائدة فى أى عصر هى تلك التى تمنح الشرعية لمصالح الطبقة الحاكمة. وعلى ذلك تشكل علاقات

الإنتاج من خلال النسق الطبقى الأساس الحقيقى الذى يستند عليه البناء الفوقى السياسى والقانونى، الذى تنتمى إليه أشكالاً محددة من الوعى الاجتماعى(٥٦). ويعنى ذلك أن الأفكار التى تولدت يتم نشرها والموافقة عليها بواسطة جهاز السيطرة الطبقية. ومن ثم نجد أن الأيديولوجيا الحاكمة عادة ما تضم وضوحاً ووعياً بالسيطرة، بالإضافة إلى امتلاكها الوسائل الأخلاقية لتحقيق هذه السيطرة(٥٧). بذلك تعتبر الأيديولوجيا أحد العناصر الرئيسية فى بناء القوة، تستخدمها طبقة لتحقيق مصالحها وبها طبقة أخرى وتفرض عليها الخضوع، والأيديولوجيا هى أولاً وأخيراً إنعكاس لتباينات الموقف الرأسمالى واغترباته.

ويعتبر القانون أو البناء التشريعى العنصر الثانى فى بناء القوة. فالتوسع فى الثروة الخاصة هو الذى أدى إلى إنهيار المجتمع المشاعى، والذى شكل الأساس لنشأة القانون المدنى، حيث قنن هذا القانون الأول فى روما، إذ تبنت مراكز الرأسمالية المبكرة بإيطاليا القانون الرومانى، وحدث ذلك فى أماكن أخرى كثيرة، وأصبح ذلك مصدراً للقانون المدنى. ويعتبر النسق الشرعى الحديث إحدى الدعامات الأساسية للدولة البرجوازية. فى اطار ذلك تبرز حقيقة أنه فى المجتمعات الطبقية نجد أن الطبقة المسيطرة تطور أو تؤسس أشكالاً أيديولوجية تمنح سيطرتها مشروعية(٥٨). وبذلك يصبح القانون هو مجموعة القواعد التى تتولى الطبقة الحاكمة بواسطتها السيطرة على الموقف الاجتماعى وتوجيه تفاعلاته لصالحها.

وتشكل الدولة العنصر الثالث فى بناء القوة من وجهة نظر الماركسية، ويحاول ماركس منذ البداية المفارقة بين السلطة والقوة، فيرى أن الأولى علاقة اجتماعية متبادلة بين اثنين أو أكثر من البشر، تنتشر خلال نسق الطبقة الاجتماعية، ومن ثم فالسلطة ليست مركزة فى أى من نطاقاتها. أما القوة فيرى أنها ليست فقط متمركزة فى يد جماعة أو طبقة معينة فى أوقات محددة، ولكنها تتضمن دفع البشر للعمل وفق أساليب لا يوافقون ارادياً عليها،

ومن ثم تتضمن القوة دفع البشر للتصرف ضد مصالحهم(٥٩). وتعتبر الدولة هى الاطار الشكلى لفاعلية السلطة والقوة. ويؤكد ماركس أن الدولة الحديثة ظهرت فى اطار ظروف تتصل بصراع البرجوازية ضد بقايا الأقطاع، بحيث تدعم هذا الظهور بواسطة متطلبات الاقتصاد الرأسمالى. وبذلك تنتمى الدولة الحديثة لظاهرة الثروة الخاصة الحديثة أيضاً، حيث أصبحت جهازاً له أهميته التدريجية من قبل ملاك الثروة والضرائب التى يتم جمعها(٦٠). ويذهب ماركس إلى القول بأن الدولة فى مراحل الرأسمالية المتقدمة، كما كانت فى المراحل السابقة، عادة تكون نتاجاً للصراع الطبقى وليست سبباً له. وتشير سلطتها إلى مدى افتقاد الوعى وتغلغل الاغتراب فى جوانب المجتمع، حيث يصنع البشر تاريخهم بأساليب لا شعورية وغير رشيدة. أما الطبقة الوحيدة التى – بالنظر إلى موقفها المستغل – يمكنها أن تصبح على وعى بوظيفة الدولة وسيطرة الطبقة الحاكمة عليها، فهى البروليتاريا الكائنة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة(٦١).

وبالنسبة لعلاقة الدولة بالبعد الطبقى، نجد أن الطبقة تميل إلى التصرف لذاتها فى المرحلة السياسية، حيث ممارسة القوة والصراع الصريح. إذ تنجذب الطبقة الواعية والراغبة فى تأكيد وتوسيع قدراتها إلى مركز القوة، وهى تفعل ذلك لكى تمنع بالقوة فعل الطبقات الأخرى المنافسة. وفى أمثلة نادرة لبعض الديمقراطيات قد تصعد البروليتاريا إلى السلطة بالنظر إلى تفوق قوتها العددية، غير أنها قد لا تجد مفراً من إجبار الطبقة البرجوازية الحاكمة على التسليم فى أعقاب صراع ثورى وراء المتاريس فى الشوارع، وقبل أن تصل البروليتاريا إلى مستوى الوعى الضرورى للمشاركة فى الفعل الثورى، فإنها سوف تخضع لقهر تفرضه الطبقة الحاكمة بواسطة السلطة وليس القوة، إذ سوف تحاول النظم البرجوازية كالعائلة والتعليم والديانة تأكيد مشروعية الحالة الراهنة بأساليب عديدة، وسوف يشير نجاح البرجوازية فى هذا الصدد إلى عمق الوعى الزائف الذى تخلقه لدى البروليتاريا. حيث

يتضمن الوعى الزائف الموافقة على السلطة وعلى صحة المعايير والقيم والأفكار التى تظهر ويتم استيعابها من قبل الطبقة المضادة، ومن ثم يتضمن ذلك الموافقة الارادية على ملاءمتها للحكم والسيطرة. هذه الملاءمة التى يتبدى زيفها من خلال الصراع الطبقى المتنامى. فى تلك اللحظة قد تنشأ القيم الحقيقية للبروليتاريا، تلك التى يمكن الاتفاق عليها، ويمكن أن تتضمن الوسائل الرشيدة لأعمال هذه القيم الثورية الموافقة على السلطة الداخلية الجديدة واستخدام القوة ضد السلطة القديمة. وحينئذ فإن قوة الطبقة لذاتها تعتمد على درجة تماسكها واستقلال سلطتها الداخلية(٦٢). ويؤكد كارل ماركس أنه إذا كانت الدولة تعبيرا عن المجتمع الطبقى، باعتبارها وسيلة الطبقة البرجوازية فى الحكم والسيطرة، فإن القضاء على الدولة لن يكون إلا بالقضاء على البناء الطبقى والطبقة البرجوازية التى تؤدى الدولة وظيفة أساسية بالنسبة لها(٦٣).

ثالثاً: أصول الاغتراب وأنماطه

يلعب مفهوم الاغتراب دوراً محورياً فى النظرية الماركسية، وهو يشير إلى علاقة تناقض تعبر عن فاعلية الجدل الذى يشكل جوهر المشروع الماركسى. وفى شكله العام نجد أن البروليتاريا فى علاقتها بالبرجوازية تؤسسان الموقف الرأسمالى لإشباع حجات مشتركة ومن ثم فهما بفعلهما على هذا النحو تؤسسان هذا الموقف كإمتداد لهما. وأن هذا الموقف بعد تأسيسه يمتلك الياته الخاصة التى تعمل على فرض علاقة عكسية على المشاركين فى الموقف، حيث يقومان على اشباع متلطباته بينما هو يعمل باستمرار على اختزالهما وفرض خضوعهما له، وهو ما يعنى شيوع حالة من الاغتراب فى نطاق الموقف الرأسمالى بكل مكوناته.

ودون الدخول فى شروح قاموسية لمفهوم الاغتراب، فإن هذا المصطلح يمكن ادراكه من خلال مصدره الإنجليزى الذى يعنى to Alienate حيث يشير بالأساس إلى أن شخصين أصبحا غريبين estranged كل عن

الآخر(٦٤) . هذا فى حين أن هناك تعريفاً آخريرى أن الاغتراب يشير إلى عملية معقدة ذات جوانب متعددة، تشير فى مجملها إلى تحول إنتاج النشاط الإنسانى والاجتماعى بل وتحول نتاج قدرات الإنسان وطبيعته إلى شئ مستقل عنه تنتفى سيطرته عليه(٦٥)، ويعتبر هذا التعريف أكثر التعريفات اقتراباً من الاستخدام الماركسى له.

وفى كتاباته عن الاغتراب تأثر ماركس بأفكار كل من هيجل وفويرباخ، إذ حاول توسيع أفكار الأخير فيما يتعلق بالاغتراب لكي تشمل النطاق الاجتماعى(٦٦) . ولتوضيح ذلك نجد أن الاغتراب كما ورد عند هيجل له جذوره – ككل الفرضيات الأخرى – فى النطاق العقلى أساساً. ولقدظل المفهوم هيجليا فى أساسه برغم التعديلات التى أدخلها اليسار الهيجلى عليه. إذ يتبدى الاغتراب بالنسبة لهم كفكرة فلسفية أساساً أو كحالة تتبدى فى اطارها طاقات الإنسان باعتبارها قوى مستقلة أو ذوات تتحكم فى أفعاله. وقد استخدم فويرباخ الاغتراب فى تفسيره للظواهر الدينية، ومن ثم فقد نظر إلى البناءات أو التشكيلات الفوقية كنوع من الاختراع الإنسانى البحت. وبالنظر إلى ذلك نجد أن ماركس يذهب كثيراً إلى ما هو أبعد من فويرباخ، إذ رفض تناول ظاهرة الاغتراب كظاهرة سيكلوجية فلسفية، ومن ثم فقد أكد على ضرورة تحليلها كظاهرة اجتماعية أساساً فى اطار علاقات اجتماعية محددة وفى نطاق نسق اجتماعى/تاريخى بعينه(٦٧) .

ولا شك أن ظاهرة الاغتراب من الظواهر التى شغلت الجناح الليبرالى للنظرية السوسيولوجية أيضاً، حيث كان لمفكرى هذا الجناح من أمثال فيبر، دوركيم، تونيس وكارل ما نهايم وجهة نظر فى هذه الظاهرة. فقد ركز فيبر فى تحليله على التوتر بين الإمكانية الكارزمية للفرد وبين الحاجة إلى التكيف القسرى داخل مجال الدور المحدود، حيث يحدث ذلك فى حالة افتقاد أى بناء معيارى شامل.أما دوركيم الذى طرح حالة الانومى، كحالة مرضية عضال قد تصيب المجتمع،والذى قدم خلالها بضرورة تغيير دوافع الإنسان

فى مواجهة تأسيس بناء معيارى يعمل على الصياغة الروتينية والاعتيادية لحاجات الإنسان(٦٨).

وبقدر اختلاف ماركس مع التنظير الفلسفى فيما يتعلق بالاغتراب كمفهوم أو كظاهرة، فإنه برغم اتفاقه مع المنظرين السوسيولوجيين - دوركيم وفيبر - فيما يتعلق بالطبيعة الاجتماعية للاغتراب، فإننا نجده يتخلف عنهم بالنظر إلى رفضه اعتبار أن المصدر الأساسى للاغتراب يتمثل فى حالة الفوضى والإنهيار التى تصيب بشكل ما البناء المعيارى للمجتمع، بحيث يصبح السلوك الإنسانى فى اطار الواقع الاجتماعى خلوا من أى توجيه معيارى. وفى اطار ذلك نجد أن ماركس يؤكد أن هذه الظاهرة تقع فى نطاق العلاقة بين الإنسان والسياق الاجتماعى الاقتصادى الذى يتضمنه ويشكل مجال حركته الرئيسية. ذلك لأن البناء المعيارى من وجهة نظره ليس إلا تعبيراً أو إنعكاساً مباشراً لحالة الاغتراب الإنسانى وليس سبباً له كما تدعى النظرية الليبرالية.

ويكشف التحليل الدقيق لظاهرة الاغتراب عن تضمنها لعمليتين أساسيتين فرعيتين. الأولى عملية الاستخراج externalization وفى اطارها ندرك حقيقة أن الإنسان كذات سيكولوجية - فسيولوجية تعبر عن ذاتها من خلال الموضوعات الثقافية والتأسيسات الفكرية. ومن الواضح أن ذلك يعنى تخريج السلوك الإنسانى فى شكل أيديولوجيات ونظم اجتماعية أو منتجات مادية. فى نطاق ذلك نجد أن الإنسان يعكس ذاته على الواقع المحيط، فيؤسس ما ييسر إشباع حاجاته الطبيعية والاجتماعية. وحتى هذه اللحظة فإن عملية الاستخراج ليست اغتراباً بمعناه الأساسى. أما العملية الفرعية الثانية فهى الغربة estrangement، حيث يصبح الإنسان فى اطارها وسيلة للإنتاج الثقافى بدلاً من كونه غاية له. وليس من الضرورى أن تكون ظاهرة الاستخراج مصحوبة دائماً بظاهرة الغربة، وإلا أصبح المشروع الماركسى لا معنى له(٦٩)، حيث حاول ماركس أن يرجع كل أشكال الفردية إلى الظاهرة

الأساسية للاستغلال الاقتصادى. ويذهب دانيل بيل Daniel Bell إلى القول بأن تضييق ماركس لقضية الاغتراب العامة وقصرها على الاغتراب الاقتصادى، قد أغلق بذلك الباب أمام التحليل العام والمثمر لقضايا التنظيم الاجتماعى وبناء الشخصية(٧٠).

وفى تناول ماركس لقضية الاغتراب تجده يبدأ من بداية افتراضية انتقلت إليه عبر نظريات التنوير أساساً. حيث يدور هذا التناول فى فلك مسلمتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالإنسان والثانية بطبيعة التنظيم الاجتماعى. حيث تطرح المسلمة الأولى تصوراً للإنسان فى مرحلة افتراضية، لم يتعرض فى اطارها لمجموعة الاغترابات التى فرضت عليه من قبل المجتمع البرجوازى. ويؤكد ماركس أن الإنسان الطبيعى natural Man كان إنسان كاملاً، وهو الكائن البشرى الفرد، بحاجاته وإمكاناته على النمو والتطور. ورغم أن ماركس قد عبر صراحة عن ذلك فى كتاباته الأولى، فإن ذلك ظل أساس تحليله طيلة حياته الفكرية الباقية من حيث نقده للنظام الرأسمالى أو فيما يتعلق بآماله فى تأسيس المجمع البشرى الحقيقى.

وككل الفلاسفة اعتقد ماركس فى قابلية الإنسان للاكتمال بلا نهاية، وفى قوى الإنسان الكامنة والممكن وغير المحدودة فى قدرتها على النمو، فإذا كان الإنسان حالياً ليس إلا حيواناً عاملاً فإنه لا يحتاج أن يظل على هذه الحال، مادام بإمكانه أن يحقق أعلى أشكال الخلق والابداع فى الفكر والعمل، ويعتبرهذا التصور أساس تقدير كارل ماركس للأنساق الاجتماعية وتقويمه لها. حيث يوكد أن قدرات الإنسان الكامنة والمبدعة قد أضمحلت وقهرت تحت تأثير الشروط الاجتماعية السائدة فى كل المجتمعات الطبقية. ففى نطاق الرأسمالية مثلاً، وهى النسق الاجتماعى موضع التحليل، لا يحرم الإنسان فقط من تجسيد أو تحقيق إمكاناته كإنسان، ولكنه قد يحرم أيضاً من حاجاته الحيوانية، كالحاجة إلى الهواء المنعش، والطعام، والجنس، الخ.. ومن ثم فقد أصبح الجوع لا يشعر به الإنسان كنتيجة للظروف الطبيعية

الخارجية، بل يدركه كحالة من الحرمان التى يفرضها البشر الآخرون. ومن ثم فقد آدان ماركس النسق الرأسمالى لوطأته على البشر، إذ يؤكد ماركس فى نطاق هذه المسلمة أن الإنسان الذى تصوره كاملاً أو يمتلك إمكانات الكمال فى بداية التاريخ البشرى، وحتى ما قبل النظام الرأسمالى إذا به يتحول الآن تحت وطأة هذا النظام إلى مجرد حيوان عامل، يرد إلى حاجاته البدنية المحدودة(٧١). ومن ثم فإذا كان لديه تصوراً لما كان الإنسان أو ما ينبغى أن يكونه، فإنه قد أدرك أن ما يراه حوله فى المجتمع الصناعى يبتعد كثيراً عن المثال الذى يتصوره. فبدلاً من أن يعمل النظام على تطوير القدرات الأساسية للإنسان نجده يعمل على تنميطه وتشويهه، حتى أصبح فى مرتبة أدنى من الحيوان، وذلك يعنى أن الإنسان وإن كان فى الأصل كاملاً فإنه قد اختزل واغترب فى ظل النظام الرأسمالى.

وتتعلق المسلمة الثانية بطبيعة النظام الاجتماعى فى حالة اكتماله قبل أن يغترب، وينطلق ذلك من افتراض ماركس أن المراحل الأولى للحياة البشرية تميزت بأنها كانت ذات طبيعة تعاونية أساساً، حيث تفاعل الإنسان مع رفاقه الآخرين فى اطار علاقات غير مقيدة. وخلال هذه المرحلة كان الإنسان يعبر عن طبيعته الجوهرية، حيث لم يتضمن هذا التعبير أى تسلط أو سيطرة(٧٢). ولقد كان الإنسان فى اطار هذه المرحلة مبدعاً وخلاقاً ومتعاوناً، يعمل قدراته الطبيعية فى مجتمع لا يعوق مثل هذه القدرات. ومن الواضح أن هذه المرحلة سادت المرحلة المشاعية وهى ذاتها التى يأمل ماركس أن تسود مرحلة المجتمع الشيوعى، غير أنه بين هاتين المرحلتين خضع المجتمع البشرى لعدة اغترابات.

وإذا كان التعاون هو الأصل فيما يتعلق بطبيعة التفاعل الاجتماعى، فإن قيام الصراع كأساس للتفاعل يصبح الحالة المغتربة عن هذا الأصل. ويكشف الاستقراء التاريخى عن تحقق هذه الحالة مع ظهور أول تقسيم اجتماعى للعمل فى اطار المجتمع المشاعى، حدث ذلك حينما قامت إحدى القبائل

ـسـ ـعض أعضاء قبيلة أخرى، واستخدمتهم كعبيد. ومنذ ذلك الحين تأسست أول الخواص البنائية التى فصلت البشر فيما بعد عن ذواتهم التلقائية والحقيقية. بعبارة أخرى انقسم الإنسان الحقيقى على ذاته وضد ذاته من خلال مجموعة من المصالح المتعارضة بحيث كان ذلك مدخلاً لتأسيس علاقات الصراع(٧٣). وبدأ من نقطة البدء الافتراضية هذه أصبح الصراع ظاهرة اجتماعية دائمة تتغير وفقاً لطبيعة النسق المجتمعى. وهو ما يشير إليه ماركس حينما يذهب إلى القول بأن كل تاريخ الإنسانية (مثل إنهيار المجتمع البدائى القبلى، والملكية المشاعية للأرض)، ليس إلا تاريخ النضال بين الطبقات، بين الطبقات المستثمرة والمستثمرة، بين الطبقات الحاكمة والمحكومة(٧٤)، ذلك يعنى أن التباين الاجتماعى تأسس كعامل هام من عوامل نشأة الاغتراب كظاهرة إنسانية.

ويتمثل العامل الثانى الذى أسهم فى تغريب المجتمع الإنسانى عن طبيعته الأساسية المتكاملة فى نشأة تقسيم العمل الاجتماعى. فى اطار ذلك فإنه كان من المتوقع دائماً تحديد مراحل وأنماط عديدة للاغتراب فى أعقاب كل ثورة اجتماعية، حيث قامت أنماط متعددة لتقسيم العمل، وأشكال الاستغلال الكثيرة التى قهرت وحرفت الطبيعة الإنسانية للإنسان، بل وأعاقتها عن التعبير عن نفسها فى اطار الشكل الاجتماعى الملائم. إذ لم يعد الإنسان قادراً على التعبير عن ذاته بالأسلوب الجوهرى، وإنما أصبح يقف ضد البشر الآخرين فى المجتمع المنقسم الطبقات. وهى الحالة التى سوف تنتفى فى المرحلة النهائية حيث المجتمع الشيوعى، كما كانت منتفية فى المجتمع البدائى. وهى الحالة التى كان يمتلك كل البشر فى المجتمع ذات العلاقات بوسائل الإنتاج والإعاشة، ونفس الأهداف والمصالح غير المتصارعة(٧٥). بذلك فإن تاريخ المراحل الأولى للرأسمالية يعتبر إلى حد كبير بالنسبة لماركس تاريخ الاغتراب المتزايد للمنتج الصغير وعجزه عن السيطرة على إنتاجه. وبعبارة أخرى تاريخ حرمانه من السيطرة عليه،

وحرمانه أيضاً من وسائله فى الإنتاج ومن ثم اعتماده على بيع عمله فى السوق(٧٦).

ما هو مضمون الاغتراب؟ البحث فى طبيعة الاغتراب يكشف عن وجود صورعديدة له ولعوامله منها ما هو على مستوى الإنسان فى النسق الاجتماعى، بينما البعض الآخر على مستوى التنظيم الصناعى الإنتاجى. أو على مستوى النسق الاجتماعى الشامل. وفيما يتعلق بالاغتراب على المستوى الإنسانى نجد أنه قد وقعت مجموعة من الاغترابات التى استهدفت الإنسان فى ذاته، فجعلته فى واقعه الرأسمالى إنسان مغترباً عن نموذجه الأصلى. أما أول صور الاغتراب على هذا المستوى فتتمثل فى تحول علاقة الإنسان بالعالم من علاقة ذات طابع إنسانى إلى علاقة ذات طابع حيوانى. يتضح ذلك من أن البشر فى الأصل يعيشون فى اطار علاقة إيجابية متفاعلة مع العالم الطبيعى. بحيث يمكن اعتبار الثقافة والتكنولوجيا نتاجاً لهذه العلاقة التفاعلية وتعبيراً عنها، وهى أيضاً الخواص الأساسية المميزة للإنسان عن الحيوان، بالطبع هناك بعض الحيوانات المنتجة. غير أن إنتاجها يتم بأسلوب ميكانيكى تكيفى. فى اطار ذلك فإن العمل المغترب يرجع النشاط الإنسانى المنتج إلى مستوى التكيف والطبيعة، وليس السيادة عليها، وهو ما يفصل الكائن البشرى عن تكوينه الواعى، ويفصله أيضاً عما يجعل الحياة الإنسانية متميزة عن الحياة الحيوانية. ولقد تأثرت مناقشة ماركس فى هذا الصدد إلى حد كبير بفويرباخ وإن اختلف المضمون الماركسى. إذ نجده قد استخدم المصطلحات الفويرباخية فى التأكيد على أن الإنسان (كمنتج شامل universal producer) على نقيض الحيوان، الذى ينتج جزئياً فقط وفى اطار سياقات محددة تتأسس بواسطة المكونات الغريزية لنموذجه البيلوجى، ويعتبر تحليل ماركس فى هذا الصدد أكثر واقعية وتحدداً عما توحى به المصطلحات الفويرباخية(٧٧). أما الصورة الثانية للاغتراب فتتمثل فى أن العامل يفتقد السيطرة على إنتاجه، لأن ما ينتجه يستولى عليه الآخرون، ومن ثم فهو لا

يستفيد منه، وفى اطار الإنتاج الرأسمالى يعتبر إنتاج البضائع من أجل التبادل من أهم مبادئ اقتصاد السوق. حيث يتم إنتاج البضائع وتوزيعها بواسطة عمليات السوق الحرة، بل أن العامل ذاته يعامل كسلعة، ومن ثم يباع ويشترى فى السوق. فى اطار ذلك فهو لا يمتلك القوة لتحديد مصير ما ينتجه، ومن ثم تعمل آليات السوق بالشكل الذى تدعم فيه مصالح الرأسمالى على حساب مصالح العامل، وعلى ذلك فكلما أنتج العامل أكثر، كلما قل ما يستهلكه، وكلما خلق قيما أكثر، كلما أصبح هو رخيصاً(٧٨).

ويوجز ماركس هذه العملية من خلال تأكيده أن الموضوع الذى ينتجه العامل، أى إنتاجه، يصبح غريباً، أو هو قوة مستقلة عن منتجها. وتحقق العمل هو تموضع هذه القوة وفى ظل الأوضاع الاقتصادية الرأسمالية، يظهر التموضع على هيئة فقدان الموضوع واستبعاده لصاحبه، كما يظهر التملك والاستحواذ على أنه اغتراب ونزع ملكية، فخضوع العامل لقوانين الإنتاج الرأسمالى للسلع يؤدى حتماً إلى افقاره. ذلك لأنه (كلما ازداد العامل كدحاً، ازدادت قوة الموضوع الغريب الذى ينتجه على الوقوف فى وجهه، وازداد هو نفسه فقراً)(٧٩). ويسلم تموضع إنتاج العامل واستبعاده له إلى الصورة الثالثة للاغتراب على مستوى الإنسان. حيث يغترب العامل فى اطار وظيفة العمل ذاتها. فإذا كان ناتج العمل هو الاغتراب فإن الإنتاج نفسه ينبغى أن يكون اغتراباً نشطاً أو نشاطاً للاغتراب(٨٠). حيث لا تقدم وظيفة العمل أية إشباعات جوهرية تجعل من الممكن للعامل أن يطور أو ينمى قدراته العقلية والفيزيقية بحرية ما دام العمل مفروضاً بواسطة الظروف الخارجية القاهرة وحدها، حيث يصبح العمل نتيجة لغاية ما وليس غاية فى ذاته. ذلك يتضح من حقيقة أنه فى حالة غياب قسر فيزيقى أو قسر من أى نوع آخر، فإن البشر يفرون من العمل مثلما يفرون من الطاعون(٨١). فالعمل فى شكله الصحيح يعتبر وسيطاً يستخدمه الإنسان فى تحقيق ذاته على النحو الصحيح، وفى سبيل تنمية إمكاناته كاملة. ومن الواجب أن يكون الهدف من الاستخدام

الواعى لقوى الطبيعة هو إرضاؤه وامتاعه، أما فى صورته الراهنة فإنه يشل كل الملكات الإنسانية ويحول دون إشباعها، فالعامل لا يؤكد ماهيته بل يناقضها، وبدلاً من أن ينمى طاقاته الجسمية والذهنية الحرة، يكبت جسمه ويدمر ذهنه. من هنا فإنه لا يشعر أنه مع ذاته وهو يعمل، ويشعر بذاته حينما يتحرر منه. أن يشعر بكيانه حين لا يعمل، ولا يشعر به حين يعمل. ومن هنا فإنه لا يقوم بعمله طوعاً، بل كرها، أنه عمل السخرة، ومن ثم فإنه ليس إشباعاً لحاجاته، بل هو مجرد وسيلة لإشباع رغبات خارجة عنه(٨٢).

والاغتراب على هذا المستوى مثلما يصدق على العامل (المنتج المنتزعة ملكيته) يصدق على من يشترى عمله. ومن ثم فعملية الاغتراب تؤثر على كل مستويات المجتمع، بل أنها تشوه الوظائف الطبيعية للإنسان، فالحواس التى هى المصادر الأولية للحرية فى رأى فويرباخ ترد إلى حاسة تملك واحدة. بل أن اللذة والمتعة ذاتهما يتحولان من شروط ينمى البشر فى ظلها (طبيعتهم الكلية) بحرية إلى أحوال للتملك والاقتناء الأنانى(٨٣). ويعنى ذلك على ما يذهب ماركس أن الاغتراب يشمل البرجوازية إلى جانب الطبقة البروليتارية. فالى جانب أن الاتجاه البرجوازى لاستغلال العامل البروليتارى لا يعكس العواطف أو الغرائز البشرية الطبيعية، وإنما يعكس الطبيعة الصراعية الدخيلة على الوجود الإنسانى. فإننا نجد أن البرجوازى يعانى من اغتراب آخر، فوفقاً لمقولات الاقتصاد السياسى فإن على الرأسمالى أن يتحلى بقيم الإدخار والتقشف كفضائل أساسية، ومن ثم يصبح علم الصناعة هو علم التقشف، الذى يعنى إنكار الذات وإنكار الحياة، وإنكار كل الحاجات البشرية كأساس مذهب لابد أن يعتقد. فكلما قلل البرجوازى من الطعام والشراب وقراءة الكتب وكلما قلل من الذهاب إلى المسرح والسينما، وصالة الرقص أو قاعة الاجتماعات العامة، أو قلل من التفكير والحب والتنظير والغناء والرسم..الخ. كلما ادخر البرجوازى رأسماله، وامتلأت خزائنه، وكلما تضاءل امتلك أكثر وتزايد مخزون اغترابه(٨٤).

أما المستوى الثانى للاغتراب فيقع على مستوى التنظيم الإنتاجى، حيث يتميز الشكل الإنتاجى الذى يتخذه المصنع شكلاً مغترباً، فبدلاً من توزع العمال على خريطة المجتمع يتم تجميعهم لكى يعملوا فى معية واحدة تحت أمرة رأسمالى واحد. ويصبح التأكيد على قوة الإنتاج الاجتماعى مدخلاً إلى جلب كثير من البشر لكى يعمل كل منهم إلى جانب الآخر ومن ثم يتعاون معه(٨٥). وإلى جانب أن تجميع العمال على هذا النحو يولد فائض قيمة أكثر (حيث يقل فائض قيمة استخدام ١٢ عاملاً منفصلين كل منهم يعمل ١٢ ساعة عن استخدام ١٢ عاملا يتعاونون مع بعضهم البعض فى العمل ١٢ ساعة)، فإن هذا النظام يؤدى إلى تغيرات أيكلوجية واجتماعية فى موقف العمل. ومن ثم يصبح إنشاء المصنع نقطة بدء اغتراب التنظيم الاجتماعى للعمل عما كان عليه، أو صورة أولى للاغتراب على هذا المستوى. أما الصورة الثانية للاغتراب على مستوى التنظيم فتتمثل فى نظام التخصص الذى يفرضه نظام العمل فى المصنع الرأسمالى من خلال تقسيم العمل كميكانيزم إنتاجى يحول البشر إلى أجزاء له(٨٦) حيث تعين لكل عامل وظيفة جزئية يقتصر على أدائها، ومن ثم تتحول قوة العمل لديه، بقية حياته إلى عضو لأداء هذه الوظيفة الجزئية(٨٧). ونتاجاً لذلك يتجه تقسيم العمل فى المصنع إلى تأسيس ما يسمى بالعامل الجماعى Collective Labour الذى يتشكل من جمع مترابط من العمال الجزئيين Detailed Labour. بالنظر إلى ذلك يمتلك العامل الجماعى درجة متساوية من الكفاءة والامتياز لكل المتطلبات التى يحتاجها الإنتاج، وهو يستهلكها أيضاً بأكثر الأساليب كفاءة واقتصادية. وذلك عن طريق الاستخدام الكامل لكل أعضائه الذين يتكونون من العمال التفصيليين، أو جماعات العمل فى أدائهم لوظائفهم الخاصة المنوطة بهم. ومن ثم تصبح نقائض واختزالات أو مسخ العامل التفصيلى اكتمالات بالنسبة للعامل الجماعى حينما يصبح الأول جزءاً من الأخير. وتتحول عملية إنجاز شئ واحد إلى وسيلة لا تفشل ابداً، بينما يفرض ارتباط

العامل بالميكانيزم الكلى لأداء العمل أن يعمل بنفس أطراد أجزاء الآلة(٨٨). وإلى جانب أن ذلك يؤدى إلى اختزال قدرات العامل الحقيقى إلى إحدى قدراته فقط لصياغة العامل الجماعى التصورى الذى يضم كل هذه القدرات الجزئية، وذلك عن طريق إجبار العامل على الاقتصار على مهارة جزئية لحساب القضاء على عالم كامل من الإمكانات والقدرات الإنتاجية بداخله(٨٩)، فإن ذلك يفرض اتجاه الذكاء الإنسانى نحو تطوير إحدى القدرات فقط. ولتخليق هذا العامل الجماعى بقدرات عالية فإن ذلك لابد أن يتم على أساس افقار القدرات الأخرى للعامل الفردى، ومنها إمكانية التفكير (فالمصنع يزدهر كلما قلت إستشارة العقل). وحيثما اعتبر محل العمل موقفاً يلعب البشر أدوارهم فى اطاره كأجزاء له(٩٠)، فإن العامل الإنسانى عن طريق إلغاء ملكه التفكير لديه يختزل إلى قدرة واحدة تنزل به إلى مستوى حيوانى له حاجاته التى تشبع فى أدنى مستوياتها(٩١).

وتتمثل الصورة الثالثة للاغتراب فى اطار تنظيم الإنتاج والعمل بأدوات الإنتاج أيضاً. إذ يقود تركيز الإنتاج فى مصنع واحد إلى ضرورة إجراء بعض التغييرات فى الأدوات المستخدمة. فعلى خلاف الحرفى الذى يستخدم مجموعة من الأدوات القليلة لإنجاز عمليات كثيرة، فإن العامل الآن يستخدم أداة متخصصة لإنجاز كل عملية فرعية صغيرة. فى اطار ذلك يؤكد ماركس تميز نظام المصنع بتباين أدوات العمل، وهو التباين الذى يعنى أن أدوات معينة تتخذ شكلاً ثابتاً يتكيف وتنفيذ عملية معينة، وتخصص هذه الأدوات يعنى أن كل أداة منفردة ذات إمكانية كاملة فى يد العامل التفصيلى المحدود(٩٢). ولقد أدى ذلك إلى نتيجتين: الأولى خضوع العامل لوسيلة واحدة بالرغم من التوتر الذى يفرضه عليه هذا الوضع ومن ثم تصبح شرطاً إنتاجياً يخضع له العامل بدلاً من ممارسته الإنتاج بواسطة وسائل عديدة له سيطرة كاملة عليها من حيث ابتكارها أو التعديل فيها. أما النتيجة الثانية فتتمثل فى أن ذاك يقود العامل إلى الاغتراب عن قواه الخلاقة ومن ثم

مسخه ككائن بشرى، بذلك يثرى التنظيم وينتعش عن طريق تغريب العامل عن إمكاناته الفردية.

يبقى المستوى الأخير من الاغتراب، وهو الاغتراب على مستوى النسق الاجتماعى، حيث تتأسس مجموعة من الظواهر التى تقع عبر عدة مراحل تاريخية متتابعة تسلم كلها فى نهاية الأمر إلى تخليق نسق مغترب عن طبيعته الأساسية، تولد تناقضاته احتمالات نفيه وإنهياره. ويشكل الصراع الاجتماعى أول صور الاغتراب على هذا المستوى. إذ تشير دراسات عديدة إلى التعاون باعتباره الخاصية الجوهرية فى التفاعل الإنسانى. بحيث استمر ذلك حتى نقطة البداية الافتراضية للاغتراب حينما اقدمت إحدى القبائل على أسر أعضاء قبيلة أخرى وتحويلهم إلى عبيد. ومن ثم ظهرت أول خاصية بنائية فصلت البشر عن طبيعتهم التلقائية، وأصبح الإنسان – فى تصوره الشامل – منقسماً على نفسه ومضاداً لها(٩٣). ذلك يفسر نظرة ماركس إلى التاريخ الإنسانى باعتباره تاريخاً للنضال بين الطبقات المضطهدة والمضطهدة(٩٤). ويذهب إلى القول بأنه إذا تمكن البناء من التخلص من أحد أشكال الاغتراب على هذا النحو فان ذلك عادة ما يكون مقدمة لتولد اغتراب جديد. بحيث لا ينتفى هذا الاغتراب إلا بنهاية الشكل الطبقى للمجتمع وتحقق المرحلة الشيوعية التى يستعيد فى اطارها النسق هويته الأولى والأساسية. ويشكل تقسيم العمل الاجتماعى كعملية بنائية الصورة الثانية للاغتراب على المستوى النسقى. وإذا كان هذا الشكل له بدايته الافتراضية التى أشرنا إليها حيث سيطرة أحدى القبائل على أخرى، فإنه اتجه فى تناميه من خلال حركة ذات اتجاهات متضادة، حيث اتجهه إلى اختزال الإنسان وقسره على إحدى ملكاته لصالح امتلاك التنظيم لقدرات متنوعة. ونتيجة لذلك فإنه كلما كان هناك اغتراب على المستوى الإنسانى فإنه يوجد اكتمال على مستوى النسق الاجتماعى. بل إننا نجد أن نظام المصنع كوحدة إنتاجية فى النسق البرجوازى يعانى من اغتراب عن نموذج

الإنتاج الطبيعى، حيث أنه يتضمن تعديلاً ايكلوجيا فى البيئة الطبيعية(٩٥). بل أنه حدث فى اطار هذا المستوى أيضاً ما يمكن أن يسمى بالاغتراب البيئى حيث تحول الواقع المتجانس إلى واقع متناقض، ومن ثم نشاهد فى اطار النسق البرجوازى نمو المدينة على حساب تخلف الريف، وقد ينسحب ذلك على المستوى العالمى حيث نمو البلاد صناعية على حساب المجتمعات البدائية والزراعية(٩٦). بالإضافة إلى ذلك تخلق ما يمكن أن يسمى بالاغتراب النوعى حيث تبرز الفوارق بين الرجال والنساء. وتنشأ حالة من الدونية الاجتماعية بالنسبة للنساء فى مقابل سمو يكون من حظ الرجال، وتتخلق علاقة أشبه ما تكون بعلاقة السادة بالعبيد(٩٧)، ولكن على أساس نوعى.

بالإضافة إلى ذلك فإن تقسيم العمل كتنظيم يفرض ما يمكن أن يسمى باغتراب الإنسان عن الآخر فى اطار العلاقات الاجتماعية. إذ يفرض تقسيم العمل أن يكون لكل إنسان مجال خاص ومميز للنشاط يفرض عليه ولا يستطيع أن يتهرب منه. حيث العمل منفصل عن موضوعه، هو فى نهاية المطاف اغتراب للإنسان عن الإنسان. يعزل فيه الأفراد بعضهم عن بعض، ويوضع بعضهم ضد بعض، ويكمن أساس ارتباطاتهم فى السلع التى يتبادلونها - وليس فى أشخاصهم. فاغتراب الإنسان عن ذاته هو فى ذات الوقت اغتراب عن أقرانه من البشر، تبقى بعد ذلك الصورة الأخيرة للاغتراب على مستوى النسق الاجتماعى. حيث يخلق اغتراب النسق البرجوازى اغتراباً من نوع آخر، إذ تتخلق بعض الظواهر أو النظم الاجتماعية التى ليست لها أية جذور موضوعية، ويطرح ماركس الدين مثالاً على ذلك. فالإنسان من وجهة نظره هو الذى يخلق الدين، وليست القوى الدينية هى التى تخلق الإنسان. فالدين فى الحقيقة ليس إلا وعى الإنسان بذاته لأن الإنسان ليس كائناً مجرداً يسكن خارج العالم، وإنما الإنسان هو العالم الإنسانى وهو الدولة والمجتمع. ومن ثم يصبح الدين هو التحقق المثالى

لكينونة الإنسان مادامت هذه الكينونة البشرية لا تمتلك وجوداً واقعياً، وبذلك تصبح المعاناة الدينية ليست سوى تعبير عن المعاناة الواقعية أو احتجاج على هذه المعاناة. بذلك يصبح الدين هو رمز المخلوق المقهور، أو هو عاطفة العالم الذى لا قلب له، أو روح الظروف التى لا روح لها، أنه أفيون البشر(٩٩).

رابعاً: إنتقال البروليتاريا من اللاوعي إلي الوعي

من وجهة النظر الماركسية تعنى العقلانية أن يتجه البشر فى النسق إلى ادراك مصالحهم الحقيقية كما تتبدى لهم فى المواقف التى يجدون أنفسهم فيها(١٠٠). ويكشف تحليل ملامح السلوك فى اطار المشروع الماركسى عن ترادف بين عقلانية السلوك من ناحية والوعى به من ناحية أخرى. ومن ثم يصبح الوعى الزائف حالة لا عقلانية يقع الإنسان فريسة لها، أما بسبب قصور ادراكى منه، أو بسبب عوامل خارجية مفروضة عليه. ذلك يعنى أن تحقق الوعى – إذا أدركنا أن ماركس اهتم أساساً بالجانب الطبقى للنسق على ما يذهب بارسونز (١٠١) – يعنى اكتشاف الإنسان لموقعه الطبقى، ولمتضمنات دوره إنطلاقاً من هذا الموقع الطبقى، أعنى وعيه بمصالحه وأهدافه وعقلانية وسائله لتجسيد تحقق هذه المصالح.

بالنظر إلى ذلك نجد أن ماركس يذهب إلى أن الوعى له جذوره فى الممارسة الإنسانية، التى هى اجتماعية بطبيعتها، وذلك هو معنى العبارة (إن وعى البشر ليس هو الذى يحدد وجودهم، وإنما على العكس، فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم)(١٠٢). وهناك ما يشير إلى تشويه موقف ماركس فيما يتعلق بهذه الملاحظة غير أن المقصود هنا هو الكائن الاجتماعى، وقد يكون هناك قدر من الاعتراض فيما يتعلق بتعميم إن الوعى محكوم بالنشاط الإنسانى فى المجتمع. ويشير ماركس إلى أن اللغة كحالة يمكن أن تعطينا مثالاً واقعياً على ذلك. إذ يوكد ماركس أن اللغة القديمة قدم الوعى، واللغة هى الوعى العملى الذى يوجد أيضاً من أجل الآخرين من

البشر، ولهذا السبب فهي توجد بالنسبة لي شخصيا(١٠٣). فالتعبير عن الأفكار، ووجود أي شئ يتجاوز الحواس يعتمد على وجود اللغة. بيد أن اللغة نتاج اجتماعي، حيث يكتسب الفرد المقولات اللغوية التي تشكل مرتكزات وعيه بالنظر إلى عضويته في المجتمع. ويتحدد الوعي بشكل مباشر في إطار المشروع الماركسي بالنظر إلى مجموع علاقات الإنتاج التي تشك البناء الاقتصادي للمجتمع، حيث الأساس الحقيقي الذي تنتمي له أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. بذلك فإن أسلوب الإنتاج ووسائل الحياة المادية تحدد، بشكل عام، العمليات العقلية والسياسية والاجتماعية للحياة(١٠٤).

من ناحية أخرى يؤكد ماركس أن وعي الإنسان يتحقق إذا تآزر دوره والقوانين العامة للتاريخ، ومن ثم فهناك تباين فيما يتعلق بدرجة قدرة الأفراد على توحيد أهدافهم مع الحركة الدياليكتيكية العامة للتاريخ، وذلك ما يعنيه ماركس بالوعي الطبقي(١٠٥). بذلك يؤكد ماركس على عقلانية الأيديولوجية، حيث تصر الماركسية على أن المجتمع يؤسسه الأفراد الواعون conscious agents الذين يعملون بارادة وعاطفة نحو أهداف محددة. ومن ثم فالتغير الاجتماعي ليس نتاجا للقوى اللاشخصية العمياء، وإنما هو نتيجة لالتقاء الارادات والأفعال البشرية(١٠٦).

وفي معالجة ماركس لقضية الوعي في مشروعه النظري نجده يؤكد على تحدد الوعي أساساً بالنظر إلى أسلوب الإنتاج الاقتصادي والظروف البنائية الأشمل. وأن نضج الوعي يعني مروره بمرحلة سابقة هي مرحلة اللاوعي، فإذا تحقق الوعي الموضوعي فلا عودة للوعي الزائف، وإن تحقق الوعي أو العقلانية تعني بداية التاريخ الحقيقي للإنسان. ويؤكد كارل ماركس أن هناك ظروفاً أساسية تساعد على تشكل الوعي الطبقي، أو حتى درجة عالية من الوعي بالمصالح والأهداف. فقد توجد طبقة مع بعضها البعض، ومع ذلك لا تسعى لتحقيق مصالح مشتركة. فرغم أن أعضاءها قد يعيشون في ظل ظروف متشابهة إلا أنهم قد لا يدخلون في علاقات متبادلة ومتنوعة

كل مع الآخر(١٠٧). بالإضافة إلى ذلك فإن الوعى قد يتأخر إذا ظلت الوحدات التى تنتمى إليها هذه المصالح منعزلة كل عن الأخرى، أو إذا لم يسودها تقسيم للعمل أو تخلفت عنها وسائل الاتصال التى تيسر وحدتها واكتسابها لوعيها(١٠٨). ويذهب ماركس إلى أنه قد حدث هذا الموقف بالنسبة للبروليتاريا في بداية تشكلها، حيث كانت المصانع ما تزال منعزلة والاتصالات بين المدن منخفضة، وحيث لم تكن لظروف الاستغلال وطأتها على الطبقة البروليتارية. ومن ثم نجدها لم تسع لتنظيم نفسها. هذا بالإضافة إلى عدم تخلق وحدة شعورية تربط بين البشر فى الموقف الطبقى، ورغم ذلك وجدت البروليتاريا فى اطار موقف يشبه موقف جماعات الفلاحين، حيث أنها حتى هذه اللحظة تشكل طبقة فى ذاتها فقط. ولا يعنى ذلك أن الأفراد فى هذه المواقف الطبقية ليست لهم مصالح أو أهداف يشعرون بها، ومن ثم ينجزون عملهم بالنظر إليها، وإنما عادة ما تكون لديهم مصالحهم وأهدافهم. بيد أن هذه المصالح تسوقهم إلى العمل الفردى أو العائلى وليس إلى العمل الطبقى المشترك. فهم لا يتصرفون مع بعضهم البعض كطبقة، ولا يبذلون أية محاولة لكى يؤسسوا سيطرة على موقفهم الطبقى بأسلوب مشترك عن طريق العمل السياسى، حيث يشكل الأفراد طبقة إذا هم دخلوا فى صراع مشترك مع طبقة أخرى فقط(١٠٩). ذلك يعنى أن هناك وضعين توجد الطبقة فى اطارها بالنظر إلى مستوى محدد من العقلانية أو الوعى، حيث الطبقة فى ذاتها والطبقة لذاتها. وفى اطار هذين الشكلين نجد قيماً وعلاقات طبقية بين البشر داخل الطبقة، ومن ثم فالطبقة على هذا النحو لا تتميز عن أية جماعة أخرى داخل المجتمع. ذلك أن الطبقة فى ذاتها تفتقد ادراك أى مصالح مشتركة واضحة تعبر عنها، ومن ثم توحد بين البشر فى اطار هذه الطبقة وتدفعهم إلى التصرف كوحدة كما لو كانت شخصاً واحداً، وتبدأ الطبقات فى التصرف لذاتها على هذا النحو حينما تتأسس مثل هذه الأهداف المشتركة.

ذلك يطرح تساؤلاً يتعلق باستكشاف العوامل التى تساعد على تحرك الطبقة وسعيها وراء مصالح لذاتها، وهى ذات العوامل التى تساعد على نضج الوعى الطبقى على المستوى الفردى والجماعى بما ييسر الادراك الطبقى لمصالح الطبقة وأهدافها والطريق لتحقيق هذه الأهداف. وبالنظر إلى ذلك نعرض لمجموعة من العوامل الأساسية ذات الطابع الذاتى فى بعضها والموضوعى فى البعض الآخر. هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الوسيطة أو المساعدة التى يسرت تحقق النتائج المترتبة على فاعلية العوامل الأساسية.

ويتمثل أول هذه العوامل فى الظروف الموضوعية المتجسدة فى سيطرة الرأسماليين على الموقف الذى تعيشه البروليتاريا. فى اطار ذلك نجد أن البروليتاريا وأن وقفت كطبقة فى علاقتها برأس المال، إلا أنها حتى هذه اللحظة لا تقف كطبقة لذاتها(١١٠)، أعنى أنها لم تع عقلانياً متضمنات الموقف، ويتمثل وعى البرجوازية فى اطار مجموعة العوامل الموضوعية هذه فى سعيها إلى تراكم رأس المال واستثماره فى المشروعات، ومن ثم استخدام العمال الأكثر، وينتج عن الوعى الواقعى الخالص الهادف إلى الحصول على أكبر قدر من الربح من منتوج السوق، أو من خلال العملية الإنتاجية داخل المشروع. بيد أنه أثناء سعى البرجوازية لتحقيق مصالحها فإنها تعمل على بناء المصانع الأكبر، ومن ثم استخدام العمال الأكثر بالإضافة إلى أنها قد تعمل على إعطاء العمال أجوراً أقل فأقل من أجل رفع مستوى أرباحهم(١١١). غير أن هذا التصرف العقلانى للفاعل البرجوازى وإن كان عقلانياً على مستوى الطبقة البرجوازية إلا أنه ليس كذلك على مستوى البناء الطبقى ككل، لأنه أثناء هذه العملية نجد البرجوازى بجمعه للعمال مع بعضهم البعض وتخفيض أجورهم، بالإضافة إلى الشروط القهرية الأخرى، يوفر الشروط الموضوعية لتخلفهم كطبقة أولاً. ومن ثم يوفر لهم الادراك الموضوعى للشروط أو الظروف القهرية التى يعملون فى ظلها، ومن ثم

يصبح وعى البرجوازية وعياً موضوعياً على مستوى الطبقة ولا وعياً على المستوى النظامى الشامل، لأن البرجوازية بسلوكها الذى تتصوره واعياً تسعى بذلك إلى تخليق نفيها، وهو ما يشير إلى فاعلية الحتمية الجدلية؛ حيث أنه إذا كانت البرجوازية قد ظهرت أولا كطبقة تعمل لذاتها، فإنها من خلال سعيها لمصلحتها قد ترتكب ممارسات غير رشيدة يكون من نتاجها إكساب البروليتاريا وعيها وسعيها لمصالحها التى تتحقق إذا هى قد توجهت نحو القضاء على البرجوازية ذاتها.

وتشكل مجموعة الظروف الذاتية العامل الثانى لتحقق الوعى الطبقى. إذ يؤكد ماركس أن العوامل الذاتية تلعب دوراً فى تشكل الوعى الذاتى للبروليتاريا، الذى يعنى ادراكها لعلاقاتها بوسائل الإنتاج(١١٢)، واكتشافها الضغوط القهرية التى تفرضها البرجوازية عليها وهو ما يعنى تخلق جهود ذات متتاليات عديدة لصالح الموقف البروليتارى، وأيضاً عن طريق تطويرها لقيم بروليتارية تشكل أساساً لوعيها الموضوعى وليس الوعى الزائف. ويستمر هذا التصاعد فى امتلاك درجات من الوعى حتى ينتهى ذلك باستخدام الوسائل العقلانية لأعمال القيم الثورية البروليتارية التى تتضمن تأسيس سلطة داخلية واستخدام القوة فى الصراع ضد سلطة البرجوازية السابقة. ويتميز اكتشاف البروليتاريا لمصالحها بمروره عبر ثلاث مراحل أساسية، حيث تسعى البروليتاريا خلال المرحلة الأولى لتحقيق مصالحها كأفراد لا كأعضاء فى طبقة، بحيث تدرك هذه المصالح ذاتياً على أنها أغراض وأهداف يريدها البشر الواقعيين ويعبرون عنها من خلال توجيه جهودهم لتحقيقها، وعادة ما تسود هذه المرحلة خلال فترة وجود الطبقة فى ذاتها وليس لذاتها. أما المرحلة الثانية فيمكن أن نسميها مرحلة إدراك المصالح بالنظر فى التعبير عن مصالحهم كأفراد أو مصالح جماعات غير طبقية، وحتى مصالح الجماعات المستغلة لهم، على سبيل المثال - كما يذهب ماركس - الموقف الذى دعم فيه الفلاحون نابليون أو حينما تدعم

البروليتاريا موقف الحزب السياسى البرجوازى. حتى هذا المستوى فإنهم يعبرون عن مصالح تشير إلى فشلهم فى ادراك موقفهم الحقيقى، وأيضاً فشلهم فى التعرف على مصالحهم الحقيقية أو الجوهرية. فى اطار هذه المرحلة نجد أن السلوك البروليتارى يرتكز على ما يمكن أن نسميه بالوعى أو الفهم الزائف لموقفهم الطبقى لحقيقى فى بناء المجتمع، وهم حتى هذه اللحظة لا يتصرفون كطبقة - بالمفهوم الشامل للطبقة - ولا يكونون قد شكلوا بعد طبقة لذاتها. وفى المرحلة الثالثة تبدأ الطبقة فى ادراك حدود موقعها الطبقى، وتعرف أن هناك أسلوباً وحيداً للتصرف فى اطار هذا الموقف، وبشكل سريع أو متأخر سوف يندفع شاغلوا المواقف الطبقية بواسطة الظروف الاجتماعية المتنامية، بالإضافة إلى ظروف الصراع السياسى لطبقتهم نحو التعرف على مصالحهم بوضوح. ويؤكد ماركس أنه إذا تمكنت الطبقة - كأعضاء - من الادراك والوعى، فإن الموقف الطبقى يصبح كامل التحديد بصورة موضوعية(١١٣). ويذهب إلى أنه إذا لم يتم اكتمال تنظيم البروليتاريا لذاتها فى شكل طبقة وإذا لم يتخذ الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية الطابع السياسى، فإن المنظرين الذين ابتدعوا الأنساق النظرية لإشباع حاجات الطبقات يصبحون مجرد يوتوبيين(١١٤). ويؤكد ماركس أن الطبقة تصبح طبقة حينما يدفعها صراعها مع الطبقة المضادة نحو النشاط السياسى. عند هذه المرحلة فقط يكون باستطاعتها تحديد مصالحها الحقيقية والدفاع عنها. ثم يؤكد أنه بمجرد التحديد الواضح للبناء الموضوعى للعلاقات من خلال عملية الصراع الطبقى، وحينما ينمو الموقف الطبقى حتى يتخذ شكله المثالى، حيث تستقطب الطبقات، وحينما يستفحل بؤس البروليتاريا، حينئذ فإن معظمهم قد يدرك بشكل عقلانى وواعى - كادراك العالم - حقيقة مصالحهم الجوهرية. عند هذه المرحلة سوف تتصرف الطبقة لصالحها، ومن ثم سوف تطور نظرية عن المجتمع والتغير(١١٥).

أما المجموعة الثالثة من العوامل التى تساعد فى تحقيق ادراك الطبقة

لموقفها بوعى موضوعى، فهى التى يمكن أن نسميها بالعوامل الوسيطة، حيث تؤدى دورها فى إنضاج التفاعل الناتج عن العوامل الأساسية - ذاتية أو موضوعية - بحيث تحقق النتائج المترتبة على تفاعلها. ويعتبر تقسيم العمل الاجتماعى أول عوامل هذه المجموعة حيث يؤدى تأسسه إلى خلق بعض الظروف القهرية المحيطة بالعامل البروليتارى، منها إختزال ملكاته إلى ملكة واحدة، ومن ثم يفرض عليه ذلك أن يحيا وجوداً جزئياً. هذا بالإضافة إلى أن تقسيم العمل يفرض على الأنا (البروليتارى) مجرد كونه منتجاً للسلع التى تشبع حاجات الآخر (البرجوازى)، وينتج عن تقسيم العمل فى أقصى حالات نضجه بناء طبقياً يحتوى على طبقتين أساسيتين. الأولى البرجوازية التى يتأكد نموها ورفاهيتها على أساس عمق استغلالها للبروليتاريا وقهرها للحياة وفق أقسى ظروف ممكنة، بحيث يكون ناتج تقسيم العمل هو جعل كل طبقة تدرك مكانتها الطبقية فى البناء الاجتماعى وعلاقتها بالطبقات الأخرى، وأهدافها التى ينبغى عليها إنجازها سواء تلك المفروضة عليها أو تلك التى تدرك أن إنجازها يكون لصالح وجودها الحى كطبقة. ويعتبر عامل المواصلات وتيسير سبل الاتصال بين مختلف أعضاء الطبقة البروليتارية العامل الثانى فى اطار مجموعة العوامل الوسيطة هذه، وقد قلنا فيما سبق أن البرجوازية فى سعيها من أجل الربح تقوم بتجميع العمال أكثر وأكثر فى مصانع أكبر فأكبر، بحيث ييسر لهم هذا الوضع الاتصال مع بعضهم، ومن ثم وجود ما يمكن أن يسمى بعلاقات الوجه للوجه، وهو ما يساعد على تطور التضامن ودعمه داخل الطبقة البروليتارية، هذا بالإضافة إلى أن تعدد وسائل الاتصال التى تخلقها الصناعة الكبرى، أو التى تيسر اتصال العمال فى مختلف الجهات والمناطق ببعضهم البعض، بحيث يؤدى هذا الاتصال إلى تحويل الصراعات المحلية المتعددة ذات الطبيعة المتماثلة فى كل مكان إلى صراع طبقى واحد يسود المجتمع بأسره، ومن ثم يصبح الصراع الطبقى صراعاً سياسياً(١١٦). ويشكل الصراع الطبقى العامل الثالث ضمن مجموعة

العوامل المساعدة في تخلق وعي الطبقة وخاصة طبقة البروليتاريا. ويخلع ماركس على عملية الصراع طابعاً سياسياً. وهو يؤكد أن مجرد حدوث الصراع يعتبر دلالة رئيسية على استيضاح كل طبقة لموقفها وطبيعة أهدافها ومصالحها، بحيث يقود ذلك إلى حدوث صدام بسبب المصالح المتضادة للطبقات. وفي بادئ الأمر يقود الصدام عمال منعزلون ثم يتطور حتى يتكاتف عمال معمل واحد، ثم ينضم إلى الصراع عمال الفرع الصناعي الواحد في محلة واحدة ضد البرجوازي الذي يستخدمهم. ولا يكتفي العمال بتوجيه ضرباتهم إلى علاقات الإنتاج البرجوازية وإنما إلى أدوات الإنتاج - التي كانت تشكل شرطاً موقفياً يقهرهم - فيتلفون الآلات ويحرقون البضائع والمصانع، وذلك من أجل استعادة الوضع الذي ساد ابان القرون الوسطى حيث كان العامل يتمتع بالقوة وإمكانية الاستقلال(١١٧).

يعني ذلك أن تحقق الوعي في المشروع الماركسي يتمثل في ادراك البروليتاريا لمصالحها، ومن ثم الثورة على النسق البرجوازي وتحطمه، وليس التكيف معه على ما تذهب الوضعية وإنه إذا كانت عقلانية البرجوازية تسعى إلى تحديد الأسلوب الرشيد لتراكم رأس المال وسرعة دورته، فإن قصورها عن ادراك متتاليات فعلها العقلاني المحدود يقودها إلى تخليق نقيضها - البروليتاريا الواعية - الذي يشكل نفياً لها. وتكمن عظمة المشروع الماركسي في دقة التوازنات بين المقولات النظرية والتفاعلات التي تجردها هذه المقولات. يتضح ذلك أن عقلانية البرجوازية وسعيها إلى تراكم الربح يقودها إلى تخليق بروليتاريا نافية لها. بيد أنه حينما تتأسس البروليتاريا، فإن ذكاءها العقلاني يفرض عليها أن تسعى لتحقيق أهداف مجتمعية وليست طبقية، وإلا خلقت نفيها كما فعلت البرجوازية سابقاً. وتكمن عظمة المشروع الماركسي للعمل الطبقي حينما تشهد حركة التاريخ المتنامية توازياً للسلوك الواعي بين البرجوازية والبروليتاريا، فقبل التاريخ - قبل الثورة البروليتارية - تحقق وعي البرجوازية على حساب الوعي الزائف للبروليتاريا، أما بعده حيث

تاريخ الإنسان الحقيقى، فإن الوعى الموضوعى للبروليتاريا، يتأسس على حساب الوعى الزائف للبرجوازية، حيث تصبح المصالح النسقية وليست الطبقية هى المقياس الحقيقى لوعى السلوك الإنسانى.

خامساً: تعبير النشاط الإنساني عن الحتمية الاجتماعية

ترتبط مقولة الارادية والحتمية فيما يتعلق بالسلوك الاجتماعى بمختلف العناصر الأخرى للنظرية الماركسية، بيد أننا منذ البداية نرى ضرورة الإشارة إلى حقيقتين بارزتين فى هذا الصدد. أولهما، أن السلوك أو العمل الإنسانى فى أساسه ارادى لدى كارل ماركس، ومن ثم فاللاارادية لديه حالة استثنائية فرضتها ظروف طارئة على التطور التاريخى. أما الثانية فتتمثل فى أن حالة اللاارادية ترتبط عادة بالمرحلة التى تختزل فى اطارها الطبيعة البشرية ومن ثم فتحقق اكتمال هذه الطبيعة يعنى العودة ثانية إلى السلوك الارادى.

وينبثق اهتمام ماركس بمسألة ارادية السلوك أو العمل البشرى من خلال اهتمامه بالأسلوب الذى تقهر به البناءات المجتمعية المتباينة وبخاصة الأنساق الرأسمالية، البشر، وتفرض عليهم أن يتصرفوا بأساليب يختلف فيها كل منهم عن الآخر أن لم يتناقض معه(١١٨). ذلك لأن هذا الوضع يعتبر دخيلاً على الطبيعة البشرية. فى اطار ذلك نجد أن ماركس لديه تصوراً عن الطبيعة البشرية فى أساسها، حيث يؤكد أن هذه الطبيعة قد مرت بمرحلتين، حيث كانت هذه الطبيعة فى إطار المرحلة الأولى ذات خاصية روحية اتصالية تهدف إلى تحقيق ذاتها، ومن ثم فقد كانت ذات طابع تعاونى أساساً. ويؤكد ماركس أن هذه الطبيعة سادت المرحلة البدائية الأولى. أما الطبيعة الثانية فهى التى سادت المجتمع الرأسمالى المنقسم إلى طبقات، حيث الطبيعة البشرية تحكمها آليات البناء الاجتماعى، ومن ثم تعبر الطبيعة الإنسانية فى هذه المرحلة عن طبيعة مغتربة عن ذاتها(١١٩)، وتتميز هذه الطبيعة بالطابع الصراعى. وينسجم مع تصور هذه الطبيعة تأسس نمطين

للسلوك الإنسانى، الأول هو الذى يسود المرحلة البدائية أو المشاعية حيث التعبير الجوهرى عن حقيقة الطبيعة الإنسانية بلا فرض لسيطرة أو تسلط، أما النمط الثانى فيتمثل فى السلوك الذى ينتمى لجهود الإنسان المغترب حيث قهرت طبيعته الأساسية(١٢٠). فى اطار ذلك فإنه إذا كان السلوك أو النشاط البشرى فى اطار الطبيعة ارادياً فإنه أصبح لا اراديا فى ظل الثانية، حيث يأتى الإنسان نشاطاً له أصله فى الحتمية النسقية أو يستحيل إلى قوة مضادة له وتستعبده(١٢١).

ويذهب ماركس إلى أن السلوك أو النشاط الإنسانى من حيث طبيعته الأساسية قد مر بأربع مراحل أساسية. كان له طبيعته المتميزة فى اطار كل منها. ففى اطار المرحلة الأولى وهى المرحلة السابقة على المرحلة البدائية أو هى تشكل بدايتها، حيث لم يكن البشر سوى كائنات عضوية فيزيقية ذات حاجات فيزيقية أساساً. وككل الكائنات الفيزيقية، فإنه كان على البشر لكى يحافظوا على حياتهم أن يدخلوا فى علاقات مباشرة مع الطبيعة متفاعلين معها. فى هذه المرحلة كان هدف السلوك البشرى كالحيوان يتمثل فى دعم الحياة والحفاظ عليها، بيد أنه أثناء هذه المرحلة تمكن البشر من إنتاج بدايات الحياة الاجتماعية، فأثناء إنتاج البشر لوسائل إعاشتهم، كانو ينتجون بطريقة غير مباشرة حياتهم المادية الواقعية. ذلك أن البشر فى تعاملهم مع الطبيعة اختلفوا عن الحيوانات فى أنهم لم يأخذوا من الطبيعة فقط ما يحتاجونه للحفاظ على حياتهم، وإنما عملوا إلى جوار ذلك على إنتاج وسائل إعاشتهم. ومن ثم فإلى جانب ماوجدوه متوافراً فى الطبيعة من وسائل، فإنهم عدلوه بجهودهم، بحيث أدى ذلك فى النهاية إلى تضاؤل اعتمادهم على الطبيعة. بذلك لم يكن جهد البشر مجرد تكيف والطبيعة بقدر ما كان جهداً واعياً وهادفاً لتغيير الظروف الطبيعية. ومن خلال ابتكارهم للوسائل أو تعديلهم فيها تمكن البشر من خلق العالم فوق العضوى للإنسان a super organic، الذى يتكون من مصنوعاته، وبذلك لم يعد الإنسان مجرد حيوان عامل، ولكنه

إنسان خلاق يعيش ويؤدى سلوكه فى اطار عالمين، العالم الصناعى، -artif ical world والعالم الطبيعى[١٢٢]. وهو ما يعنى اتفاق الماركسية فى هذا الصدد مع التفاعلية الرمزية التى تعزوا دوراً بناء وفعالاً للكائنات البشرية[١٢٣] فى صياغة عالمها، بحيث تؤدى الموافقة على ذلك إلى رفض تراث كامل لدى علماء الاجتماع تجاهلوا فى اطره كلية الجوانب المثمرة والخلاقة للنشاط البشرى[١٢٤]. ويمكننا القول أنه تصديقاً مع الماركسية فإن الإنسان فى سلوكه لم يكن خاضعاً للحتمية الاجتماعية لأن الأخيرة لم تكن قد تخلقت بعد، ومن ثم فقد كان فعله ارادياً عند هذا المستوى، ماعدا الخضوع لقدر بسيط من سيطرة الحتمية البيلوجية والطبيعة حيث كان فعله محكوماً أما بواسطة الظروف الطبيعية الخارجية أو إشباع الحاجات الأساسية الكائنة فى بنائه الدافعى.

وتشكل المرحلة البدائية المرحلة الثانية فى هذا التدرج وهى المرحلة التى غاب عنها التخصص أو تقسيم العمل، ومن ثم لم يكن المجتمع الطبقى قد ظهر بعد. فى هذه المرحلة نظراً لامتلاك الإنسان لامكاناته المبدعة. فإنه كان بامكانه التعبير عن حياته فى شكل موضوعات حقيقية محسوسة، ومن ثم فالى جانب كون الإنسان طبيعياً هادفاً فإنه أصبح فى ذات الوقت – عن طريق عمله – موضوعاً وطبيعة خارج ذاته، أى أن ذات الإنسان أصبحت موضوعاً وطبيعة[١٢٥]. معنى ذلك أن الإنسان فى هذه المرحلة تولى خلق العالم المادى الذى يعكسه، بيد أنه إلى جانب ذلك تولى خلق الثقافة والبناء الفوقى لكى ينظم علاقاته بالطبيعة والآخرين من البشر. وأصبح السلوك الإنسانى فى هذه المرحلة ليس إلا تعبيراً عن الجوانب المتعددة للطبيعة البشرية، وأصبح الموضوع الاجتماعى تعبيراً عن الذات الإنسانية وامتداداً لها[١٢٦]، تصنعه بشكل ارادى أو تتعاون فى صناعته مع الآخرين من البشر. ومن هنا نستطيع أن نؤكد أن العمل فى هذه المرحلة اتسم بالطابع الارادى، فهو قد تخلص من الحتمية البيلوجية والطبيعية إلى حد كبير ولم يكن قد وقع بعد تحت طائلة الحتمية الاجتماعية التى لم يكن قد أكتمل تخليقها بعد.

ثم تأتي المرحلة الثالثة حيث نشأة المجتمع الطبقى الذى تضمن نماذج عديدة أخرها النظام الرأسمالى. وتصل هذه المرحلة إلى قمة نضجها حينما يتأسس العمل فى المجتمع الصناعى ويتحول العامل البروليتارى من كلية منتجة إلى جزئية فى اطار وظيفة جزئية(١٢٧). وبذلك تختفى استقلالية العامل، فبعد أن كان مستقلاً يعكس ذاته على الحياة الاجتماعية من خلال ما يصنعه تحول إلى مجرد تابع فى عملية إنتاجية لا يتحكم فيها وإنما يخضع لمتطلباتها، وافتقد سلوكه بذلك طابعه الارادى. وتسود هذه المرحلة السلوك أو النشاط اللاارادى، حيث تتحكم فى حركة المجتمع مجموعة من القوانين الأساسية التى تؤدى فاعليتها مستقلة تماماً عن الإرادة والوعى البشرى(١٢٨). بل إننا نجد أن الأفعال والتجديدات البشرية وإن بدت ظاهرياً من عمل الارادة البشرية، إلا أنها فى حقيقة الأمر تخضع لحتمية مجموعتين من القوانين. المجموعة الأولى تتمثل فى القوانين المتصلة بنمو العالم الخارجى، أما المجموعة الثانية فتتصل بقوانين الفكر البشرى. وذلك يعنى أنه بينما يؤسس البشر التغيرات الاجتماعية فإنها لكى تصبح فعالة، فإنها ينبغى أن تتلاءم مع القوانين الكامنة والتى تؤدى فاعليتها بغض النظر عن الارادة أو القصد، أو حتى وعى الكائنات البشرية(١٢٩).

فى اطار هذه الفترة نجد أن البشر فى الموقف الرأسمالى ينجزون أعمالاً لا تعبر عن طبيعتهم الأساسية، ومن ثم فتأسيسهم لهذه الأعمال لا يشير إلى اراديتهم، وقصدهم وإنما إلى قهر الحتمية النسقية لهم. فالنشاط على ما يذهب ماركس لا يصبح ارادياً، وإنما هو يصبح نشاطاً منقسماً على ذاته، ويصبح ناتج عمل الإنسان قوة مغتربة عنه ومضادة له تستعبده بدلاً من أن يسيطر عليها، ويصبح لكل إنسان نشاطه المحدد المفروض عليه والذى لا يمكنه الخروج عنه(١٣٠). بل إننا إذا تفحصنا طبيعة النشاط البرجوازى سوف نجد أنه يصدر عن حالة من اللاارادية أيضاً. فالنسق يخلق لكل فرد موقعه الذى عليه أن يؤدى دوره من خلاله، ومن ثم فالاستغلال بالنسبة لماركس لا

تلام عليه أنانية أو عدم وعى المستخدم الرأسمالى، حيث أن هذا المستخدم مفروض عليه أن يؤدى سلوكه على النحو المطلوب منه خلال الموقف الطبقى الموضوع فيه وإلا عرض نفسه للموت من خلال الصراع التنافسى(١٣١). وبالمثل فإننا نجد أن العامل البروليتارى يخلق بعمله عالماً قوياً مضاداً له. فهو وإن كان يضع ذاته فى الموضوع الذى يصنعه، فإن ذاته لم تعد تنتمى إليه وإنما إلى الموضوع الذى صنعه، ومن ثم فكلما جسد ذاته فى عمله انتفت ذاته، ومن ثم فالحياة التى يخلعها على الشئ المصنوع تواجهه كموضوع معادى له ومغترب عنه(١٣٢). وإذا كان العمل الذى يأتيه العامل هو تأكيد لذاته فإن العامل أثناء عمله لا يؤكد ذاته وإنما ينكرها، لا يطور طاقاته العقلية أو الفيزيقية ولكنه يقتل جسمه ويحطم عقله. ويشعر العامل بذاته حينما يكون خارج عمله ونشاطه، وفى عمله يشعر أنه خارج ذاته، فهو يكون على سجيته عندما لا يكون فى عمله، وحينئذ لا يكون عمله ارادياً، ولكنه قهرياً، فهو مجبر على فعل ذلك، ويصبح العمل ليس لإشباع حاجاته، وإنما وسيلة لإشباع حاجات خارجه عنه(١٣٣).

بيد أن التطور الحتمى للنظام الرأسمالى يقود إلى نفى هذه الحالة اللاارادية القاهرة للإنسان - بروليتاريا كان أم برجوازياً - وإذا كانت القوانين الحتمية هى التى تتولى تأسيس الانهيار الحتمى للنظام الرأسمالى. فإن الإرادة البشرية يمكن أن تستعيد فاعليتها لكى تصبح عاملاً مساعداً خلال هذه المرحلة. إذ يؤكد جون ماكليش أن الفرد ينبغى أن يكون متضمناً فى عملية تغيير الواقع، وإن المغير أو المبتكر الاجتماعى يمكن أن ينجح بدرجة أفضل إذا هو اختار بوعى موقعاً طبقياً ووجهة نظر ملتزمة، وعلى هذا الأساس فقط فإنه يبدأ فى ادراك علاقات القوى الاجتماعية، ويكون قادراً على التنبؤ بالحركة الإنبثاقية لقوى وعلاقات الإنتاج فى فترة تاريخية معينة(١٣٤). وفى هذا الصدد تستعيد البروليتاريا - من خلال الثورة البروليتارية - اراديتها فى النشاط أو العمل ثانية، بحيث يتحقق ذلك بالنظر

إلى أربعة عوامل أساسية. أول هذه العوامل أن حركة البروليتاريا لاستعادة ذاتها على خلاف حركة الأقليات هى حركة تقوم بها الأكثرية الساحقة فى سبيل مصلحة الأكثرية الساحقة أيضاً(١٣٥). ومن ثم فإن ذلك يعنى أن غالبية البشر فى النسق الرأسمالى دفعتهم ظروف لأن يقفوا فى جانب الثورة ورفض الوضع القائم الذى يعنى قهراً لهذه الأغلبية. أما العامل الثانى فيتحقق ببروز عنصر الوعى حينما تتصادم المصالح الطبقية. فى اطار ذلك يصبح الفاعل البروليتارى مدفوعاً - بشكل حتمى - نحو ادراك الارتباطات بين مناشط الطبقة التى يعاديها فى المصنع أو الدولة أو الدين. ومن خلال فهمه الطبقى الكامل فإن مصالح العامل البروليتارى تقترب من ادراكها بوعى موضوعى خالص. حيث يدرك أنه من أجل أن يحصل على حريته، ومن أجل سيطرته الكاملة على مصالحه، فإنه يجد أنه لم يعد مجدياً أن يطلب أجوراً أعلى، ولكن عليه أن يبذل جهوداً ينتظم من خلالها مع رفاقه الذين يشغلون نفس الموقف الطبقى. ومن ثم يكون عليه أن يدخل فى مرحلة الصراع الطبقى ويصبح الصراع الطبقى صريحاً لا يخطئه أى شخص(١٣٦). ثم يأتى العامل الثالث حيث تتكاتف الارادات لتحقيق التغير المنشود من وراء الصراع الطبقى. وتصر الماركسية على أن المجتمع فى هذا الصدد يتكون من البشر الواعين الذين يعلمون بارادة وعاطفة نحو تحقيق أهداف محددة. ومن ثم لا يصبح التغير الاجتماعى نتاجاً لقوى لا شخصية عمياء، وإنما هو نتيجة لتقابل ارادات وأفعال بشرية لا حصر لها. إذ لا يحدث شئ بدون غرض واع، وبدون هدف إنسانى منشود. غير أنه ينبغى أن يكون واضحاً أنه ليست هناك ارادة بشرية بعينها تتحكم فى قوى الأحداث، وإنما الارادة العامة التى تعتبر قراراً متوسطاً قد لا يرغبه فرد بعينه(١٣٧).

فإذا تخلق الموقف الصراعى الذى تدرك من خلاله الأطراف مصالحها، فإنه يستتبع ذلك تحرك الارادة العامة الواعية للبروليتاريا بفعل ارادى تحطم من خلاله أسلوب التملك الخاص بالطبقة البرجوازية وتؤسس دكتاتورية

البروليتاريا، ويبدأ الإنسان فى استعادة ارادته كمقدمة لتأسيس المجتمع الشيوعى. وبتأسيس المجتمع الشيوعى تبدأ المرحلة الرابعة حيث يستعيد النشاط الإنسانى ارادته. ورغم غياب تصور كامل متماسك لطبيعة المجتمع الشيوعى من خلال الكتابات الماركسية عنه، إلا أن المتوافر من هذه الكتابات يصبح كافياً لإلقاء الضوء على طبيعة السلوك فى هذه لمرحلة. حيث يؤكد ماركس فى اطار ذلك على حتمية اختفاء الطبقات وتقسيم العمل المرتبط بها فى هذا المجتمع. إذ تعجز العمليات الميكانيكية والكيميائية عن توفير الإنتاج الزراعى والصناعى بالمستويات المطلوبة لإشباع الحاجات، ومن ثم يكون التركيز على تطوير قدرات البشر المستفيدين من هذه العمليات. ومثلما غير الفلاحون والحرفيون أسلوب حياتهم فى القرن الماضى، ومن ثم أصبحوا بشرا مختلفين تماماً حينما فرضت عليهم حياتهم فى اطار الصناعة الكبيرة. وبنفس الأسلوب، نجد أن السيطرة المشاعية على الإنتاج بواسطة المجتمع ككل، بالإضافة إلى أن التطور الجديد سوف يتطلب مادة بشرية جديدة. ونتيجة لذلك فإن البشر لن يعودوا كما هم اليوم خاضعين لفرع إنتاجى واحد، مرتبطين به ومستغلين بواسطته، ومن ثم يطورون إحدى ملكاتهم على حساب الملكات الأخرى. وإنما سوف تكون الصناعة محكومة بواسطة المجتمع ككل وتعمل وفق خطة تفترض الوجود السعيد للكائنات البشرية، وتعمل على تنمية قدراتهم بأسلوب مماثل، لكى يكونوا قادرين على رؤية النظام الصناعى بكامل كليته.

ويؤكد ماركس أن تقسيم العمل الذى يصنع من هذا فلاحا أو آخر طارقاً للنحاس وثالث عامل فى مصنع ورابع حارس مخزن، سوف يختفى من المجتمع الشيوعى. سوف يتعلم الصغار أن يكونوا على ألفة بكل نظام الإنتاج، ومن ثم يعبرون من فرع إنتاجى إلى فرع آخر استجابة لحاجات المجتمع وميولهم الشخصية. سوف يتحررون من الطبيعة الأحادية التى يتميز بها تقسيم العمل اليومى، والتى لها قهرها على كل إنسان. سوف يجعل المجتمع

الشيوعى من الممكن لأعضائه أن يطوروا قدراتهم، سوف لا يكون هناك مجال محدد لأى فرد وإنما ينجز كل فرد فى اطار المكان الذى يرغب فيه. سوف ينظم المجتمع الإنتاج العام ومن ثم يجعل من الممكن لى أن أقوم بعمل ما ليوم وآخر فى الغد، أن أعمل بالصيد فى الصباح وان اصطاد السمك بعد الظهيرة، أن أرعى الماشية فى المساء وأن أنقد الشعر بعد العشاء، حيث أنه بدون عقلى لن أصبح صياداً أو صائد سمك ماهراً، أو راعى ماشية أو ناقداً للشعر(١٣٨). ذلك يعنى عودة دائرية جديدة ولكنها واعية الآن إلى المرحلة البدائية حيث يتحكم الإنسان ارادياً، فى عمله وصناعة واقعه الذى يعكس ذاته من خلال العمل الشامل، والذى يتيح أعمال كل قدرات الإنسان دون اختزاله إلى قدرة واحدة.

سادساً: نفي الثورة البروليتارية للنظام الرأسمالي

تعتبر واقعية الثورة البروليتارية واقعة فاصلة فى المشروع الماركسى. ففيها يتحقق المنهج الجدلى، حينما تشكل الثورة الاطار الذى يتم فى نطاقه التآلف، وفيها أيضاً يكتمل الواقع العينى، حيث يتحقق الإمكان الذى كان مسلوباً فى اطار واقع زائف. ثم هى بعد ذلك الهدف الذى تتحرك نحوه تكوينات ما قبل التاريخ، لكى يبدأ بها التاريخ الحقيقى للإنسان. ورغم أن الثورة فعل أو ممارسة، فإنها فى المشروع الماركسى تشكل الواقعة التى تنتهى إليها كافة التحليلات العلمية وتتبدى خصوصية أهميتها فى اطار هذا المشروع بالنظر إلى مسألتين، الأولى أن ماركس يرفض التصور الوضعى لوظيفة العلم الذى يقنع بدراسة الواقع كما هو بهدف الكشف عن اطراداته والقوانين التى تحكم تفاعله، بينما هو يعتبر الفكر الجدلى اطارا عقلانياً لفضح النظام البرجوازى ومنظرية المحترفين. فالى جانب أهمية الحالة الراهنة نجده يسلم فى ذات الوقت بإمكانية نفيها، ومن ثم إنهيارها الحتمى. إذ ينظر الفكر الماركسى إلى كل شكل اجتماعى نشأ أو تطور تاريخياً على أنه حركة منسابة Fluid، ومن ثم فهو يعطى اعتباراً لطبيعته الإنتقالية التى لا تقل

بحال من الأحوال عن وجوده العابر، لأن هذا الفكر في جوهره نقدى وثورى أيضاً(١٣٩). أما المسألة الثانية فتتعلق بموقف النظرية الماركسية من الواقع، من حيث حقائقه وتفاعلاته. ولا شك أن ما ذهب إليه هيجل قد شكل أساساً واضحاً بالنسبة لوجهة النظر الماركسية في هذا الصدد. إذ رأى هيجل أن ما هو حقيقى يتأسس من خلال تجاوز ما هو سلبى، ومن ثم يتطلب ما هو حقيقى انتفاء حالة الأشياء كما هى عليه الآن(١٤٠). استناداً إلى ذلك يؤكد ماركس أن ما هو كائن ينبغى أن يخضع دائماً للنقد والتحدى، وذلك للكشف عن الإمكانات الكامنة بداخله، فليس باستطاعة الإنسان أن يستوعب النظام الكائن، بغض النظر عن تحرير إمكاناته إذا لم يواجهه بشكل نقدى حتى يتمكن من تجاوزه نهائياً. ذلك لأن المعطيات الواقعية ليست ذات طابع إيجابى بطبيعتها، والنظام الواقعى ليس مقدساً إلى الدرجة التى تحرم المساس به. وعلى العكس من ذلك، مادام النظام القائم يفرض شروط وجود لا إنسانية على البشر، وما داموا أقل مما ينبغى أن يكونوا عليه، فإن للبشر الحق فى تغيير هذا النظام(١٤١). ويعنى ذلك أن ماركس يرفض الحقائق كما تتبدى لنا الآن، أو كما تظهر لنا بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مقولات صورية(١٤٢).

وفى أعقاب توضيح محورية الثورة البروليتارية فى اطار المشروع الماركسى. نحاول توضيح الظروف البنائية التى تمهد لقيام الثورة، ثم قيامها وتأسيس دكتاتورية البروليتاريا، والمجتمع الشيوعى الذى سوف يتلو ذلك. ولتوضيح الظروف البنائية الممهدة للثورة نرى ضرورة استعراضها فى اطار ثلاثة أنماط من التفاعل. ويتمثل النمط الأول فى طبيعة العمليات البنائية التى أدت إلى إنهيار النسق الرأسمالى، ومن ثم الممهدة للثورة. أما النمط الثانى فيتمثل فى العوامل المتعلقة بعناصر الموقف الرأسمالى، والإنهيار الذى قد ينتاب هذه العناصر، أما النمط الثالث فيتعلق بطبيعة العملية الثورية ذاتها، من حيث عملياتها المرحلية والتفاعل الذى يميز كل مرحلة.

ويتحدد النمط الأول للتفاعل من خلال أربع عمليات بنائية يؤدى وقوعها إلى إنهيار النسق الرأسمالى، ومن ثم فهى تمهد للثورة البروليتارية. هذه العمليات هى الاغتراب، تناقص الربح أو فائض القيمة، الأفقار البروليتارى والمركزية والتركز على الصعيد الرأسمالى. وفيما يتعلق بعملية الاغتراب أوضحنا أنها عملية تجعل كل مكونات الموقف الرأسمالى تعمل على نفى ذاتها. وقلنا أنه إذا كان التعاون هو أصل التفاعل الاجتماعى كما تحقق فى المشاعية البدائية، فإن ارتكاز التاريخ الطبقى على الصراع يعنى أن ثمة اغترابا ونفيا لهذه الحالة الأصلية قد حدث. وإذا كان الإنسان فى أساسه كلياً متكاملاً يمتلك قدرات وإمكانات كلية كما هى الحال فى المشاعية البدائية فإنه الآن ينقسم على ذاته حيث البرجوازية فى ناحية والبروليتاريا فى ناحية أخرى. بل إننا نجد أن كلا من البرجوازية والبروليتاريا قد اشتركتا فى نوع من التفاعل الذى يعمل من خلاله كل منهما على نفى الآخر، وعلى نفى ذاته فى نفس الوقت. ونتاجاً لذلك تخلق لدينا موقف اجتماعى مغترب العناصر، أو مغترب من حيث طبيعة التفاعل الذى تسوده، بحيث تتجه دينامياته نحو نفيه، وهو ما عرضنا له باسهاب فى معالجة قضية الاغتراب. ما يعنينا فى هذا الصدد أن حالة الاغتراب هذه تنتشر فى مختلف مجالات البناء الرأسمالى فتشكل نفياً كامناً فى اطاره، أو بدءاً حاضراً لثورة مستقبلية.

أما العملية الثانية فتتمثل فى تناقص الربح أو العائد الذى يعتبر أساساً للتراكم الرأسمالى. فى اطار ذلك يؤكد ماركس أن البحث عن الربح يعتبر مسألة جوهرية بالنسبة لنظام الرأسمالى، حيث يكمن هدف رأس المال ليس فى إشباع حاجات معينة، ولكن فى إنتاج الربح(١٤٣). غير أنه بعد بلوغ الاقتصاد الرأسمالى إلى مرحلة معينة فإننا نجد أن لديه ميلاً بنائياً موروثاً نحو تناقص الربح، ويعبر عنها ماركس (بقانون الميل المتناقص لمعدل الربح). ويكمن إسهام ماركس الحقيقى فى توضيح هذه النظرية من خلال تحليله للتركيب العضوى لرأس المال، ثم علاقة الأخير بفائض القيمة. حيث

يعتمد الحجم الكلى للربح فى الاقتصاد الرأسمالى على فائض القيمة المتخلفة فى اطاره. حيث تحدد نسبة رأس المال الثابت constant إلى رأس المال الجارى فى الاقتصاد ككل فى المتوسط معدل الربح المتاح. فى هذا الاطار نجد أن معدل الربح يقف على تناسب عكسى والتركيب العضوى لرأس المال. ولما كانت الرأسمالية تستند أساساً إلى البحث عن الربح من خلال المنافسة. فإن التحسينات التكنولوجية التى تتضمن زيادة ميكنة الإنتاج تعتبر سلاحاً هاماً فى المعركة من أجل البقاء فى اطار السوق، حيث يستطيع صاحب العمل أن يضاعف من نصيبه فى الربح المتيسر من خلال الإنتاج بثمن أرخص من قدرة منافسيه، غير أن نجاحه فى الحصول على أرباح متزايدة يقود الرأسماليين الآخرين إلى أن يسلكوا نفس السبيل بأن يستحدثوا تحسينات فنيه جديدة ومن ثم يؤسسون توازناً مرحلياً جديداً داخل موقف المنافسة الرأسمالى. ويعنى ذلك أنه يصبح مفروضاً على كل رأسمالى أن ينفق نسبة عالية من رأسماله على رأس المال الثابت أكثر من قبل. وتكون النتيجة الحتمية لذلك هى ارتفاع التركيب العضوى لرأس المال ومن ثم التناقص فى معدل الربح(١٤٤). بيد أن هذا التناقص فى معدل الربح قد يتم تجاوزه بفعل عدة عوامل مثل أن يصاحب الزيادة فى الانفاق على رأس المال الثابت زيادة فى إنتاجية العمل، ومن ثم يقلل إلى حد كبير قيمة الوحدة النسبية لرأس المال الثابت. وذلك يعنى الابقاء على معدل الربح ثابتاً أو حتى يرفعه. أما بالنظر إلى رأس المال الكلى، فإن قيمة رأس المال الثابت لا تزيد بنفس حجمه المادى(١٤٥). بالإضافة إلى ذلك هناك أسلوب آخر لإيقاف معدل الربح المتناقص عن طريق تغذية الإنتاج بمادة خام رخيصة تستجلب من المستعمرات، وهو ما يؤدى إلى رفع هذا المعدل. هذا بالإضافة إلى تعميق استغلال العمال أما عن طريق زيادة وقت يوم العمل، أو بتخفيض الأجور عن قيمتها، أو الاستخدام المكثف للآلية القائمة، عن طريق الاسراع فى أعمالها أو دورتها، أو الاستفادة منها على مدى ٢٤ ساعة فى اليوم عن

طريق نظام الدوريات، ويؤكد كارل ماركس أن النسق الرأسمالى يعانى من أزمات كثيرة كهذه بشكل دورى، وذلك نظراً لطبيعة التناقضات الكامنة فى داخله. ثم يذهب إلى أنه مادام رفع معدل الربح هو الدافع الفعال وراء آليات هذا النظام. فإن أى وضع قد يشير إلى عدم التوازن بين حجم السلع المنتجة من ناحية وإمكان بيعها بمتوسط معدل ربح ملائم قد يشكل أزمة بالنسبة لنسق الرأسمالى. وبالنظر إلى ذلك يعتبر النظام الرأسمالى أول نظام اقتصادى فى التاريخ البشرى يجعل من الممكن تحقيق حجم كبير من الإنتاج الزائد عن الحاجة. ومن ثم فإذا لم يحدث تصريف مماثل لهذا الإنتاج فإن العائد قد يقل ومن ثم يميل معدل الربح إلى التناقص ثانية(١٤٦). وتبدأ الأزمة حينما يحدث توسيع فى الإنتاج إلى ما فوق السوق على الاستيعاب، وذلك بهدف تحقيق معدل ملائم من الربح ذلك أنه بمجرد أن تحدث زيادة كبيرة فى الإنتاج فى أحد الأقسام الإنتاجية للنظام الاقتصادى فإنها تدفع إلى الدوران دورة كاملة من ردود الفعل. وبمجرد أن يهبط معدل الربح، تتضاءل الاستثمارات، ويستغنى صاحب العمل عن قدر كبير من قوة العمل، ومن ثم تقل القوة الشرائية المستهلكة، بحيث يؤدى ذلك إلى هبوط آخر فى معدل الربح وهكذا، يستمر الدوران حتى تتزايد البطالة، وتخفض أجور من هم فى العمل، وذلك حتى تتخلق الظروف لمعدل ملائم من فائض القيمة، بحيث يعتبر ذلك إذا تحقق دافعاً جديداً إلى الاستثمار. وعادة ما يحدث خلال أزمة النظام الرأسمالى أن تنهار المشروعات الأقل كفاءة ومن ثم تخرج من مجال المنافسة. بينما تلك التى صمدت لها نصيبها فى السوق، وتكون أمامها الفرصة لكى تبدأ فترة جديدة من التوسع(١٤٧). ويحدث نتيجة لهذه الأزمات المتتالية أن تتجه آليات النظام الاقتصادى إلى تركز أكثر لرأس المال بهدف الدعم المؤقت للنسق الرأسمالى. فى اطار هذه العملية يصبح رأس المال هو العائق الحقيقى أمام الإنتاج الرأسمالى. ومن ثم يتضح أنه فى اطار النظام الاقتصادى الرأسمالى فإن رأس المال وضرورة توسيعه وتراكمه يشكل نقطة

البداية والنهاية أيضاً، حيث هو الدافع إلى الإنتاج وهو غرضه كذلك. ومن ثم فالإنتاج فى اطار هذا النظام هو إنتاج من أجل رأس المال وليس العكس، ووسائل الإنتاج ما هى إلا وسائل للتوسع الدائم لعملية حياة مجتمع المنتجين(١٤٨).

وتعتبر عملية الأفقار Pauperisation هى العملية البنائية الثالثة فى اطار عملية الانهيار البنائى التى تمهد لقيام الثورة. ويعرض ماركس لهذه العملية من خلال ادراكه أن التحلل النهائى للرأسمالية يتخذ شكل أزمة هائلة لا يستطيع لنظام الفكاك منها. ويؤكد ماركس أن مناخ الأزمات هذا يؤدى دوراً هاماً فى تقوية الوعى الثورى، لأنه يوضح بشكل درامى الموقف الطبقى المشترك للبروليتاريا. أما فيما يتعلق بعلاقة البروليتاريا بأزمات النسق الرأسمالى فى هذه المرحلة، فإننا نجد أن ماركس يؤكد أنه من النادر أن تسود الاقتصاد الرأسمالى حالة من العمالة الكاملة، حيث توجد مجموعة دائمة من العاطلين، يسميهم جيش الاحتياط الصناعى، وهو الجيش الضرورى بالنسبة للرأسمالية. حيث نجده يوضح فى أكثر من موضع أن من الخواص الأساسية للرأسمالية أن قوة العمل ذاتها تصبح سلعة. غير أنها وإن كانت سلعة إلا أنها تختلف عن السلع الأخرى. فإذا ارتفع ثمن السلعة من النوع العادى فإن رأس المال سوف يميل إلى الاتجاه نحو إنتاج هذه السلعة، ومن ثم سوف ينزل بالثمن حتى قيمة السلعة. بيد أنه ليس هناك شخص يستطيع أن ينتج عملاً أكثر إذا ارتفع ثمنه، أى أجره. استجابة لذلك يقدم ماركس مفهوم جيش الاحتياط الصناعى كما يحلو له أن يسميه أحياناً ويقصد به (الفائض السكانى النسبى)، ويؤدى جيش الاحتياط الصناعى، بكل رتبه التى يمثلها العمال الفائضون بسبب الميكنة، دوره كضاغط دائم على الأجور. وبذلك فإنه فى فترات الرخاء، وحينما تتزايد الحاجة إلى العمال يصبح جزءاً من جيش الاحتياط مستوعباً فى قوة العمل، ومن ثم يهبط بالأجور إلى مستوياتها الدنيا. بينما فى أوقات أخرى، تصبح هذه العمالة مصدراً أساسياً للعمل

الرخيص الذى يعوق أى محاولة من قبل الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها. بذلك يعتبر جيش الاحتياط الصناعى (كلية Lever التراكم الرأسمالى) ويعتبر شرطاً لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالى(١٤٩). ويكشف تحليل وضع جيش احتياطى العمالة الفائضة عن اتصاله بمناقشة ماركس للفقر الفيزيقى الذى يفرض على شريحة كبيرة من الطبقة العاملة من قبل النظام الرأسمالى التى عليها أن توجد فى اطاره. ووفقاً لنظريته العامة فى فائض القيمة نجد أن ماركس يتحدث عن الاستغلال المتزايد للعامل كلما تقدمت الرأسمالية. بيد أن معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة) من الممكن أن يتزايد بدون أن يتضمن بالضرورة تغيراً فى الأجور الحقيقية لغالبية الطبقة العاملة. ويؤكد ماركس، أثناء عرضه لنظريته العامة فى فائض القيمة التى قدمها فى كتابه رأس المال أنه بينما يراكم الرأسمالى ثروته أكثر فأكثر، فإن أجور الطبقة العاملة لا يمكن أن ترتفع فى ذات الوقت إلى ما فوق حد الكفاف(١٥٠). فى اطار ذلك فإن زيادة الحجم النسبى لجيش الاحتياط الصناعى، يؤدى إلى توسيع الاملاق المزمن، حيث تتركز أبشع أشكال الاستغلال المادى، إذ تتعرض الفئة التى تخضع لهذه الظروف لتراكم البؤس misery وكرب العمل Agony of labour والعبودية، والجهل، والوحشية brutality والإنحلال الأخلاقى(١٥١). من هنا نجد أن الطبيعة المتناقضة للرأسمالية تكشف عن نفسها من خلال تراكم الثروة فى ناحية، وتراكم البؤس والفقر فى ناحية أخرى.

وتعتبر عملية التركز Concentration والمركزية Centralization العملية البنائية الرابعة التى تعمل على الإنهيار الحتمى للنظام الرأسمالى. ويقصد بالتركز العملية التى ينجح من خلالها الأفراد – إذا هم راكموا رأس المال – فى زيادة كمية رأس المال التى تحت سيطرتهم – بينما تشير المركزية من ناحية أخرى إلى إندماج رؤوس الأموال الموجودة، ومن ثم حدوث تغيير فى توزيع رأس المال الموجود فعلاً. وتقود كل من هاتين العمليتين إلى تأسيس

وحدات إنتاجية أكبر وأكبر. إذ تفرض الطبيعة التنافسية للرأسمالية على المنتجين أن يناضلوا من أجل تخفيض أثمان سلعهم عن السلع المناظرة للمنافسين لهم. وبذلك فإن الرأسماليين الذين يسيطرون على التنظيمات الأكبر يتمتعون بميزات عديدة على صغار المنتجين. ومن ثم يتاح لهم الانتصار عليهم. وكلما كانت المصادر التى تحت سيطرة الشخص الرأسمالى أكبر، كلما كان قادراً على الإنتاج بكفاءة، مادام سوف يتبع أسلوب الإنتاج الواسع ومن ثم يستطيع أن يتحمل الصدمات التى قد تنتج عن تقلبات السوق. وكقاعدة عامة، فإنه فى اطار هذا النمط من التفاعل، تميل الوحدات الأكبر على أبعاد الوحدات الصغيرة عن سوق العمل، ومن ثم تستوعب رأسمالها.

ويرافق تركز المشروعات الإنتاجية، مركزية رأس المال، حيث ينشأ نظام البنوك الذى يعنى جمع المال من المدخرين، ومنحه للمستلفين. بحيث تتحول هذه العملية بكاملها إلى ميكانيزم اجتماعى هائل يشير إلى مركزية رأس المال(١٥٢). وتعنى هذه العملية ضمنياً إلغاء وضع رأس المال الخاص فى أيدى الرأسماليين الأفراد. ومن هنا فهذا النظام يلغى الطابع الخاص لرأس المال. وعن طريق إجراءات وأشكال التداول الأخرى فإن هذا النظام يبرز حقيقة أن النقود ليست أكثر من تعبير عن الطابع الاجتماعى للعمل ومنتجاته. غير أنه مادام نظام التسليف Credit System يعتبر فى حد ذاته مشروعاً رأسمالياً، يهدف هو الآخر إلى الربح الخاص المستند إلى فوائد الديون، فإنه سوف يلعب دوره كمحرك قوى أثناء الانتقال من أسلوب الإنتاج الرأسمالى إلى أسلوب العمل الجماعى associated labour فى الإنتاج(١٥٣).

وكنتيجة لعملية تركز المشروعات الصناعية وتعمقها، ومركزية رأس المال تنشأ شركات المحاصة Joint-Stock Company، حيث يمثل تطور هذا النمط من الشركات التطور النهائى للإنتاج الرأسمالى، حيث تشهد هذه المرحلة الإنفصال بين الرأسمالى صاحب المشروع، وبين المشروع كتنظيم

منتج، وهو ما يعنى الغاء أسلوب الإنتاج الرأسمالى داخل أسلوب الإنتاج الرأسمالى ذاته(١٥٤) . ويوضح الإنفصال بين ملاك رأس المال من ناحية والمديرين من ناحية أخرى هامشية أو عدم ضرورية الجماعة الأولى التى لم تعد تؤدى الآن دوراً مباشراً فى عملية الإنتاج، ومن ثم تبرز حقيقة أن عدداً قليلاً من الأفراد من خلال ملكيتهم لرأس المال يحصلون على قدر كبير من الثروة المنتجة. غير أنه حتى هذه المرحلة تعتبر شركات المحاصة مجرد مرحلة فى اطار النظام الرأسمالى. وفضلاً عن ذلك فإن نمو الشركات الكبيرة من هذا النوع يؤدى إلى السيطرة الاحتكارية فى اطار أقسام معينة من الصناعة، خالقة بذلك أنواعاً عديدة من علاقات الاستغلال الجديدة(١٥٥) .

ومعنى ذلك أن كل هذه العمليات تجعل من النسق الرأسمالى نسقاً غير مستقل يحتوى على عديد من التناقضات الناتجة أساساً عن طابعه الاستغلالى الطبقى، ومن العلاقة غير المتناسقة بين رأس المال والعمل المأجور. ومن ثم فإن تشغيل أسلوب الإنتاج الرأسمالى سوف يدفع حتماً النسق نحو التحلل أو الإنهيار وهنا نجد أن كارل ماركس يتحدث ثانية عن نفى النظام الرأسمالى، أو الميل التاريخى نحو إلغاء أسلوب الإنتاج الرأسمالى، حتى يتحقق الإنهيار الكامل للنظام الرأسمالى، وتبدأ الاشتراكية من جديد. بل أنه على العكس من ذلك، نجد أن الميل الإنبثاقى لحركة النسق الرأسمالى تولد الظروف الاجتماعية التى تساعد على تجاوزه.

ويتعلق النمط الثانى من التفاعل الذى يؤدى إلى إنهيار النظام الرأسمالى بالبشر الذين يشكلون العناصر الرئيسية المكونة لنظام الرأسمالى. وتمثل الطبقة البرجوازية أول هذه العناصر، فبالنظر إلى كونها عنصراً فى النظام يتحول المال لديها إلى هدف تسلك من أجله كل الوسائل بداية من حرمان ذاتها ونهاية باستغلال البروليتاريا بهدف تحقيق أكبر فائض ممكن للقيمة. فى اطار ذلك نجد أن البرجوازية تدخل فى صراع ناف لذاتها على جبهات عديدة. أولها الصراع داخل البرجوازية ذاتها، والذى يكون من نتاجه تدهور

فئات البرجوازية الصغيرة ذات الرساميل الصغيرة نتيجة لمنافسة البرجوازيين الكبار لهم، أو نتيجة لتخلف وسائلها الإنتاجية، ومن ثم تنحدر إلى البروليتاريا، حيث تتولى الأخيرة تجنيد أفرادها من بين كل الطبقات(١٥٦). أما الصراع الثانى الذى تقوده البرجوازية فهو ضد البروليتاريا، وبذلك نجد أن البرجوازية تخلق بروليتاريا كبيرة أثناء سعيها الدؤوب لتحقيق أكبر فائض قيمة ممكن. وتحت وطأة القهر الذى تفرضه على البروليتاريا، إما فى اطار ظروف العمل، أو من خلال الأجر المنخفض فإنها تخلق الظروف لنمو البروليتاريا كوحدة طبقية، ومن ثم إتجاهها نحو الصراع السياسى كمدخل للتغلب على ظروف قهرها، الذى لن يكون سوى القضاء على النظام البرجوازى ذاته(١٥٧)، بالإضافة إلى ذلك فإن عجز البرجوازية عن السيطرة على الموقف، لكونها قد أصبحت عاجزة عن تأمين حد أدنى من مستوى المعيشة الملائم للبروليتاريا، فإنها تدفع الأخيرة إلى الهبوط تحت وطأة ظروف أكثر إنحطاطاً. كل ذلك يجعل وجود البرجوازية منذ الآن فصاعداً غير متلائم ووجود المجتمع(١٥٨). هذا بالإضافة إلى الهامشية التى بدأت البرجوازية تعيشها بالنظر إلى عملية الإنتاج والتى بدأت تفتضح بحكم آليات التركيز والمركزية الرأسمالية.

وتمثل البروليتاريا عامل الإنهيار الثانى – فى اطار نمط التفاعل الثانى – المؤدى إلى انهيار النظام الرأسمالى. ووفقاً لما أشرنا فإن سعى البرجوازية إلى تحقيق الربح يجعلها تعمل على تجميع أكبر عدد ممكن من العمال فى مكان عمل واحد، وبذلك فهى تخلق منهم شريحة متماثلة من حيث ظروفها الاجتماعية والإنتاجية. غير أنه حتى هذه اللحظة لا تشكل البروليتاريا أى إمكانية ثورية، هذه الإمكانية التى تتخلق بالنظر إلى عاملين. أولها نمو وسائل الاتصال بين أفراد وجماعات البروليتاريا(١٥٩)، بما يساعد على تكثيف وجود البروليتاريا وإثراء تفاعلاتها وتوجهها نحو أهداف عامة وليست خاصة. أما العامل الثانى فيتمثل فى خضوعها لظروف متماثلة تقريباً،

بالإضافة إلى زيادة حدة قهر الظروف لها بما يعوق إنتاجيتها ويختزل جوانب أساسية من إنسانيتها، وفى محاولة للتخلص من ظروف القهر المفروضة عليها كنضال لرفع الأجور التى تصر البرجوازية على خفضها، بالإضافة إلى مطالباتها الملحة بتحسين ظروف العمل، فإن هذه النضالات الفرعية تحول البروليتاريا من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها، حيث تدخل مرحلة الصراع السياسى، الذى تمارسه مستندة إلى القوة والصراع الصريح ومن ثم محاولتها توسيع قدرتها على تشكيل الموقف وإمتلاك مركز القوة، وبالتالى القضاء بالقوة على الطبقات المضادة(١٦٠). وذلك بهدف الغاء ظروف الافقار والاغتراب التى تعيش فى ظلها، وأيضاً بهدف إعادة التنظيم الاجتماعى الذى يهدف بالأساس إلى الغاء مختلف التناقضات داخل النظام القائم.

ويحتوى نمط التفاعل الثالث على مجموعة العوامل التى تعتبر نتاجاً للتفاعل بين البشر داخل النظام الرأسمالى، وأيضاً لفاعلية العمليات البنائية ذات الوطأة على التفاعل فى الموقف الاجتماعى. بحيث يتشكل من كل ذلك تفاعل له مراحله المتدرجة التى تبدأ من مختلف التناقضات التى قد تتأسس وتنتهى بقيام الثورة البروليتارية كعملية أساسية من عمليات إعادة التنظيم، ويبدأ هذا التفاعل بتقسيم العمل الذى يختزل العامل فى اطاره، حيث يؤسس هذا التنظيم عدداً من الاغترابات التى لها وطأتها على كل من البرجوازية، والبروليتاريا على السواء، بحيث يصبح المخرج الوحيد لتجاوز هذه الاغترابات هو تغيير النسق الاجتماعى(١٦١). وهو التجاوز الذى يفرض ضرورته عاملان، الأول أنه بينما دفعت علاقات الإنتاج فى بداية النظام الرأسمالى إلى نمو القوى العاملة فإنها أصبحت فى المرحلة الأخيرة تعوق نموها. من هنا كانت ضرورة الإطاحة بها بهدف تحقيق النمو الموضوعى لقوى الإنتاج، وهو ما يبرز اتجاه البروليتاريا نحو اطلاق إمكانياتها الموجودة والمحتملة فى التفاعل الاجتماعى من خلال العمل الثورى(١٦٢). أما العامل الثانى فيتمثل فى أن تقسيم العمل عادة ما تعمل آلياته على إخضاع العامل

لسيطرة العملية الإنتاجية، بحيث تتأسس فى اطار ذلك معادلة لا إنسانية تؤدى إلى أنه كلما افتقد العامل ملكاته الإنسانية الخلاقة ومن ثم اختزالها، كلما كان ذلك أكثر إسهاماً فى نمو التنظيم الإنتاجى. ومن هنا نجد أن مفهوم الاغتراب يتضمن معنى التشويه الإنسانى Dehumanization المتنامى فى ظل ظروف المجتمع الصناعى الرأسمالى(١٦٣).

يلى ذلك فاعلية عملية الافقار البروليتارى من ناحية والتركز والمركزية الرأسمالية من ناحية أخرى، حيث تتولى العملية الثانية تصفية الشريحة البرجوازية إلى أقلية صغيرة للغاية، بينما تهبط ببقية الشريحة البرجوازية إلى مستوى الأغلبية البروليتارية، وهنا نجد أن هذه العملية تخلق وضعاً غير متوازن لبناء القوة، حيث أقلية مالكة فى مواجهة أغلبية محدودة، بل أننا نجد أن هذه الأقلية البرجوازية تتضح هامشيتها وتتكشف طفيليتها من خلال عملية المركزية الرأسمالية، حيث تؤدى نشأة نظام البنوك والشركات المحاصة إلى افتقادها التدريجى لوسائل القوة والسيطرة الاجتماعية. على الجانب الآخر نجد عملية الافقار البروليتارى تعمل من جانبها على تعميق ظروف البؤس الذى تعيشه البروليتاريا، ومن ثم فهى تسهم بشكل جانبى فى خلخلة النسق الرأسمالى عن طريق تخفيض القدرة الشرائية لهذه الطبقة، ولما كانت عملية الافقار تعنى ظروفاً إنسانية سيئة ولا إنسانية. فإن مجموعة من العمليات الفرعية قد تعمق من فعالية الافقار. كالاتصال بين جماعات البروليتاريا، واكتسابها الهوية الطبقية، وادراكها الواعى لأهدافها الحقيقية.

وفى مواجهة ذلك يقدم ماركس الإجابة الثورية لكل هذه العمليات كآخر مرحلة من مراحل التفاعل الرأسمالى. حيث يؤكد أنه حيثما لا يمكن الغاء العمل كلية – لكونه العملية التى ينتج بواسطتها الإنسان أساسيات حياته – فإنه يمكن محو الاستغلال والعمل المغترب والقهر كلية من الخبرة الإنسانية. حيث يجد العمال أنفسهم – وهم أكثر من يعانون من هذه الظروف – فى لحظة يستولون على رأس المال والقوة من يد القاهرين لهم. ويتحقق ذلك

حينما يتكشف وعى البروليتاريا، ومن ثم تنتظم صفوفها وتعى حركتها، وتقدم على عمل ارادى واضح تحطم من خلاله كل متضمنات النظام الرأسمالى، من حيث ابنيته التحتية أو الفوقية، وعملياته الأساسية، وبذلك تصدق الصرخة الماركسية (يا عمال العالم اتحدوا..) فليس لدى البروليتاريا ما تفقده – فى النظام البرجوازى – سوى قيودها وأغلالها، لكى تربح من بعد ذلك عالماً بأسره(١٦٤)، ذلك يعنى أن الإلغاء الحتمى للطبقات والصراع الطبقى سوف يصل بالبشر إلى حالة يؤدى فيها النمو الحر لكل ارادة على حدة إلى النمو الحر للجميع(١٦٥).

وتكمن عبقرية التحليل الماركسى حينما يخضع التفاعل الاجتماعى بين مكونات الموقف الرأسمالى أو فيما يتعلق بالعمليات البنائية الأساسية لقوانين حتمية تتجاوز الارادة والاختيار الفردى. فى اطار ذلك لم يهتم ماركس إلا بمسألة واحدة وأساسية، هى أن يوضح بالبحث الاجتماعى الدقيق حتمية انتظام الشروط الاجتماعية المتتابعة، أعنى ضرورة أن يسلم كل نظام حالى إلى نظام آخر يليه بشكل حتمى، بحيث يحدث ذات الأمر دائماً، سواء اعتقد البشر أو لم يعتقدوا فى ذلك، سواء كانوا على وعى أو عدم وعى به. ومن ثم ينظر ماركس إلى الحركة الاجتماعية كإحدى عمليات التاريخ التى تحكمها قوانين ليست مستقلة عن الارادة والوعى والذكاء البشرى فقط، ولكنها تفرض أيضاً حتميتها على الارادة والذكاء والوعى البشرى(١٦٦).

سابعاً: إستعادة المجتمع الشيوعي للكمال الإنساني

لم يطرح كارل ماركس تصوراً متكامل الملامح للمجتمع الشيوعى فى كتاباته الأساسية، وهو المجتمع الذى سوف يتخلق عن الثورة البروليتارية. ومن ثم فإن محاولة تشخيص هذا المجتمع من حيث نظامه الاجتماعى، أو من حيث طبيعة الموقف الاجتماعى فى اطاره، أو طبيعة السلوك أو النشاط الاجتماعى كتعبير عن التفاعل بين مكونات الموقف، إنما تشتق أساساً من أفكاره فيما يتعلق النظام الرأسمالى. بيد أن الأفكار الأساسية المتعلقة بالمجتمع

الاشتراكى يمكن استنتاجها من خلال دراستين أساسيتين له بهذا الصدد. الأولى هى مخطوطات عام ١٨٤٤ 1844 Manuscripts أما الثانية فهي نقده لبرنامج جوته Critique of the Gotha program. وبرغم وضوح اصطلاحية الثانى وواقعيتها إلا أن الأفكار الأساسية التى وردت بأى منهما متماثلة إلى حد كبير. والحق أن ماركس فى تأسيسه للمرحلة الأولى من الاشتراكية لم يطرح ما هو جديد، بقدر اظهاره ما كان كامناً فى قلب المجتمع البرجوازى، حيث طورت الأفكار الرئيسية إلى امتداداتها الطبيعية.

ففيما يتعلق برأس المال مثلاً، سواء فى شكل وسائل للإنتاج، ومن ثم كشرط له ضبطه للموقف الرأسمالى، أو كان هدفاً للنشاط فى اطار هذا النظام، حيث يعمل الإنسان على تأسيس تراكمه ونموه. فإن اشتراكية وسائل الإنتاج تكون كامنة فى اطار النظام الرأسمالى فى شكل المركزية المتنامية للسوق والتى تكتمل بوضع نهاية للثورة الخاصة. فى هذه المرحلة تصبح الثروة مملوكة جماعياً، حيث توزع الأجور وفقاً لمبدأ ثابت ويتم حجز نصيب من إجمالى الناتج الكلى لتغطية احتياجات ادراة الإنتاج، وبناء المدارس، والرفاهية الصحية، وما إلى ذلك(١٦٧)، بذلك يتحول رأس المال من شرط حاكم للموقف قاهر لأغلبية فاعلية. إلى اكتسابه الطابع الاجتماعى وتحوله إلى مجرد وسيلة لتحقيق غاية أساسية هى رفاهية الإنسان وكماله(١٦٨).

وتشكل الفوارق النوعية بين البشر فى الموقف الجبهة الثانية التى سوف تتجه نحوها الثورة الاشتراكية، على تناول العمل من خلال قيمته التبادلية. بيد أنه بدلاً من إقتصار ذلك فى الماضى على طبقة البروليتاريا، فإنه أصبح شاملاً الآن، حيث السعى من أجل تمديده لكى يشمل كل البشر، وتظل العلاقة بالثروة الخاصة، علاقة للمجتمع بعالم الموضوعات(١٦٩). ويعنى ذلك أن حرمان البرجوازى من رأسماله الخاص يعنى تحويله إلى بروليتارى، بحيث نجد نتيجة لذلك إنساناً واحداً فى الموقف الاجتماعى، يعمل لتحقيق ثروة عامة وليست خاصة. بالإضافة إلى ذلك يتم الغاء الفوارق النوعية

حيث العودة إلى المشاعية الأولى، لتقوم المرأة مثلاً بدور غير الذى تقوم به من حيث كونها آلية بسيطة للإنتاج(١٧٠). بل إن ذلك قد يمتد إلى الغاء الفواصل الوطنية والقومية بين مجتمع وآخر، ذلك لأن نضال البروليتاريا ينبغى أن يكون نضالاً بين أفكار متمدينة. فى اطار ذلك يؤكد كارل ماركس أنه بالقضاء على استعمار أمة لأخرى، وحينما يزول تناحر الطبقات فى قلب كل أمة يزول فى الوقت نفسه العداء والحقد بين الأمم(١٧١).

أما العنصر الثالث فى الموقف الذى تتجه البروليتاريا نحو الغائه فيتمثل فى بناء القوة بطابعه الرأسمالى، الذى يتضمن الدولة كوسيلة للقمع والسيطرة، والايديولوجيا كوسيلة لنشر الوعى الزائف. بالنظر إلى ذلك نجد أن ماركس من خلال نقده لبرنامج جوته يهاجم أسلوب تناول هيجل للدولة مؤكداً ضرورة تحرير أساس الدولة. فى اطار ذلك يؤكد ماركس أن هدف الحركة العمالية فيما يتعلق بالدولة ليس تحرير المجتمع من الدولة ولكن على العكس تحويل الدولة من حيث كونها عضواً مفروضاً على المجتمع إلى عضو خاضع تماماً للمجتمع(١٧٢). ورغم أن ذلك سوف يتحقق تلقائياً من خلال العملية الأساسية التى سوف تعنى نفى النظام الرأسمالى ذاته، فإن دكتاتورية البروليتاريا سوف تشكل هذه المرحلة الانتقالية، وسوف تعمل على تركيز القوة السياسية الموجودة، والتى كانت موجودة فى اطار المجتمع البرجوازى ولكن بشكل منتشر. وذلك ييسر تنفيذ برنامج مركزية الإنتاج والتوزيع المحدد قبلاً. حيث أنه سوف تستخدم البروليتاريا سطوتها السياسية لكى تنتزع كل رأس المال من يد البرجوازية، ثم تعمل على تركيز كل أدوات الإنتاج فى يد الدولة، أعنى يد البروليتاريا التى تنتظم كطبقة حاكمة، ومن ثم تعمل على زيادة القوى المنتجة بسرعة بقدر الإمكان(١٧٣). أما فيما يتعلق بالأيديولوجيا كعنصر ثان فى بناء القوة فإن جهد البروليتاريا سوف يتجه نحو الغائها بطابعها البرجوازى، إذ أنه من الضرورى الغاء قيم الدين والثقافة والفلسفة التى تنتمى إلى حقب تاريخية سابقة(١٧٤). ومن ثم تفقد

قوتها كشرط له وطأته فى الموقف الرأسمالى، من حيث فرضها لنوع من الوعى الزائف على البروليتاريا كطبقة ولصالح البرجوازية كطبقة مضادة.

أما العنصر الرابع الذى تتجه نحو الغائه البروليتاريا فى اطار المرحلة الاشتراكية الأولى، فيتمثل فى تقسيم العمل الاجتماعى. ففى المرحلة الانتقالية، نجد أن المجتمع الذى حل محله الشكل البرجوازى للمجتمع هو بالفعل مجتمع لا طبقى، ما دام قد تم القضاء على الثروة الخاصة، غير أن سطوة السلع المادية على الحياة البشرية ككل، ومن ثم تجاوز الاغتراب يمكن أن يتحقق فقط عن طريق الغاء تقسيم العمل بشكله الكائن عليه فى اطار المجتمع البرجوازى. ويؤكد ماركس أن مجتمع المستقبل سوف يستبدل عامل اليوم بواسطة الإنسان الكامل النمو والذى يستطيع القيام بعدة أعمال(١٧٥). وسوف يعنى ذلك تجاوز كافة الثنائيات التى تشكلت نتيجة للتباين والتناقض الذى تأسس كنتيجة لتقسيم العمل فى المجتمع البرجوازى. كالتباين بين المدينة والريف، وبين العمل اليدوى والعمل العقلى. وكنتيجة لذلك سوف لا يصبح البشر بعد خاضعين لأخذ فروع الإنتاج مرتبطين به أو مستغلين بواسطته. سوف لا يطورون بعد أحد ملكاتهم على حساب الملكات الأخرى وسوف يمتلك المجتمع ككل الصناعة التى سوف تنتج بالنظر إلى افتراضها ، وجود كائنات بشرية متعددة الملكات، حيث ينبغى أن تنمو ملكاتهم وفقاً لأسلوب متوازن، ومن ثم تكون قادرة فى اطاره على ادراك نظام الإنتاج فى كليته. وبالنظر إلى ذلك سوف يختفى من الوجود كلية شكل تقسيم العمل الذى يجعل من شخص فلاحاً، وآخر حداداً، وثالث عاملاً فى مصنع، ورابع حارساً، سوف يساعد التعليم الصغار على أن يتكيفوا ونظام الإنتاج الذى ينتقلون فى اطاره من فرع لآخر استجابة لحاجات المجتمع ولميولهم الذاتية. وسوف يحميهم ذلك من الطبيعة ذات الجانب الواحد تلك التى يفرضها تقسيم العمل الرأسمالى، وبهذا الأسلوب سوف يجعل المجتمع الشيوعى من الممكن أن يعمل أعضاؤه ملكاتهم الشاملة بشكل كامل(١٧٦). سوف يؤدى ذلك أيضاً

إلى تحرير العمل من فكرة التخصص التى فرضت عليه فى اطار المجتمع الرأسمالى، ومن ثم يصبح فى إمكانه تأسيس وإنجاز نشاط متعدد الجوانب، فكل إنسان يستطيع أن يكون منجزاً فى أى تخصص يرغب فيه. حيث ينظم المجتمع الإنتاج العام الذى يجعل من الممكن أن يعمل الإنسان شيئاً اليوم وآخر غداً، أن يعمل صياداً فى الصباح ويصطاد السمك بعد الظهر، أن يرعى الماشية فى المساء، ويمارس النقد بعد العشاء(١٧٧). بذلك ينتهى اغتراب الإنسان واختزاله، ومن ثم العودة إلى مشاعية إنسانية عاقلة يصبح فيها تطور الجزء هو الأساس لتطور الكل.

ثامناً: النظرية الماركسية في مواجهة متغيرات جديدة

الذى لا شك فيه أن النظرية الماركسية شكلت تحدياً أساسياً لنظرية الغربية، بحيث أثرت على ملامح تطورها التاريخى اللاحق. من هنا وجدنا أن معظم رواد النظرية السوسيولوجية منذ ظهور الماركسية فصاعداً يتناولون ذات القضايا التى آثارها ماركس، إلا أنهم وأن بدأوا بداية واحدة هى مواجهة النظرية الماركسية إلا أنهم يتباينون فيما بينهم من حيث تأسيساتهم النظرية فيما يتعلق بالقضايا موضع الحوار والمناقشة(١٧٨). غير أنه رغم التحدى الذى فرضته الماركسية على النظرية الغربية فإنها واجهت معضلتين: الأولى تتمثل فى عجزها لفترة طويلة عن تأسيس مجموعة من المقولات النظرية التى تعد امتداداً لمقولاتها الأساسية وتستطيع فى ذلك الوقت تناول المتغيرات الجديدة بالبحث والدراسة، بحيث ظل التنظير فى ظل الماركسية مجرد ترديد لمقولاتها، دون محاولة الاقتراب منها، وهدد ذلك بأن تكتسب مقولات التغير الثورة متضمنات أيديولوجية محافظة. وظل الأمر على هذا النحو حتى ظهرت قوى اليسار الجديد والاتجاهات النقدية. فقدمت بعض التطويرات النظرية غير أنها ظلت عاجزة عن تقديم الرؤية الكلية الشاملة فى طابعها العلمى والأيديولوجى كما فعلت الماركسية، أو قدمتها ولكن على أرض ليست ماركسية، أما الثانية فتتمثل فى عجز قدرتها عن التنبؤ بحركتها

المستقبلية ويرجع ذلك لنوعين من العوامل والأسباب. النوع الأول يتعلق ببناء التنظير الماركسى كنموذج نظرى، ويتعلق الثانى بمجموعة المتغيرات الواقعية التى طرأت على الواقع فدفعته إلى السير فى اتجاهات خالفت التنبؤات الماركسية إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بعوامل المجموعة الأولى من المتغيرات، نجد أن أول هذه العوامل يتمثل فى أن النظرية الماركسية قد جردت عن النظام الرأسمالى فى مرحلة نشأته حيث تفاعلاته لم تكن قد استقرت بعد، ومن ثم فملامحه البنائية لم تكن قد استقرت بعد، واتخذت شكلها الواضح والمحدد. فنحن نعرف أن الماركسية هى النسق النظرى الذى شكل رد فعل نقدى للواقع الذى فجرته الثورة الصناعية(١٧٩)، ومن ثم فنحن وإن كنا نسلم بالطابع النقدى للماركسية، إلا أننا قد نختلف مع استمرار ادعاء راديكاليتها بينما هى قد تخلفت كثيراً عن الواقع الذى أصبح أكثر شمولاً منها. أما العامل الثانى فى اطار المجموعة الأولى فيتمثل فى أنه بينما ركزت الماركسية فى دراسة النظام الرأسمالى على الجانب المهنى للبناء الاجتماعى كمدخل لفهم البناء الطبقى. إلا أنها لم تحاول تحديد طبيعة توزيع الأدوار المهنية أما داخل البناء الطبقى بكامله أو داخل الشريحة الطبقية، ثم طبيعة العلاقات الوظيفية المتبادلة بين هذه الأدوار، والمراكز المهنية. فبدلاً من ذلك وجدنا تركيزً متعمقاً على النسق الرأسمالى كمشروع يسعى نحو الربح(١٨٠)، سواء عن طريق المنافسة والمضاربة فى السوق أو عن طريق فائض القيمة أو من خلال تخفيض أجور قوى العمل والإنتاج. من هنا فإذا كان للماركسية جوانبها موضع التركيز فى البحث والدراسة، فإنه كان من الممكن أن تكون نظرية سوسيولوجية من الدرجة الأولى إذا هى قد استوعبت هذه العناصر التى ركزت عليها كثيراً النظرية الغربية فيما بعد ذلك.

وإرتباطاً بذلك ينتقد تالكوت بارسونز ماركس أيضاً من حيث تناوله البناء الاجتماعى والاقتصادى للمشروع الرأسمالى كوحدة غير قابلة للتجزئة

بدلاً من تحليلها إلى عناصرها الأساسية المتميزة والمتضمنة. حيث أن هذا التحليل يعتبر من المسلمات الأساسية لتوفير الفهم السوسيولوجي الحديث(١٨١)، غير أننا لا نوافقه كثيراً تالكوت بارسونز فى هذا الصدد. فليس مطلوباً من كارل ماركس – وهو الذى رفض الجوانب التجزيئية فى الوضعية – أن يمارس تحليله وفقاً لخطوطها، هذا بالإضافة إلى أن أكثر التحليلات دقة والتزاماً وردت فى النظرية الماركسية، حيث تحرك ماركس بعبقرية فذة على المستوى المنهجى، والفرضيات العينية والتفصيلات الواقعية بقدرة ليس لها نظير. هذا إلى جانب التزام تحليل كارل ماركس بالكلية البنائية خوفاً من الاستغراق فى الجزئيات على الطريقة الوضعية بما يهدد بافقاد الباحث الرؤية النقدية لواقعه.

بالإضافة إلى ذلك ينتقد تالكوت بارسونز كارل ماركس حول بساطة رؤية الأخير للصراع الاجتماعى واختزاله على مستوى الصراع الطبقى فقط. أولاً لأن الوحدة الطبقية لا تكون دائماً بالوضوح الحاسم الذى طرحه ماركس. فالبرجوازية مثلاً لا تشكل وحدة طبقية متماسكة وصلبة على النحو الذى ورد فى التنظير الماركسى، حيث تنقسم واقعياً إلى أقسام عديدة. فمثلاً هى تنقسم إلى جماعتين، تلك المالكة لثروة الأرض، وتلك المالكة لثروة رأس المال، حيث تؤكد أى من هذه الجماعات بسط سيطرتها على حساب إخضاع الأخرى(١٨٢). بل إننا نلاحظ داخل طبقة الفلاحين، جماعة الفلاحين المحافظين الذين يرغبون فى دمج ملكياتهم الصغيرة، وهناك الفلاحون الأكثر ارتباطاً بالمدينة والأكثر رغبة فى القضاء على النظام القديم، وفى تاريخ فرنسا نجد أن الأولى أيدت نابليون، بينما عبرت الأخيرة عن مصالحها من خلال البروليتاريا المنظمة(١٨٣). والحق أن القول بعدم الوضوح الواقعى للخطوط الطبقية، قول جانب بارسونز فيه الصواب كثيراً، إذ أن معالجات ماركس للمسألة الطبقية تمت على مستوى التجريد النظرى بحثاً عن تحقق المنطق الجدلى، وفاعلية القوانين الحتمية، ومن شأن التجريد أن

يغفل كثيراً من التفاصيل الواقعية التى قد تميع رؤية الخطوط الطبقية الواضحة. أما فيما يتعلق بتبسيط ماركس للصراع الاجتماعى فنجد أن بارسونز يدعى أن النظام الرأسمالى متخم بأنواع متعددة من الصراع(١٨٤). غير أن هذا الادعاء مردود عليه، لأننا قد نجد كل أنواع الصراع فى اطار النظام الرأسمالى وخاصة بداية نضجه، لكنه فى حالة اكتماله فإننا نجد أن الصراع يستقطب أساساً حول الصراع الرئيسى وهو الصراع الطبقى الذى يدور حول مصالح متباينة متناقضة.

أما المجموعة الثانية من العوامل فتتعلق بتلك المتغيرات الواقعية الجديدة التى طرحت تحدياً على النظرية الماركسية فأفسدت كثيراً من تنبؤاتها. فى اطار ذلك نجد أن أتكنسون D.Atkinson يؤكد أن كارل ماركس قد صاغ نظريته كسياسى ملتزم، ومن ثم فهو لم يهتم أو لم يجد الوقت لإجراء بعض التعديلات فى مقولاته النظرية بحيث أنه لو فعل ذلك لاكتشف الدلالة أو الأهمية النظرية لبعض الحقائق الامبيرقية التى نلاحظها الآن(١٨٥)، والتى أدت إلى التقليل من صدق عدد من التنبؤات الماركسية، من هذه التنبؤات غير المتحققة أن الثورة البروليتارية لم تقع كما ذهبت الماركسية فى المجتمعات الصناعية، إذ وقعت الثورة الروسية فى أقل المجتمعات الرأسمالية تطوراً، ووقعت الثورات الصينية والكوبية والأفريقية فى ظل ظروف ونماذج مجتمعية متباينة(١٨٦). بالإضافة إلى ذلك نجد أن المجتمعات الصناعية المتقدمة قد تضمنت تغيراً كيفياً – عن النموذج الماركسى – فيما يتعلق بالمستقبل القريب(١٨٧)، حيث يتمثل التغير الكيفى الذى تضمنته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فى ظهور مجموعة من العناصر الجديدة داخل البناء الاجتماعى كالاتفاق العام حول أهداف قومية شاملة أو سياسية واجتماعية متفق عليها، كذلك انهيار التعددية Pluralism وإنصهار جدل الأعمال والعمال فى بوتقة الدولة القومية، بحيث أصبح ذلك شاهداً على تكامل المتناقضات حيث يعتبر ذلك مقدمة أساسية لكل إنجاز مثل اعتباره نتيجة

له[١٨٨]، فى اطار ذلك لم تصبح الثورة البروليتارية هى الفعل العقلانى الوحيد لتحقيق مصالح البروليتاريا والقضاء على مفاسد النظام البرجوازى، وإنما ظهر ما يمكن أن نسميه بالأسلوب أو الثورة الديمقراطية. بل أن ماركس يتفق مع ذلك حينما يؤكد أنه قد تبرهن بشكل شامل ومؤكد أنه من المستحيل أن تكسب التحول الاجتماعى كما حدث فى ١٨٤٨ بواسطة هجمة بسيطة ومفاجئة فى فرنسا أو فى أى مكان آخر[١٨٩]، حيث يعتبر التصويت والانتخاب العام، والديموقراطية الاجتماعية، أو الليبرالية طريقاً جديداً للنضال البروليتارى الفعال. ولم يعد التمرد والثورة وفقاً للأسلوب البروليتارى القديم هو الأسلوب الأمثل. أى أن النضال فى الشوارع من خلف المتاريس لحسم كل شئ، قد أصبح إلى حد ما أسلوباً قديماً ومهجوراً (١٩٠). خلاصة القول أن هناك أسلوبين واقعيين لتحقيق الثورة البروليتارية أولهما من خلال الديموقراطية الاجتماعية، حيث تفتح البرجوازية عن غير قصد الطريق السلمى والبرلمانى للاشتراكية الثورية. قد يحدث ذلك فى المجتمعات الأكثر تقدماً كإنجلترا، وفرنسا والولايات المتحدة. أما فى المجتمعات الأخرى حيث نجد أن الدولة والنظام البرلمانى على تحالف قوى مع البرجوازية، ومن ثم فإنها على هذا النحو تخلق الوضع الذى تتعرض فى اطاره للاطاحة بها من خلال العنف الثورى.

مراجع الفصل الثالث

١- ماركس، انجلز :البيان الشيوعى ، ص ص ٢ -٣٨ .

2 - T . B . Bottomore & M . Rubel : Op,cit . P , 169 .

3 - K . Marx : Capital . PP , 320 - 352 .

4 - Ibid . PP , 324 - 325 .

5 - Ibid . P,322

6 - Ibid . P,324 .

7 - Ibid . P,336 .

8 - Ibid . PP , 336 - 339 .

9 - Ibid . P,346 .

10 - D . Atkinson : Op , cit . P , 42 . And see also Irving Zeitlin : Op , cit . P , 104.

11- K . marx : Capital PP , 352 - 353 .

12 - & Engels : the German Ideology . P , 18

13 - K . Marx : Wage Labor and Capital In Marx & Engels : Works P , 83 .

14 - J . Mcleish : Op , Cit . P , 8 .

15 - Marx & Engels : German Ideology . P , 31 .

16 - Marx & Engels : Selected Works . P, 147 .

17 - k . Marx : capital . p , 19 .

18 - D . Atkinson : Op , cit . P , 34.

19 - Ibid . p , 34 .

20 - k . Marx : copital . vol . 1 . p , 322 .

21 - marx & engels : selected works . Vol . 1 . P . 334 .

22 - A .Giddens : Op , Cit . p, 39 .

23 - K . Marx : capital . Vol. 1 . p , 322 .

٢٤ – ماركس ، انجلز : البيان الشيوعى . ص ١٣٥ .

25 - .a . Giddens : Op , Cit. P , 39 .

26 - Marx & Engels : Selected Works . Vol. 1 . p 334 .

٢٧ – هربرت ماركيوز : مرجع سابق . ص ٣٩٦ .

٢٨ – نفس المرجع : ص ٣٩٧ .

29 - Hodges , Donald : Intermediate Classes in Marxian Theory Research . vol . 28 . 1961 . PP . 241- 252 .

30 - Marx & Engels : Selected Works . Vol. 1. p .216 .

31 - k . Marx : Capital , Vol . 3 , p, 376 . and see also Marx & Engels : Selected Works . Vol . 1. P , 140 .

32 - Marx & Engels : Selected Works : Vol . 1. P , 155 .

33 - T . B . Bottomore & M . Rubel : Op , Cit . P , 187.

34 - K . Marx : Capital . Vol 3 . P , 862.

35 - D .Atkinson : Op ,ct . p , 44.

36 - bid pp , 48 - 49 .

37 - t. parsons : Essays . n sociological Teory p , 326 .

38 - Irving Zeitlin : Op , Cit . p, 100 .

٣٩ – هربرت ماركيوز : نفس المرجع : ص ص ٢٩٦ – ٢٩٧

٤٠ – نفس المرجع : ص ص ٢٩٧ – ٢٩٨ .

٤١ – نفس المرجع : ص ص ٢٩٨ – ٢٩٩ .

٤٢ – نفس المرجع : ص ٣٠٠ .

43 - Marx , K : Economic and philosophical Monuscripts Of 1844 . Moscow . Foreign publishing House . 1961 . p , 30 .

44 - Irving Zeitlin : Op , Cit . P,49 .

45 - d. Atkinson : op , Cit . P, 49 .

46 - Irving Zeitlin : Op , Cit . P,100 .

47 - k . Marx : copital . vol . 1 . pp , 322 - 326 .

48 - K. Marx , : Economic and philosophical Manuscripts. p , 70 .

٤٩- هربرت ماركيوز : مرجع سابق . ص ٣٠٥ .

50 - D. Atkinson : op , Cit . P, 51 .

51 - Percy Cohen : op, Cit . P , 76 .

52 - - k . Marx : capital . vol . 1 . p, 19 .

53 - J . Mcleish : Op , Cit . pp , 6 - 7 .

54 - d. Atkinson : op , Cit . P, 46.

55 - Marx & Engels :German Ideology . p , 61 .

56 - Marx & Engels : Selected Works . Vol . 1 . P , 363.

57 - Marx & Engels :German Ideology . p ,473.

58 - A . Giddens : Capitalism and Modern social Theory . pp, 40 - 41 .

59 - D Atkinson : op , Cit . P, 51.

60 - A . Giddens : Capitalism and Modern Social Theory . p. 40 .

.61 - D Atkinson : op , Cit . P,45 .

62 - Ibid . PP , 45 - 47 .

٦٣ - محمد على محمد : مرجع سابق : ص ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .

64- Irving Zeitlin : Op , Cit . p , 85.

65 - Resenthal , M &p . Yadin (ed) : A Dictionary Of philosphy . Moscow . 1967 . p, 15 .

66 - a . giddens : Capitalism and Modern Social Theory . p.4 .

67- Irving Zeitlin : Op , Cit . p ,85.

68 - Harris , S . C . : Conceptual Analysis of Alienations . columbia University Press . 1955. p, 79 .

69- J . O'Neil : Sociology as a Skin Trade . P . 112 .

70 - Bell , Daniel : The Rediscovery of Alienation . The Journal of Philosophy . vol . Lvi. No . 24 . Nov . 195 . pp , 933 - 952 .

71 - Marx :Econoic and philosophic Manuscripts . p , 30 .

72 - d. Atkinson : Op , Cit . P,36 .

73- Ibid . P, 34.

٧٤ - ماركس، انجلز :البيان الشيوعى ، ص ص ١١ ،١٨ .

75 -D Atkinson : op , Cit . P,34 .

76 -A . Giddens : Capitalism and Modern Social Theory . p.30.

77 - Ibid . P,13.

78 - Ibid . p , 12 , and see also . Marx : Capital . vol . 1 . p , 342 . Marx : Capital . vol . 1 . p , 342.

٧٩-هربرت ماركيوز : مرجع سابق. ص ١٧٠ و انظر أيض .

80- 202 .Marx& Engels : Early Writtings . pp , 123 - 124 .

81 - Ibid . P,125.

٨٢- هربرت ماركيوز: مرجع سابق، ص ٢٧١ .

٨٣- نفس المرجع. ص ٢٧٢ .

84- K.Marx: Economic and Philosophic Manuscripts. p, 119.

85- irvng Zeitlin : Op, cit. p, 104.

86- K.Marx : Capital. Vol. l. p, 338.

87- Ibid. p, 339.

88- Ibid. p, 349.

89- Ibid. p, 360.

90- Ibid. pp, 361-368.

91- Ibid. p. 326. and See also Marx & Engels: Economic and Phio-sophic Manuscripts 1844. p, 117.

92- K. Marx ; Capital. Vol. p, 341.

93- d.Atkinson : Op, cit.p, 34.

٩٤- ماركس، انجلز: البيان الشيوعى، ص ص ١١، ١٨ .

95- K.Marx: Capital. Vol. l. p, 326.

٩٦- ماركس، انجلز: البيان الشيوعى. ص ٤٣ .

٩٧- نفس المرجع: ص ٤ .

٩٨- هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ٢٧٢ .

99- Marx & Engels : Early Writtings. pp. 43-44.

100- T.parsons : The Structure of Social Action. p, 49.

101- T.Parsons : Class and Class Conflict in Essays in Sociological Theory p. 32.

102- Marx & Engels : Selected Words. Vol. 1. p, 363.

103- Marx & Engels : Germa Ideology. p, 42.

104- K. Marx : Critique of Political Economy pp. 11-13.

105- John Mcleish : Op, Cit, p, 5.

106- Ibid, p, 13.

107- K.Marx : The Eighteenth Brumaire of Leuis Napolon p, 123.

108- Ibid, p, 124.

109- T.B. Bottomore & M. Rubel : Op, Cit. p, 187.

110- Ibid. pp, 48-49.

111- Ibid. p, 43.

112- Ibid. p, 44.

113- Dahrendorf, R. : Class and Class Conflict in an Industrial Society. routledge & Kegan paul. 1957. p. 17.

114- D.Atkinson : Op, Cit, p, 45.

١١٥- ماركس إنجلز: البيان الشيوعى. ص ٤٩ .

١١٦- نفس المرجع. ص ص ٤٧-٤٨.

117- D. Atkinson : Op, Cit. p, 35.

118- Ibid. p, 36.

119- Ibid. p, 37.

120- T.B. Bottomore & M. Rubel : Op, Cit. p, 97.

121-Marx & Engels : German Ideoogy. p, 7.

122- Lichtheim, George : Phenomenology and Social Reality (ed). in memory of Alfred Schutz. The haugh : Martinus Nijboff. 1970. p, 77.

123- Plumer, Herbert : Symbolic Interactionism : perspective and Method. Englewood Cliffs. N.J. Prentice-hall. 1969. pp, 184-185.

124- K. Marx : Economic and philosophic Manuscripts, pp, 156-157.

125- Marx & Engels : German Ideology. p, 32. and See also Mrx. & Engels: Early Writtings. p, 166.

126- Marx : Capital. Vol. I. pp, 338-339.

127- J.Mcleish : Op, Cit, p, 10.

128- Ibid, p, 3.

129- T.B. Bottomore & M. Rubel : Op, Cit. p, 97.

130- T.Parsons : The Structure of Social Action. p, 492.

131- K.Marx : Economic and Philosphic Manuscripts. p, 70.

132- Ibid. pp, 72-73.

133- J.Mcleish : Op, Cit, p,5.

١٣٤- ماركس، انجلز : البيان الشيوعى. ص ٥٢ .

135- d. Atkinson : Op, cit. p, 4.

136- J.Mcleish : Op, cit. p, 13.

137- K.Marx : Capital. Vol. l. pp, 533-534, AND see also Marx & Engels : The German Ideology. p, 22.

138- habermas, Jurgen : Towards a Reconstruction of Historical Materialism. Theory and Society - Vol. 2. 1975 - pp, 287-300. esp. 291.

139- K. Marx : Capital. voo. 3. p, 20.

١٤٠ – هربرت ماركيوز : مرجع سابق. ص ٢٦ .

141- Ardent, Hannah : The Human condition. New York. Anchor Books. 1959. p, 365.

142- K. Marx : Capital. Vol. 3. p, 251.

143- Ibid. p, 229.

144- Ibid. p, 230.

145- Ibid. p, 252.

146- Ibid. p, 244.

147- Ibid. p, 245.

148- K. Marx : Capital. vol. l. p, 632.

149- Marx & engels : Selected Works.

150- K. Marx : Capital. vol. l. p, 645.

151- Ibid. p, 626.

152- K. Marx : Capital. vol. p. 59.

153- Ibid. p, 429.

154- Ibid. p, 429.

١٥٥– ماركس وانجلز : البيان الشيوعى. ص ٤٧ .

١٥٦- نفس المرجع : ص ٤٩ .
١٥٧- نفس المرجع : ص ٥٣ .
١٥٨- نفس المرجع : ص ٤٩ .

159- D. Atkinson : Op, Cit, p, 40.

160- J. O'Neil : Op, Cit, p, 127.

161- Irving Zeitling : Op, Cit. p, 100.

162- Ibid, p, 108.

١٦٣- ماركس وانلجز : البيان الشيوعى . ص ٨٦ .

164- Irving Zeitlin : Op, Cit, p, 108.

165- Marx & Engels : Selected Works. Vol. l. p, 454.

166- a. Giddens : Capitalism and Modern Social Theory. pp, 60-61
and See also Marx: Capital. vol. l. p, 80.
وأنظر كذلك البيان الشيوعى : ماركس وانجلز . ص ص ٥٦-٥٨ .

167- Marx & Engels : Selected Works. vol. 2. p, 23.

168- Ibid. p, 24.
وأنظر أيضاً ماركس وانجلز : البيان الشيوعى ص ٦٠ .

١٦٩- ماركس وانجلز : البيان الشيوعى . ص ص ٦٢-٦٣ .
١٧٠- نفس المرجع . ص ٦٣ .

171- Mrax & Engels : Selected Works. vol. 2, p. 32.

١٧٢- ماركس، انجلز : البيان الشيوعى ص ١٦ .
١٧٣- نفس المرجع : ص ٦٧ .

174- K. Marx : Capital. vol. l. p, 422.

175- K. Marx : Capital. vol. l. pp, 533-534.

176- Marx & Engels : German Ideology. p, 22.

177- T. Parsons : Essays Sociological Theory. p, 324.

178- Ibid. p, 325.

179- Ibid. p, 324.

180- Ibid. p, 324.

181- Mrax : The Eighteenth Brumaire of Lois Napoleon p, 48.

182- Ibid. pp, 120-125.

183- T. Parsons : Essays in Sociological Theory. pp, 329-331.

184- d. Atkinson : Op, Cit. p, 52.

185- Ibid. p, 56.

١٨٦- هربرت ماركيوز : الإنسان ذو البعد الواحد. ص ٧.

١٨٧- نفس المرجع. ص ١١١.

188- Marx & Engels : Collected Works. Lowrence & Wishart. 1962. p, 125.

189- Ibid. p, 130.